الاثنين 19 أيلول 2022
العدد 4730 السنة السابعة عشرة
Lundi 19 Septembre 2022 nº 4730 17ème année

24 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رئاسيات 2022

رئيس المجلس: الصلاحية والدور والتجربة [4]

اسرائيل تقرّ بمعادلة المقاومة: الاستخراج بعد الاتفاق [2]

الحكومة قبل آخر الشهر [3]

إضراب القضاة
الموقوفون والمحامون يضرسون

[6 ـ 7]

(أ ف ب)

الحدث

سوريا تستكمل استحقاقاتها
انتخابات محلية بتوقيت سياسي

8

قضية

استراتيجية أميركية «محدّثة» لأفريقيا
الحرب على الإرهاب تتوالد

10

رياضة

3 أسابيع من الدوري
العهد الخاسر الأكبر

12

قضية اليوم

أحدثت رسائل حزب الله شرخاً في التقدير والموقف لدى قيادة العدو وجيشه حول كيفية التعامل معها، في ضوء المخاطر الكامنة في كل من الخيارات الماثلة أمامهم. وفرضت مواقف السيد حسن نصر الله نفسها على المشهد في كيان الاحتلال، وخصوصاً إعلانه الأخير، السبت الماضي، عن رسالة بعثت بها المقاومة الى العدوّ تحذّر من بدء الاستخراج من حقل «كاريش» قبل الاتفاق مع لبنان. فيما استكمل الفريق التقني اللبناني الدراسة الأولية حول واقع الخطوط الحدودية، على ضوء مقترحات عاموس هوكشتين الأخيرة، مع تقديرات تشير الى احتمال الوصول الى حل لـ«المنطقة الأمنية» بما يرضي الجانبين

ما هي الرسالة التي بعث بها حزب الله؟
خلافات إسرائيلية يحسمها قرار رفيع بإعلان تأجيل الاستخراج

علي حيدر

شكّلت الرسالة التي أعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أن المقاومة وجّهتها إلى العدو والأميركيين، بعيداً من الإعلام، ومفادها أنه «سيكون هناك مشكل في حال بدء الاستخراج من حقل كاريش قبل الاتفاق مع لبنان»، إطاراً كاشفاً لخلفية البيان التوضيحي الذي أصدرته وزارة الطاقة الإسرائيلية وأكدت فيه أن ما ستقوم به في الأيام المقبلة ليس سوى إجراء اختباري لنظام الضخ. ونمنعاً لأيّ التباس، سمحت الأجهزة الأمنية لوسائل الإعلام بالكشف عن أن الجيش هو الذي طلب من وزارة الطاقة إصدار البيان وأنه هو من أملى صياغته أيضاً. في غضون ذلك، أملت وزيرة الطاقة الإسرائيلية كارين الهرار، أمس، « بصدق أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق. لدينا التزامات تجاه السوق المحلي والدولي، لذلك يجب أن يتدفق الغاز في أقرب وقت ممكن».

وكشفت القناة 13 العبرية عن خلافات داخل المنظومتين القيادية والأمنية، بين مؤيد ومعارض لإصدار البيان التوضيحي. وبلغ الخلاف حدّ رفعه إلى رئيس مجلس الأمن القومي إيال حولاتا الذي حسم الموقف لمصلحة إصدار البيان. فيما لم يجر تناول طبيعة الرسالة التي بعث بها حزب الله.

ويبدو أن معارضي الرد على رسالة نصر الله، بإصدار بيان توضيحي، ينطلقون من تقدير أن هذه الخطوة ستُقدِّم إسرائيل كمن يخشى المواجهة العسكرية مع حزب الله، وتؤثر الى تسليم عملي بالمعادلة التي أرساها الحزب. كما ستؤدي الى تعزيز موقف لبنان الذي سيلمس مسؤولوه بشكل لا لبس فيه حجم حضور المقاومة وفعاليتها، ما يؤثّر سلباً على الموقف التفاوضي الإسرائيلي.

على أن مؤيدي إصدار البيان التوضيحي لا يمكنهم إنكار هذه الدلالات. لكنهم تصرّفوا بواقعية وتعاملوا وفق مبدأ الخشية من أن يدفع الامتناع عن التوضيح حزب الله الى خطوات تؤدي الى تطورات دراماتيكية، وتضع إسرائيل أمام اختبار ميداني مفصلي، وهو ما تسعى حتى الآن الى تجنّبه. ويعكس موقف هؤلاء أيضاً حقيقة أنهم يأخذون تهديدات حزب الله بكامل الجدية، ويحرصون على ضرورة إفساح المجال للمفاوضات من أجل بلورة اتفاق يحول دون المواجهة. أضف الى ذلك أن هذا الموقف يتلاءم مع التوجه الأميركي الذي عبّر عنه الرئيس الأميركي جو بايدن في اتصاله الأخير برئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد، وأكد فيه ضرورة التوصل الى اتفاق مع لبنان خلال الأسابيع المقبلة.

مع ذلك، فإن الخلاف داخل المنظومة المهنية - الاستخبارية يعكس أيضاً عمق هذا الخلاف وعدم استعداد أيّ من الطرفين للتنازل عن موقفه. وهو أمر مفهوم وغير مفاجئ في ضوء المعادلة الحادّة التي فرضها حزب الله: إما استخراج لبنان وكيان العدو للغاز، أو لا استخراج للطرفين مهما كانت الأثمان والتداعيات، وخصوصاً أن قيادة العدو وجدت نفسها أمام خيارين (الاتفاق أو فشل المفاوضات)، ستكون لهما تداعياتهما التي تتعلّق بموقع المقاومة في معادلة الردع، وبصورتها كضرورة وطنية لانتزاع ثروات لبنان وحمايتها، وهو ما يتعارض مع الجهود التي تبذلها واشنطن وتل أبيب بهدف إظهارها كعبء على لبنان والمنطقة.

ما ينبغي توضيحه أيضاً أن رئيس مجلس الأمن القومي لا يملك صلاحيات إصدار قرارات الى الجيش ووزارة الطاقة، بل يقوم بدور مستشار الأمن القومي لرئيس الحكومة. ولذلك يبدو واضحاً أن الأخير حسم موقفه بالاستناد الى رأي مستشاره - وإن لم يرد اسمه حتى الآن في التقارير الإسرائيلية - لمصلحة ضرورة عدم المغامرة باستفزاز حزب الله.

بالعودة الى بيان وزارة الطاقة، فقد أظهرت وسائل الإعلام الإسرائيلية بشكل صريح أن البيان موجّه الى حزب الله، فصحيفة «إسرائيل اليوم»، مثلاً، وضعت نصّ البيان تحت عنوان بارز «إشارة الى حزب الله». وقد كان لافتاً الشرح المهني التفصيلي الذي تضمّنه البيان لعملية الاختبار التي سيتم تنفيذها في اليومين المقبلين. كما عكس نصّ البيان، بشكل صريح، حرص الأجهزة الأمنية (التي أملت نصه) على أن توضح لحزب الله بالتفصيل أن أي خطوة تصعيدية ستقوم بها إسرائيل ستكون في إطار الاختبار الفني، وأن أي خطوة تصعيدية ستقوم بها المقاومة ستُعتبر خرقاً للمعادلة التي أرساها الحزب.

نصرالله أهم تهديد لإسرائيل

نقلت القناة 12 العبرية، أمس، عن قائد شعبة العمليات السابق في أركان جيش العدو اللواء إسرائيل زيف أن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله «بشكل بالنسبة للجيش والمؤسسة الأمنية، أهم تهديد منذ انهيار الجيوش النظامية في محيطنا»، داعياً إلى «مراقبة شخصيته وطريقة تفكيره. وهذا دائماً ما كان على رأس جدول أعمال ضباط كبار، وبالتأكيد بالنسبة لي شخصياً».

وزيرة الطاقة الإسرائيلية: نأمل بصدق بالتوصل إلى اتفاق لأن لدينا التزامات تجاه السوق المحلي والدولي

ماذا سيجري، بهدف التأكيد على أن الأمر ليس استخراجاً للغاز من حقل «كاريش»، وإنما تجربة تدفق الغاز في الاتجاه المعاكس، من الشاطئ إلى الحفارة، لاختبار منظومة الأنابيب. والهدف من ذلك أن لا يعتبر حزب الله العملية خرقاً للمعادلة التي أرساها، وهو ما أكدته القناة 13 بالإشارة إلى أن الهدف من البيان تفادي رفع مستوى التوتر القائم.

على خط مواز، وفي وقت أعلن فيه السيد نصر الله أن الهدف من المعادلة التي أرساها هو استخراج الغاز وليس الدفع نحو مواجهة عسكرية «إلا إذا فُرضت علينا»، في إشارة الى أن رفض تلبية المطالب التي قدّمتها الدولة اللبنانية سيؤدي الى هذا السيناريو، تحرك رئيس أركان جيش العدو أفيف كوخافي على خط المساعي الإسرائيلية الرسمية أيضاً. فأعلنت القناة 13 في التلفزيون الإسرائيلي أنه سيلتقي نظيره الفرنسي ومستشار الأمن القومي بهدف محاولة «التأثير على حكومة لبنان من أجل التوصل الى اتفاق سريع على تقاسم المياه الإقليمية ومنع التصعيد مقابل حزب الله». ويعكس أداء الطرفين، الإسرائيلي والمقاومة، دقة المعادلة القائمة وأنه لا يزال إفساح المجال لاستنفاد المفاوضات هو الحاكم حتى الآن ما دام العدو لم يخرق معادلة حزب الله، على أمل عدم التدحرج نحو مزيد من الخطوات العملياتية التي لمّح إليها السيد نصر الله في سياق هادئ.

في المقابل، ونتيجة اقتراب الاستحقاق من الموعد الفاصل، في مرحلة ما بعد اختبار الأنابيب إلا إذا ظهر وجود خلل تقني إضافي يدفع الى مزيد من التأخير، ناشد عضو الكنيست اللواء يواف غالانت حكومة لابيد أخذ تهديدات حزب الله على محمل الجد. وشدد على ضرورة البقاء على «أهبة الاستعداد، وبقاء الأعين مفتوحة». فيما توقف معلقون إسرائيليون عند السقوف العالية من قبل حزب الله بمنع الاستخراج إلا في حال تلبية مطالب لبنان، وصعوبة خضوع إسرائيل وما قد تضعه من صعوبات للتوصل الى اتفاق. لكن هذا الإقرار بذاته يعكس حجم الضغط على المؤسسة الإسرائيلية التي عليها أن تقوم في نهاية المطاف بتقدير المخاطر واختيار الأقل سوءاً وخطراً على إسرائيل، بعد استنفاد الجهود السياسية والمناورات المكشوفة.

في ضوء ما تقدم، يبدو أن من أهم ما تعكسه محطة اختبار الأنابيب أنها دفعت حزب الله الى توجيه رسائل جدية جداً وحاسمة، كما يُستشفّ من كلام السيد نصر الله وردة فعل العدو. ويؤشر حدوث الشرخ في منظومات التقدير والقرار في كيان العدو عن عمق تأثيرها ومفاعيلها القاسية على منظومة صناعة القرار. والأهم أنه لو لم يكن أداء العدو عقلانياً، لكان المشهد الميداني والسياسي مختلفاً بشكل جذري عما هو الآن (كنا أمام مشكل بحسب السيد نصر الله). وإذا كان كل ذلك، والأمر يدور حول محطة اختبار الأنابيب، فكيف ستكون السيناريوات لو لم يتم الخضوع لمطالب لبنان، وحاول العدو استخراج الغاز من حقل «كاريش»؟ هكذا يصح التقدير أن حزب الله استطاع أن يمنح معادلته شحنة إضافية ويبدّد أيّ أوهام يمكن أن تراود بعض الداخل والخارج حول ما ستؤول إليه التطورات في توظيف محطة اختبار نظام ضخّ الأنابيب ومنحه أبعاداً أكثر مما تحتمل. واحبط بذلك أي محاولة لتحويل محطة الاختبار للتشكيك في جدية المقاومة. والأهم أنه قطع الطريق على أيّ فهم خاطئ لجهات التقدير والقرار في كيان العدو، يمكن أن يؤدي البناء عليه الى التورط في خيارات لا تريدها حتى الآن ابتداءً. في المقابل، أظهرت مواقف السيد نصر الله ورسائله، مرة أخرى، حجم تصميم حزب الله على انتزاع لبنان مطالبه المحقة، مهما كانت التداعيات. وإلى ذلك الحين، يشكل منح المفاوضات فرصة لاستنفاد خياراتها مشروعية إضافية أيضاً لأيّ خيارات بديلة سيلجأ إليها حزب الله لاحقاً. لكن المؤشرات حتى الآن لا تزال تؤكد وجود أرضية فعلية للتوصل الى اتفاق يلبّي مطالب الدولة اللبنانية.

لبنان يرسم الإطار التقني
منع العدو من استثمار المنطقة الأمنية

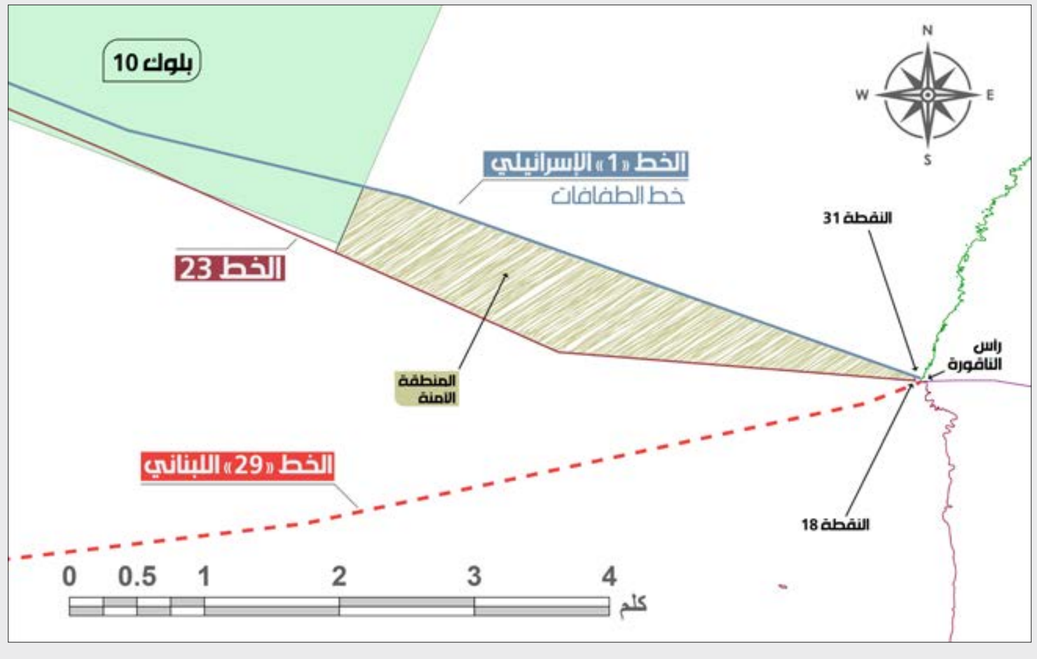

تحت عنوان «جعل الاتفاق البحري أكثر ملاءمة للبنان» أنجز «الفريق التقني» في اجتماعات اللجنة المخصصة لدرس اقتراح الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين تصوره للخط الجديد المقترح أميركياً. وعلمت «الأخبار» أن الفريق أجرى «تحسينات» على هندسة الخط بالنسبة إلى نقطة البداية والنهاية، ووضع ما لديه في عهدة الجهات السياسية للبت في التعديلات وإبلاغها للوسيط.

وقد تبين أن الإحداثيات التي قدمها العدو الإسرائيلي عبر هوكشتين لما سماه «خط الطفافات»، جاءت مطابقة للإحداثيات التي أودعها لدى الأمم المتحدة عام 2011 حيال الخط المزعوم رقم 1. وهي تتضمن نقاطاً عدة تثير خشية لبنان، منها تأثير نقطة بداية أي خط على الحدود البرية ونقطتي B1 ورأس الناقورة وموقع نفق سكة الحديد، وتأثير نقطة نهايته على البلوكات الغازية.

وعلمت «الأخبار» أن الفريق العسكري الذي تولى درس الاقتراح أوصى بأن يبدأ الخط الجديد من نقطة رأس الناقورة، وألا يتجاوز البلوك رقم 10 فتكون حدوده بداية حدود البلوك، وهذا ينسجم مع ما سبق لنائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب أن أعلنه حيال ضمان ألا يتنازل لبنان عن أي جزء من بلوكاته. كما يعني تقلص «المنطقة العازلة» التي يطالب العدو بضمانها إلى أقل من 3 كلم مربعة. عليه لا يزال النقاش عند نقطة انطلاق الخط. وفي حين بات المعنيون يصدد القبول بالمنطقة «معدلة»، انحصر النقاش في ماهيتها. إذ يفضل التقنيون أن تشتمل على المياه من دون بلوغ البلوكات، أي في المنطقة الفارغة ما بين اليابسة والبلوك 10، وضرورة انطلاق أي خط من رأس الناقورة لضمان النقاط البرية. في المقابل تجرى مشاورات حول مدى إمكان الانطلاق من النقطة التي قدمها هوكشتين (أي النقطة 31 في البحر الخاصة بالخط 1) مقابل الحصول على ضمانات تحفظ النقاط البرية اللبنانية من جهة، ولا تجعل «المنطقة العازلة» تحت «السيادة الإسرائيلية» إنما تحت إشراف اليونيفيل.

وحتى الآن، عقدت اجتماعات لدرس التعديلات والموقف منها بين مستشاري الرئيسين ميشال عون ونبيه بري بحضور المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم. ومن المفترض أن يلي انتهاء المشاورات صدور الموقف الرسمي اللبناني الذي قد يجري الإعلان عنه في اجتماع رئاسي ثلاثي.

تقرير

الحكومة «قرّبت»
بري يطيح بخليل لمصلحة جابر

أجمعت المرجعيات السياسية على تغيّر ملموس في مقاربة رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي للملف الحكومي، وسط توقعات بأنه في حال تذليل بعض العقبات، فإن الحكومة الجديدة سترى النور بعد نحو أسبوع، وذلك برغمّ تصاعُد المؤشرات السلبية المُتصلة بالأزمة وازدياد مخاطر التوترات السياسية والأمنية المُتنقلة بين المناطق.

وكشفت مصادر مطلعة لـ «الأخبار» أن «هناك تقدّماً جدياً هذه المرة، بعد خفض سقوف الشروط التي تحول دون تشكيلها»، معتبرة أن المهلة الفاصلة لإعلان التشكيل قد بدأت، وسط معلومات تتحدث عن أن «الرئيس المكلف نجيب ميقاتي قد يعود إلى بيروت التي غادرها إلى لندن لتمثيل لبنان في تشييع الملكة إليزابيث الثانية، قبلَ أن ينتقِل إلى نيويورك للمشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة» من أجل الإعلان عن ولادة حكومته بين 24 و 25 من الشهر الجاري.

وقالت المصادر إن الإيجابية المستجدة كانت شديدة الوضوح في كلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، أول من أمس، إذ أعرب عن «أمله في أن يتمكن عون وميقاتي من تشكيل الحكومة في وقت قريب، واليوم لدينا آمال كبيرة في هذا المجال، ويجب حُكْماً أن تتشكل حكومة إذ لا يجوز أن نصل إلى وقت لا سمح الله يكون هناك فراغ رئاسي وحكومة تصريف أعمال وندخل في نوع من أنواع الفوضى».

وهو موقف استند إلى الجهود التي قامَ بها الحزب مع المعنيين، مؤكداً «وجوب تأليف حكومة بأسرع وقت، ليس من باب النصيحة إنما من باب التشديد على هذا الأمر». وقامَ «وساطة بين الرئيسين عون وميقاتي للتقريب في وجهات النظر وإقناعهما بخفض شروطهما»، والتأكيد على أن «بقاء هذه الحكومة هو الحل الأنسب في هذه الفترة ولا بأس من إجراء بعض التعديلات على أن يجري التوافق على الأسماء واستبعاد الأسماء الاستفزازية».

عون يرفض اي تدخل في تسمية بديلين لشرف الدين وسلام

عون: أنا أقرر ما يمثلني

وفي سياق الاتصالات التنفيذية لقرار تشكيل الحكومة، بات واضحاً أن التعديل الوزاري قائم من عدة جهات. والجديد هو قرار الرئيس نبيه بري تغيير وزير المال يوسف خليل واستبداله بالنائب السابق ياسين جابر.

وعلمت «الأخبار» أن خليل، بعد كلمته في جلسة مجلس النواب الأخيرة لمناقشة الموازنة، «عبّر عن انزعاجه وعدم رغبته في البقاء داخل الحكومة» بعدما أوقفه بري عن متابعة كلمته طالباً من رئيس الحكومة أن يكمل عنه، بينما قالت مصادر مطلعة إن «انزعاجه يعود إلى توتر بينه وبين وزير المال السابق علي حسن خليل الذي يتدخل في كل شاردة وواردة في الوزارة، إن كانَ لجهة الأمور الإدارية أو التواقيع».

لكن العقدة الخاصة بالوزيرين عصام شرف الدين وأمين سلام كانت عالقة عند موقف حاسم لرئيس الجمهورية ميشال عون الذي أكدت أوساط قريبة منه لـ«الأخبار» أنه هو من يختار أي اسم لبديل عن أي من الوزيرين في حال تقرر تغييرهما، وأن موقف عون لا يخضع لأي نوع من الحسابات الجانبية، بما في ذلك الوقوف على خاطر مرجعيات معنية، في إشارة إلى رغبة ميقاتي اختيار وزير درزي بموافقة النائب السابق وليد جنبلاط واختيار وزير سني من كتلة عكار التي سمته رئيساً للحكومة.

وبعدَ التداول في معلومات عن «توافق بينَ الرئيس عون والوزير السابق طلال إرسلان ورئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط على عودة الوزير صالح الغريب»، نفت مصادر «الاشتراكي» الأمر، مؤكدة أنه «حتى لو تركَ جنبلاط الأمر للرئيسين عون وميقاتي، لكن عليهما أن يعرفا أن هناك سقفاً لا يمكن تخطيه، خصوصاً أن هناك أحداثاً كثيرة جرت». وقالت: «صحيح أن جنبلاط لن يسمي الوزير الدرزي، لكنه لن يقبلَ بالاستفزاز».

ولفتت المصادر إلى «وجود اتفاق بالدعوة إلى جلسة قريبة للتصويت على منح الثقة خلال عشرة أيام بعد الإعلان عن الحكومة»، مع الإشارة إلى «وجود معضلة تتعلّق بتأمين النصاب. فنصاب الجلسة يكون بنصف عدد النواب زائداً واحداً، أي 65 نائباً، بخاصة بعد ما شهده البرلمان يوم الجمعة لجهة تطيير نصاب جلسة إقرار مشروع موازنة 2022 من نواب «خصوم العهد» وقوى التغيير.

(الأخبار)

(مروان بو حيدر)

رئاسيات 2022

رئيس المجلس: الصّلاحية والدّور والتجربة

نقولا ناصيف

ما إن تبدأ المهلة الدستورية لانتخاب رئيس للجمهورية، يصبح في صدارة الاستحقاق صاحب الاختصاص الأول فيه، رئيس مجلس النواب. تنيط به المادة 73 توجيه الدعوة إلى جلسة الانتخاب وتحديد موعدها، كي تُنبئ بأنه ذو الدور الأول. حتى ذلك الوقت، وفي الغالب تكون معركة الرئاسة افتتحت خارج البرلمان، لا يعدو تسابق المرشحين المعلنين والمخفيين سوى تنافس افتراضي، في انتظار ما يقتضي أن يتزامن مع توجيه الدعوة وتحديد الموعد: الشقّ الآخر في وظيفة رئيس المجلس وهو دوره.

ما تنص عليه المادة 73 أحد أربع صلاحيات يوردها الدستور لرئيس المجلس: المادة 19 بتخويله مراجعة المجلس الدستوري للطعن في قانون، المادة 53 باطلاعه على نتائج الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس مكلف تأليف الحكومة، المادة 44 بتحديد ولايته بمدة ولاية مجلس النواب وهي أقرب إلى حصانة منها إلى صلاحية، سوى ذلك لا اختصاص صريحاً له، ما خلا ما تنص عليه المادة 58 التي تضمر . بالممارسة وليس في النص . صلاحية تمكّنه استنسابياً من تأخير إدراج مشروع قانون معجل تحيله الحكومة إلى المجلس بأن لا يطرحه على جلسة عامة ومن ثم تلاوته للحؤول دون إصداره بمرسوم بانقضاء 40 يوماً على طرحه. في معزل عن الجدل الذي يظل يثيره تطبيق المادة 58، إلا أن المادة 73 دون سواها تفوّض إليه اختصاصاً تقريرياً ليس قليل الشأن. تحصر برئيس المجلس حقّ توجيه الدعوة إلى انتخاب الرئيس في مهلة الشهرين على الأكثر والشهر على الأقل، السابقة لنهاية ولاية الرئيس الحالي. حق غير مقيّد من اليوم الأول بمعنى حقه في توجيه الدعوة والتئام البرلمان حكماً، لدخلت سلطات الانتداب الفرنسي معارضة وصول رئيس المجلس السنّي إلى رئاسة الجمهورية، بأن علّقت الدستور في 9 أيار وحلّت المجلس والحكومة وأبقت على دباس رئيساً بالتعيين.

سابقة واحدة أوشكت أن تصل إلى اليوم العاشر بأن تردّد - عمداً - رئيس المجلس في توجيه الدعوة حتى الوصول إلى هذا الموعد. إلا أن السابقة هذه عبّرت عن دلالة إضافية ذات مغزى إلى موقعه في معادلتيْ الصلاحية الدستورية والدور السياسي، وتطلّعه إلى ما هو أبعد من أن يوجه الدعوة فحسب. أنهى أول رئيس منتخب للجمهورية شارل دباس ولاية السنوات الثلاث (1926 - 1929)، فأعيد انتخابه ولاية مماثلة تنتهي عام 1932. في أوان الاستحقاق التالي، وكان تنافس عليه إميل إده وبشارة الخوري بفتتحان مذذاك الصراع الماروني - الماروني المحموم على رئاسة الجمهورية، وجد رئيس المجلس الشيخ محمد الجسر نفسه في قلب المعترك: حدّة تنافس المرشحيْن الموارنيّيْن وانقسام البرلمان عليهما حملت إده على ترشيحه، هو السنّي، حلاً وسطاً بينه ومنافسه. تشجّع رئيس المجلس بالخطوة غير المألوفة في الجمهورية الجديدة بالكاد عمرها ست سنوات. الأكثر مدعاة لحماسته صدور الترشح عن زعيم ماروني ونيله تأييد نواب الموارنة آخرين، ناهيك بنواب طائفته، ولم يكن مضى وقت طويل على غضب على طرحه. في معزل عن الجدل الذي يظل يثيره تطبيق المادة 58، إلا أن المادة 73 دون سواها تفوّض إليه اختصاصاً تقريرياً ليس قليل الشأن. تحصر برئيس المجلس حقّ توجيه الدعوة إلى انتخاب الرئيس في مهلة الشهرين على الأكثر والشهر على الأقل، السابقة لنهاية ولاية الرئيس الحالي. حق غير مقيّد من اليوم الأول بمعنى حقه في توجيه الدعوة والتئام البرلمان حكماً، لدخلت سلطات الانتداب الفرنسي معارضة وصول رئيس المجلس السنّي إلى رئاسة الجمهورية، بأن علّقت الدستور في 9 أيار وحلّت المجلس والحكومة وأبقت على دباس رئيساً بالتعيين.

(الأخبار)

إلى الصلاحية الدستورية هذه يقتصر على جلسة أولى، يأخذ في الاعتبار احتمال عدم اكتمال النصاب القانوني في المرة الأولى أو في أكثر من مرة قبل نهاية المهلة الدستورية لتجنب تعذّر انتخاب الرئيس الخلف. بذلك اعتاد الرؤساء المتعاقبون للبرلمان، بعد توجيه الدعوة في المرة الأولى وإقرانها بالموعد الأول للجلسة، أن يُعوّلوا على الجلسة الثانية الحاسمة والقاطعة لانتخاب الرئيس قبل انقضاء المهلة. الجلسة الأولى تجريبية محفّزة يعرف رئيس المجلس - ما لم يكن ثمة مرشح واحد متوافق عليه سلفاً - أنها لن تفضي إلى الانتخاب، لكنها تشق الطريق إلى الجلسة الثانية للاتفاق على مرشح أو خوض المعركة الانتخابية.

أهمية الجلسة الثانية أنها كانت تفرض على النواب تهيّب لحظتها، والأخذ في الحسبان بأن إهمالها وإهدارها من شأنه انقضاء المهلة والحؤول دون انتخاب رئيس، وتالياً دفع الحياة الدستورية إلى ما لم يكن في الإمكان تصوّره حينذاك: أن لا يكون للبلاد رئيس للدولة. هذه الخشية كانت تحمل رئيس المجلس، كي يتحوّط بدوره من انقضاء المهلة دونما انتخاب رئيس، إلى توجيه الدعوة وتحديد موعد الجلسة الأولى الأقرب إلى اليوم الأول للمهلة الدستورية، وكان غداتها، هو 24 تموز 1958، إلا أنها أرجئت قبل أن تنعقد، ولم يُنتخب فؤاد شهاب رئيساً سوى في جلسة الأسبوع التالي 31 تموز. وحده أمين الجميّل انتخب ليس في الشهر الثاني من المهلة الدستورية فحسب، بل في الساعات الثماني والأربعين التي سبقت نهاية الولاية في 21 أيلول 1982 خلفاً لشقيقه بعد اغتياله.

ليست سيرة انتخابات رئاسة الجمهورية وقْفاً على الرؤساء المنتخبين فحسب، بل لرؤساء البرلمانات المتعاقبة في عهودهم قسط في السيرة تتخطى صلاحية التحضير لجلسة الانتخاب وإدارتها، إلى التحوّل جزءاً لا يتجزأ من الولاية. غدا من السهولة بمكان، في حقبة ما قبل اتفاق الطائف، أن يوصف رئيس المجلس - ولم يكن المتوالون على المنصب قليلي الشأن بل زعماء حقيقيون - بأحد رجال العهد، وأحياناً من رجال الرئيس يقترن استمرارهم في موقعهم باستمرار ولاية الرئيس. آنذاك، اقتصرت ولاية رئيس المجلس على سنة واحدة. في محطات الانتخابات النيابية العامة اقتضى أحياناً في سنة واحدة انتخاب رئيسيْن للمجلس في أقل من ستة اشهر. تجرى الانتخابات النيابية في الربيع، على إثر صدور نتائجها وفي أول جلسات التئام البرلمان الجديد يُنتخب رئيسه، ثم يعود المجلس إلى انتخابه مجدداً، نفسه أو منافسه، في افتتاح العقد العادي الثاني في تشرين الأول. بذلك، أما من جرّاء ولاية السنة القصيرة أو تأثراً بنتائج الانتخابات النيابية الدورية غالباً ما يكون رئيس الجمهورية رابحاً غالبيتها النيابية، يضعف دور رئيس المجلس فيحتاج إلى أن يكون جزءاً من العهد كي يستمر معه. غير أن الدروس المستقاة من تاريخ الاستحقاقات بيْنت الصورة المكمّلة لهذا الاستنتاج. قلما مرّ عهد تنافرت علاقة سيده برئيس السلطة الاشتراعية، على نحو ذلك يُفسّر بسهولة معنى أن يُكنّى رئيس المجلس بالصفة التي يحملها العهد: أن يكون صبري حمادة دستورياً مع بشارة الخوري وشهابياً مع فؤاد شهاب وبشارل حلو، وعادل عسيران شمعونياً مع كميل شمعون، وكامل الأسعد مناوئاً للشهابية وحليفاً للذي يخاصمها كحاله مع سليمان فرنجية. وحده أحمد الأسعد من بين هؤلاء لم يسعه الاستمرار أكثر من سنتين أمضاهما بين السنة الأخيرة في ولاية الشيخ بشارة والسنة الأولى في ولاية شمعون الذي أبعده وقرّب إليه عسيران كي يحله رئيساً للمجلس طوال ولايته إلى أن حل محله حمادة في مطلع عهد شهاب. مع أن كلاً من هؤلاء كان زعيماً شعبياً كبيراً وقائداً في قاعدته وفي طائفته، إلا أن موقعه في معادلة الحكم إلى جانب رئيس الجمهورية وانتماءه إلى سياساته وخياراته - لا إلى طائفته كما في ما بعد - هما اللذان منحاه إياه. لذا كان من الصعب لأي من هؤلاء انتخابه سوى مع أولئك الرؤساء. وحده الأسعد الابن تمكّن مرتيْن من إحداث خرق في ترؤسه المجلس إبان ولاية الرئيس الخصم، شهاب ثم حلو. كل منها لم تدم أكثر من خمسة أشهر، عامي 1964 و1968، على إثر الانتخابات النيابية العامة بانتخاب المجلس رئيسه فور اكتمال عقده ثم في العقد العادي الثاني.

غدا من الطبيعي، تبعاً لذلك، أن يكون رئيس المجلس رأس حربة طلب تجديد ولاية رئيس الجمهورية. لعب حمادة وعسيران الدور: الأول مع رياض الصلح قاد حملة تجديد انتخاب الشيخ بشارة عام 1948 قبل سنة وأربعة أشهر على انتهاء الولاية الأولى بعد انقضاء المدة هذه. الثاني مع سامي الصلح رام الوصول إلى التجديد نفسه فحالت «ثورة 1958» دونه. على نقيض منهما، لعب الأسعد الابن دوراً اقترن بمصطلح لا يفارق اسمه. بينما مالت الغالبية النيابية عام 1964، قبل سنتين على نهاية ولاية شهاب، إلى تجديد انتخابه وأعدّت عريضة وقعها 79 نائباً من 99 يمثلون أكثر من ثلثي البرلمان، وقف الأسعد في طريقها دونما أن يتمكن من تعطيلها. لم يسعه تجاوز الغالبية النيابية المرجحة وعريضتها، إلا انه اختار الولوج إلى المكان الأكثر ضعفاً في الرئيس. ذلك المصطلح هو «الاستئناس» أطلقه جان عزيز على مسعى رئيس المجلس، مفاده ذهابه إلى رئيس الجمهورية يسأله رأيه في تجديد ولايته. واقع الأمر لم يكن ثمة استئناس، مقدار ما توخى رئيس الجمهورية يشبه ما فعله قبله الشيخ بشارة وما سيفعله في ما بعد رؤساء ما بعد اتفاق الطائف، بإبدائه رغبته وطلبه تجديد ولايته والبقاء في السلطة. ذلك ما لم يكن متوقعاً، ولم يكن الرئيس يريده في الأصل منذ رد عريضة الغالبية النيابية في أيار 1964. ذاك الدور السلبي لرئيس المجلس - الذي لا يسعه أن يكون

> في تاريخ المادة 73 وحده الشيخ محمد الجسر تباطأ في توجيه الدعوة بعدما وعده إميل إده بانتخابه رئيساً

محايداً وهو يقبل على الاستحقاق الرئاسي - انتقل إلى نقيضه علناً في أربع انتخابات رئاسية تالية: دعم فرنجية ضد الياس سركيس عام 1970، ثم كان علي رأس مؤيدي سركيس عام 1976. كان رأس حربة انتخاب بشير الجميّل عام 1982 بعد عداء مشهود بينهما حمل رئيس المجلس على وصف قائد الميليشيا بـ«أزعر» بعدما أطلق رجاله النار على مطعم كان يتغدى فيه في فيطرون. من ثم لقاء عاصف عشية توجيهه الدعوة إلى الجلسة الأولى لانتخاب بشير في 18 آب مع الرئيس السوري حافظ الأسد، طالباً منه تأجيلها. ذريعة الأسعد التي سيدفع ثمنها بعد سنتين بإنهاء حياته السياسية وإرغامه على العزلة عام 1984، انه لا يريد التسبب في فراغ في رئاسة الجمهورية. رابح من دعمهم كان أمين الجميّل.

لكن الدور الأكثر تقدّماً لرئيس المجلس حتى ذلك الوقت في إيصال رئيس، لا في مناوئته، كان لحسين الحسيني. أول رئيس للبرلمان يشهد على سابقتيْن: وقوع شغور رئاسي إبان ولايته، وانقسام المجلس بين «نواب شرقيين» و«نواب غربيين» تبعاً لمقار إقامتهم بين البيروتيْن. كانت انتهت ولاية الحسيني على رأس المجلس دونما إعادة انتخابه أو انتخاب خلف له، فشُلّ البرلمان كلياً في مرحلة انقسام البلاد على حكومتيْن دستورية وواقعية. آنذاك انقضت المهلة الدستورية لانتخاب الرئيس في أيلول 1988 توطئة لجولات حروب أهلية. ثالثة الأثافي في دولة لا رئيس للجمهورية لها ولا رئيس للمجلس، واقعة بين حكومتين وجيشين، أن يُحلّ مجلس النواب الرابعة فجر 5 تشرين الثاني 1989 بمرسوم وقعه ميشال عون، ساعات قليلة قبل انتخاب رينه معوّض رئيساً. كان ذلك الاستحقاق مشهوداً إلى حد الغرابة: برلمان محلول لكن مطعون في دستورية حله لتعذّر إقران الحل بتحديد موعد انتخابات نيابية جديدة، والدعوة إلى انتخاب رئيس للجمهورية خارج المهلة الدستورية ممن يفترض أنهم باتوا نواباً سابقين، ثم انتخاب رئيس للمجلس فرئيس للجمهورية ومحاولة إعادة بناء السلطات خارج المعايير الدستورية وقوانين نشوء السلطات، في حماة الحرب فرض الأمر الواقع حقائق الغلبة. ليس ذلك فحسب ما أفضى إليه دور الحسيني. بل ثمة ما كان أهم، سابق للسلسلة هذه كلها.

قبل أربعة أشهر على ذهاب النواب إلى مدينة الطائف لإعداد تسوية لإنهاء الحرب الأهلية، صحب الحسيني نائب زغرتا رينه معوض إلى دمشق في 17 حزيران 1989 كي يعقد اجتماعاً ليلياً طويلاً مع الرئيس السوري، انتهى إلى الاتفاق على انتخابه رئيساً عندما يحين الأوان. لم يعلم النواب بالرئيس الذي سيقترعون له سوى في طائرات العودة من باريس إلى القليعات. المحاولة نفسها عاودها الحسيني مع الأسد. بعد اغتيال معوّض حمل إليه اسم بيار حلو لانتخابه خلفاً للرئيس الراحل.

تلك، مع حلو بعد معوض عام 1989 وإن اخفقت، كانت المرة الأخيرة يُنتخب أو يُقرر انتخاب رئيس للبنان بإرادة لبنانية حتى الوصول إلى عام 2016.

نبيه برّي

أقلّ بقليل من ثلث عمر البرلمان

(هيثم الموسوي)

عمر نبيه برّي في رئاسة البرلمان أقلّ بقليل من ثلث عمر السلطة الإشتراعية منذ الاستقلال. سابع رؤسائها المتعاقبين بعد صبري حمادة وحبيب أبي شهلا وأحمد الأسعد وعادل عسيران وكامل الأسعد وحسين الحسيني. تقدّمه عليهم جميعاً ليس في عمر الولاية المجدّدة سبع مرات فحسب. عندما كانت ولاية رئيس المجلس سنة فسنة، كان ثمّة آخرون توالوا أو عمّروا فيها. أطولهم عمراً آنذاك الأسعد الابن (16 مرة بينها 14 سنة بلا انقطاع)، فحمادة (18 مرة متقطّعة)، فالحسيني (8 مرات متواصلة، الاثنتان الأخيرتان كانتا في ظل اتفاق الطائف)، ثم عسيران (6 مرات متواصلة)، والأسعد الأب (مرتان)، وأبو شهلا (مرة وحيدة عام 1946 سُجّلت في ذلك الحين سابقة منافسة أرثوذكسي شيعياً وفوزه بغالبية الأصوات بمنصب كان انتقل إلى الطائفة الشيعية للمرة الأولى قبل ثلاث سنوات شغلته على التوالي ما أوحى بتكريس التخصيص).

ثمّة أيضاً ما تقدّم به برّي عليهم هو مواكبته، حتى الآن على الأقل، عهود أربعة رؤساء للجمهورية هم الياس الهراوي وإميل لحود وميشال سليمان وميشال عون. الأولان اختارتهما سوريا وحدها بلا شريك لبناني أو إقليمي. الثالث أنجبته فتنة شيعية - سنّية. رابعهم بَانَ كأنه فُرض عليه وأخفق في الحؤول دونه. بذلك لم يختر برّي أياً من الرؤساء الأربعة، مع أن انتخاب الهراوي سبق وصوله إلى رئاسة البرلمان.

لكلّ منهم معه مشكلة: صنع مع الهراوي ترويكا الرؤساء ثم انقلب عليها وتحفّظ عن تمديد ولايته عام 1995، وخاض ضد لحود معركة سمعة البرلمان الذي يترأس عند تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية عام 2001 وتحفّظ عن تمديد ولايته هو الآخر عام 2004. في كل من هذه، لم يملك الوقوف في طريق قرار سوريا. إلا أنه الوحيد المعهود إليه جعل القرار السوري لبنانياً، والمخالفة حاجة ضرورية وحتمية. رفع التسوية إلى منزلة فوق الدستور عندما حمل البرلمان على انتخاب سليمان رئيساً عام 2008 دونما تعديل المادة 49، بأن ذهب إلى المادة 74 للفوز للمرة الثانية في تاريخ الدستور نفسه تُستخدم بعد عام 1952. رابع الرؤساء لا تجمعه به إلا خصومة شخصية وتباين في الرأي وخلاف في التفسير وتعارض في الاجتهاد وافتراق في الرؤية إلى النظام. بينهما عداء عمره أربعة عقود أخفق الزمن في إخفائه، دونما أن يكونا مرة في متراسين متقابلين كما عون مع وليد جنبلاط.

لم يكن الرئيس الحالي مرشّحه لقيادة الجيش عام 1984، وتباعدا إبان انقسام الحكومتين، ولم يتحالفا مرة بعد عام 2005 في انتخابات نيابية ولا في الحكومات. لم يصدّقا، برّي وعون، مرة أن حليف الحليف حليف. قلبا المعادلة كي يكون حليف الحليف الأشد عداءً. من مدرستين مختلفتين وطباع متقلّبة مناورة وثقافة متنافرة. لا أحد مثلهما قدّم دليلاً سياسياً على الرؤية التوراتية القديمة: السماء سماء والأرض أرض.

أصعب قرارات برّي أن يدعو إلى جلسة انتخاب عون رئيساً، ولا يكتفي بأن لا يقترع له، بل يقود معركة الأوراق البيض عام 2014. كان لأسلافه المتعاقبين مرشحون للرئاسة صوّتوا لهم في مواجهة منافسيهم وأتاحوا فوزهم. لأنه ممن لا يتجرّعون ما يحسبونه سُمّاً. وإن من كأس الحليف في الطائفة نفسها - قدّم نموذجاً عن الدور الذي يضطلع به رئيس المجلس وهو يجبه مرشحاً واحداً: أن يفوز الرئيس عام 2016 من الدورة الرابعة. ذلك ما لم يحصل مرة. لعل المعبّر الأشد وقْعاً في جلسة 31 تشرين الأول، أن برّي، بعد إعلانه النتائج النهائية للاقتراع، اكتفى بالقول: «مبروك. تلاوة المحضر». ثم انتقل إلى افتتاح جلسة أداء اليمين الدستورية.

أما ما كان يفعله أسلافه جميعاً بلا استثناء، فهي العبارة التقليدية لرئيس المجلس بعد تلاوة نتائج الاقتراع بإعلانه المرشح المنتخب «رئيساً للجمهورية اللبنانية». لم يحصل يوماً كذلك. لم يُحتج إلى جهد لتفسيره وتأويله. على طريقته، في الجلسة التالية، خاطب برّي عون، الرئيس المنتخب، بالقول بأنه «أحد أركان شرعية البرلمان». إشارة استفزازية مباشرة غير خافية إلى ما كان عون قاله قبل ثلاث سنوات، عام 2013، عندما طعن في شرعية المجلس بعدما صار إلى تمديد ولايته عامذاك.

> لم يكن مرة في صورة أيّ من أسلافه المطبوعة برؤساء الجمهورية على أنهم مدينون لهم بانتخابهم

ها هو يُنتخب الآن بغالبية المطعون في نيابتهم.

في الحقبة السورية، رئيس المجلس كان المعوّل عليه عند دمشق أولاً ثم في الداخل. لتقديم المخارج المتعذّرة وأحياناً المستحيلة. ذلك ما سيمنحه ما هو أكثر من الاحتفاظ بمنصبه على نحو غير مسبوق في تاريخ السلطة الاشتراعية، بأن يصبح ضرورة لبقاء الانتظام. المنتظمون عندئذ كثيرون: ما بين الرؤساء، وما بين القوى السياسية، وفي الشارع. الأهم هو الانتظام في البرلمان. معه، أمكن القول إن مجلس النواب تحوّل - أو كاد - إلى كتلة نيابية واحدة، غير ذات جدوى الفروق بين قواها وكتلها، موالين ومعارضين. كاسنان المشط متساوية أمامه. في الحقبة السورية أيضاً سهّلت إدارة نصاب ثلثي المجلس وأنصباءه. في ما بعد لدى انقسام الشارع بين قوى 8 و14 آذار لم تنتقل العدوى إلى داخله. عندما أقفل مجلس النواب في وجه حكومة فؤاد السنيورة مذ استقال الوزراء الشيعة، لم يعد يُسأل عن صوابه من فعل، بل راح الجميع يبحثون معه عن تسوية تعيدهم إلى تحت قبة المجلس. لحظة حاجة الضحية إلى مضطهدها. الواقع أنها قبّلة برّي بالذات.

لم يكن مرة في صورة أيّ من أسلافه المطبوعة برؤساء الجمهورية على أنهم مدينون لهم بانتخابهم على رأس السلطة الإشتراعية، شأن حمادة مع بشارة الخوري وفؤاد شهاب وشارل حلو، وعسيران مع كميل شمعون، والاسعد الابن مع سليمان فرنجية والياس سركيس وأمين الجميّل. منذ عام 1984 أضحى انتخاب رئيس المجلس، في جزء أساسي منه، وليد إرادة دمشق قبل أن يُكرّس لها وحدها القرار منذ عام 1992. بيد أن ذلك عنى أن انتخابه، مرة كل أربع سنوات بما يُمكن أن تعنيه هذه المدة من مناعة لموقعه وحصانة لدوره، بات يُنظر إليه على أنه أكثر بكثير مما ينص عليه النظام الداخلي: أن يمثل البرلمان ويتكلم باسمه ويترأس جلساته ويرعى تطبيق الدستور والقانون وحفظ الأمن. أضحى انتخاب رئيس المجلس استحقاقاً في ذاته، مماثلاً لانتخاب رئيس الجمهورية لا مكملاً لها. ثانياً. ما لم يُعدّ قبل اتفاق الطائف أنه قوة طائفة في السلطة والحكم، صار كذلك في المرحلة الجديدة.

بات برّي الثابتة الوحيدة في نظام يتغيّر كل ما فيه: رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، الحكومات، المجالس النيابية، الموظفون الكبار مدنيين وعسكريين والقضاة. تتغيّر كذلك القوانين ويُعدّل الدستور ويُطبّق أو يُفسّر تبعاً للمراد. تخرج وجوه تاريخية وتحضر أخرى جديدة دونما أن يبدو أن ثمّة شيئاً استجدّ. هو شيءٌ آخر مهم في مغزى الدور الذي كان لبرّي: الانتظام.

هي المفارقة الفعلية الناجمة عن جعله - لأنه هو بالذات - الأعرف في الجمهورية، الأقدر على التأثير، الطرف المنحاز إلى حزبه وسلاح حزبه والمقاومة كما إلى طائفته التي يمثلها. على وفرة ما قيل، ولا يزال يقال، وسيظل يقال، إن حزب الله انتزع منه قيادة المقاومة المسلحة وقصر عليه المرجعية السياسية التي لا يأفل دورها، إلا أنه احتاج إليه عندما كان ينتظر الدخول إلى السلطة. ثم احتاج إليه إلى جانبه، ولا يزال، وهو في السلطة. إلى أفكاره ومناوراته وفتاواه، إلى صورته غير المشوبة بعيب عند الغربيين عندما يحاورهم نيابة عن حزب الله، ولا يسعهم هم إلا أن يحاوروه، ولا يؤلبون خصومه عليه بل يدعونهم إليه.

الرجل غير المستغنى عنه.

على الغلاف

«العطلة» القضائية مستمرة
راحت على الموقوفين... والمحامين!

أغنية فيروز «لا تندهي ما في حدا. بابْن مسكّر والعشب غطّى الدراج» تنطبق بحرفيّتها على واقع قصور العدل مع بداية السنة القضائية. فعلياً، لا جديد بين انتهاء العطلة وبداية السنة الجديدة. قاعات المحاكم مقفلة بسبب اعتكاف القضاة مع فقدان مقوّمات العمل داخل هذه القصور

لينا فخر الدين

يوم الجمعة الماضي، بدأت السنة القضائيّة الجديدة. لا شيء تغيّر بين يومَي الخميس والجمعة: قصور العدل أشبه بـ«مدن أشباح». قلّة قليلة من القضاة التزمت الحضور إلى مراكز عملها في ظل التزام نحو 450 من 560 قاضياً بالاعتكاف الشامل.

في بلاد «طبيعية»، كان يُفترض أن تكون السلطة السياسيّة قد أنهت تشكيلاتها القضائيّة لتضجّ قصور العدل، بعد انتهاء العطلة، بـ«الروبات السود»، وأن يُسمع صدى المطارق في الأروقة. لكن لا شيء من ذلك حصل، بل على العكس تماماً: «كبّ الإبرة بتسمع رنّتها»، يقول أحد المساعدين القضائيين في «العدلية» باستهزاء. بالقرب منه رجل «يداوم» يومياً في انتظار القاضي الذي يفترض أن ينظر في ملف زوجته لإخلاء سبيلها في دعوى مقامة ضدّها، وامرأة أوقف ابنها في المطار لدى قدومه من الخارج قبل نحو شهر «بسبب تشابه أسماء»! منذ شهر، تنتظر القاضي الذي «يسطلق سراحه فور اطلاعه على الملف... لكن المشكلة أن القاضي لا يأتي».

يقول أحد الموظفين إن «الناس تْفسَخت... البعض يأتي ويصرخ ثم يخرج كما دخل»، أما من يحضر من الموظفين فـ«كرمى لبدل الإنتاجيّة، لأن لا عمل يُمكن القيام به». وفيما يستبعد أن يفكّ القضاة اعتكافهم، أشارت معلومات إلى أن مجلس القضاء الأعلى قد يدعو إلى جمعيّة عموميّة هذا الأسبوع لمطالبة «الزملاء» بالقيام باستثناءات في العمل كإباحة السفر والتوقيع على طلبات إخلاء السبيل. فيما لم يُقرّر القضاة بعد ما إذا كانوا سيلبّون مطلب المجلس، وخصوصاً أن السلطة «لم تُحرّك ساكناً أثناء الاعتكاف ولم تخض معنا مفاوضات كما فعلت مع الموظفين الآخرين» يقول أحد القضاة، وخصوصاً أن «الوضع لم يعد مقبولاً»، لافتاً إلى أن رواتب القضاة تتراوح بين مليون و600 ألف للمتخرجين، ومليونين و500 ألف ليرة للقضاة الأصيلين، و7 ملايين و500 ألف ليرة للقضاة من ذوي الدرجات العُليا. و«على مدى 3 سنوات كنا ندفع من جيوبنا لتلبية احتياجات المتقاضين في قصور العدل، ولكن وصلنا إلى مرحلة التوقف القسري لأنّ رواتبنا لا تكفينا للوصول الى مراكز عملنا».

ملفات مكدّسة وترقيم

ولو حتى فكّ القضاة اعتكافهم، فإنّ الكارثة آتية لا محالة مع تكدّس الملفات في أدراج «العدليّة». فيومياً، يؤسّس موظفون عشرات الدعاوى التي تنتظر عودة القضاة إلى عملهم. ويزيد الأمور سوءاً أنّ أكثر من 20 قاضياً قدّموا طلبات استيداع للعمل في الخارج (يتم اعتبارهم خارج الملاك) أو إجازات من دون راتب (ثلاثة أشهر تمدّد مرتين)، ويتردد أن بعضهم سيقدم استقالته على الأرجح بعد انتهاء مدّة الإجازة، ما يزيد أزمة جديدة على قصور العدل التي تُعاني أصلاً من قلّة عديدها وعدم صدور تشكيلات جديدة (آخر تشكيلات صدرت عام 2017)، ما يؤخر تعيين نحو 60 قاضياً تخرّجوا من معهد الدروس القضائيّة خلال السنوات الماضية، إضافة إلى 20 قاضياً يتخرّجون خلال هذا الشهر من المعهد الذي سيُقفل أبوابه لعدم استقباله طلاباً جدداً في السنوات الثلاث الماضية؛ هذا عدا عن مشكلة جديدة ستبرز قريباً تتمثّل في النقص في فئات عمريّة محددة للقضاة بعد إحالتهم على التقاعد، وبالتالي نقص في القضاة الحاصلين على درجات عُليا. فيما يعمل القضاء بـ«الترقيع»، على حد وصف قضاة يلفتون إلى أن «كثيرين منّا غير أصيلين، أي يعملون في مراكزهم بالانتداب، إضافة إلى انعدام مبدأ الثواب والعقاب مع نوم هيئة التفتيش القضائي في سبات عميق».

وبعيداً عن القضاة ومطالبهم، يبرز غياب أدنى المقوّمات التي تمكّن القضاة من أداء مهماتهم فيما لو عادوا إلى العمل بدءاً من الغد بسبب التداعي المريع في البنى التحتية لقصور العدل: برك مياه تتجمّع شتاء في بعض قاعات المحاكم؛ «النش» مشكلة تكاد تصبح طبيعيّة؛ أبواب مخلّعة وأثاث متداع ومراحيض معطلة وروائح كريهة تنبعث منها في غياب أبسط معايير النظافة. ورغم أن هذه معاناة مزمنة، إلا أنها تفاقمت بعد الأزمة الاقتصادية، إذ غابت الصيانة كلياً عن معظم «العدليات» بعدما فسخت وزارة العدل العقود مع شركات الصيانة، وكذلك مع شركات التنظيفات، ما دفع موظفي قصر عدل بيروت إلى التعاقد مع عاملة نظافة على حسابهم الخاص! وزاد الطين بلّة انقطاع المياه عن الكثير من قصور العدل. فباستثناء قصر عدل بعلبك الذي نال، بجهود أحد القضاة وبالتعاون مع إحدى الجمعيات، مساعدة من السفارة الهولندية لتركيب ألواح طاقة شمسيّة، تغيب الكهرباء تماماً عن كل قصور العدل، بعدما توقفت الوزارة عن الدفع لأصحاب المولدات. اضطر ذلك الموظفين إلى العمل أحياناً على «ضو التلفون» للبحث عن الملفات ما فتح باباً واسعاً للرشى، إذ إن أحداً لن يبذل هذا الجهد من دون مقابل من المحامي أو المتقاضي. ومع انقطاع التيار الكهربائي، يتوقف عمل القضاة الذين يعملون على الحاسوب، وحتى عملهم عبر الفاكس لتبليغ القطعات الأمنية عن سوق الموقوفين في مواعيد جلساتهم، بالإضافة إلى غياب التدفئة عن قصور العدل في المناطق الجبلية والداخلية.

هذه المعوّقات، يُضاف إليها «انقراض» القرطاسيّة التي يشتريها بعض القضاة من مالهم الخاص أو تؤمنها أحياناً نقابة المحامين أو حتى على نفقة المتقاضين. إذ يُطلب، مثلاً، من أهالي الموقوفين تصوير طلبات إخلاء السبيل ليتمكّنوا من تقديم طلب لأبنائهم، فضلاً عن انقطاع أوراق التبليغ وسجلات إصدار الأحكام والمراسلات وشح الطوابع، إضافةً الى تعطيل الكثير من الجلسات بفعل عدم سوق الموقوفين إما لنقص في عديد القوى الأمنية أو بسبب تعطّل الآليات العسكرية وغياب الصيانة وافتقاد المحروقات. فيما عمليات الاستجواب «أونلاين» صارت في خبر كان، والمعدّات التي قدّمتها نقابة المحامين والوكالة التركيّة للتنمية و«USAID» إلى بعض المحاكم (لابتوبات، أجهزة صوت...) تحوّلت إلى «خردة» بعدما توقف القضاة عن استخدامها لعدم وجود شبكة إنترنت، ما رفع نسبة الموقوفين في السجون إلى أكثر من 55%، يضاف إليهم 22% من المحكومين الذين ينتظرون أحكامهم، إضافة إلى نحو ألف موقوف وموقوفة في النظارات (العدد مرشّح للارتفاع والانخفاض يومياً).

> معهد الدروس القضائية يُقفل ابوابه لعدم استقباله طلاباً جدداً في السنوات الثلاث الماضية

(أ ف ب)

نقيب المحامين: سنصعّد لأن العدالة لا تعتكف

رغم إقرارهم بالأثر العميق للأزمة على واقع قصور العدل وتفهّمهم للمشاكل التي يثيرها القضاة، يعود محامون بالذاكرة إلى التسعينيات مسترجعين صورة أحد المحامين يحضر جلسة في إحدى المحاكم وهو يحمل الشمسيّة، في إشارة إلى أن هذا الواقع كان موجوداً منذ ذلك الحين، «لكن القضاة في حينه لم ينفّذوا اعتكافاً ويعطّلوا العدالة».

اعتكاف القضاة كسر الجرة بينهم وبين المحامين، وبات تراشق التهم «على عينك يا تاجر»، إذ إن المحامين مقتنعون بأنهم الأكثر تضرراً من جراء الأزمة بعد توقف أعمالهم بسبب الاعتكاف القضائي الأول بعد انتزاع صندوق التعاضد منهم في تموز 2017، ثم توقف العمل بسبب انتشار جائحة كورونا، فدعوة نقيب المحامين السابق ملحم خلف إلى إضرابَين، قبل إضرابي موظفي القطاع العام ثم المساعدين القضائيين... كل هذا أدى إلى توقّف أعمالهم بالأثر من 4 سنوات وأثّر على مداخيلهم، ما جعلهم في ظل الاعتكاف الحالي في وجه القضاة، إلى حد تأكيد نقيب المحامين ناضر كسبار لـ«الأخبار» أنّه ينتظر أن يخفّف القضاة إضرابهم وفتح الباب أمام بعض الاستثناءات هذا الأسبوع «وإلا سأقوم بخطوات تصعيديّة بإرسال الكتب إلى الرؤساء الثلاثة وكل المنظمات العالمية. لن نقبل بأن يستمر الوضع على ما هو عليه، وأشرف لنا أن نترك أعمالنا من السكوت عن هذا الواقع»، مضيفاً: «أنا أساساً ضد الإضراب. فكيف إذا كانت السلطة القضائية؟ فالعدالة لا تعتكف ولا الحاكم يعتكف. ليقل لنا القضاة كيف يمكنهم الحصول على حقوقهم وسنكون أمامهم، ولكن ليس بهذه الوسيلة. الملفات متراكمة، وهناك كثيرون من الموقوفين الذين يجب النظر في أمرهم».

المحامي باسل عباس يشكو من «أننا أصبحنا عاطلين عن العمل، وعلينا التزامات مالية لم نتمكن من الوفاء بها مع توقف أعمالنا وعدم تقاضينا أتعابنا بسبب تأخر المحاكمات»، مشدداً على أن «الموظفين يعتكفون، لكن السلطة القضائية لا تعتكف. إذا كانوا موظفين عليهم التوقف عن التصرف كأنصاف آلهة».

بعض القضاة يأخذون على المحامين أنهم سبق أن نفّذوا إضرابين، فيما يرفض المحامون هذه المقارنة «لأن إضراب المحامين لا يؤدي إلى شلل العدالة ومنع إخلاء سبيل الموقوفين».

مقالة

تعميم وزير التربية عن المدارس الخاصة: سابقة جريئة تنتظر التنفيذ

ملاك حمية *

استغلّت المدارس الخاصة الأزمة الماليّة والفوضى في البلد، فحدّد بعضها كامل أقساطه بالدولار النقدي ضارباً عرض الحائط أحكام القانون 515 بتاريخ 1996/6/6، فيما تحايل البعض الآخر على القانون بفرض مبلغ نقدي بالدولار على كلّ تلميذ، من خارج المُوازنة المدرسيّة، تحت مسميّات مُختلفة (مساهمة اختيارية، مساهمة إلزامية، صندوق دعم...) تحت طائلة رفض التسجيل للعام الدراسي 2023/2022، إضافة إلى الأقساط بالليرة اللبنانية التي يرعى تحديدها القانون، والتي ازدادت بشكل عشوائيّ، خلافاً للقانون، ومن دون الأخذ في الحسبان الصّعوبات الماديّة والظروف المالية الّتي يعاني منها الأهالي.

ولوضع حدّ لهذا التّفلت، ولتذكير المدارس برسالتها التربوية والأخلاقية، وتطبيقاً لأحكام القانون 515 وقانون النقد والتسليف الذي يُعاقب كلّ من يرفض الإيفاء بالليرة اللبنانية، أصدر وزير التربية، عباس الحلبي، أخيراً، التعميم الرقم 33/م/2022، المتعلق بعدم جواز فرض المدارس الخاصة غير المجانية على الأهالي، أي مبالغ، أياً كانت تسميتها أو قيمتها، خارج الموازنة المدرسية، أي خارج إطار القسط المدرسي.

يأتي هذا التعميم ليُؤكّد وجوب تطبيق أحكام القانون 96/515، التي لم تكن المدارس الخاصة تلتزم بها، وليُفسّر بعضاً منها، وليمنع «البدع» التي لجأ إليها أصحاب المدارس من أجل تغطية نفقاتها التشغيلية التي تتأثر بسعر صرف الدولار، وليحسم الكثير من المسائل التي كانت موضع مطالبات ومناقشات وإشكاليّات بين مُكوّنات الأسرة التربويّة، وليضع أسساً وضوابط لتحديد الأقساط المدرسيّة تتماشى مع الظروف الاستثنائيّة والأزمات الاقتصاديّة.

فمن جهة أولى، جاء التعميم ليُذكّر المدارس بوجود القانون وبوجوب تطبيقه، إذ إنّ مُقدّمته تضمّنت عرضاً للأحكام القانونيّة التي ترعى تعريف القسط المدرسي وكيفيّة تحديده بموجب القانون، كما تلك المُتعلقة بإيرادات المدرسة، والتي تنصّ على أنها تتكوّن من مجموع الأقساط المدرسيّة الموازي لمجموع عناصر باب النفقات، وبأنّ رسوم التسجيل أو الانتساب إلى المدرسة يجب أن تدخل في باب الإيرادات من الموازنة وبأنها لا يجب أن تتعدّى 10% من قيمة قسط السنة السابقة، كما تضمّنت تأكيداً على نص المادة الأولى من القانون المذكور لجهة أنّ تنظيم الموازنة المدرسيّة يكون وفقاً للنموذج المرفق بالقانون والذي يفرض أن تُقدّر وتُحدّد النفقات والإيرادات في هذه الموازنة بالليرة اللبنانية حصراً، وبالتالي إنّ القسط الذي يتوجب عن كلّ تلميذ يجب أن يكون بالليرة اللبنانية، وبأن اعتماد أي عملة أخرى يكون مُخالفاً للقانون.

ومن جهة ثانية، جاء هذا التعميم ليُذكّر المدارس بأنها مُؤسسات غير ربحية ومعفاة من دفع الضرائب، وبأنّ إسداءها لخدمة التعليم يدخل في إطار الخدمة العامة، وفي نطاق الأنشطة التي لا تتوخى الربح، وبأنّ تأديتها لهذه الخدمة يستدعي أن تستمر في القيام بها .

ثم انطلاقاً من هذه القواعد ومن الواقع الخانق، وضع التعميم المذكور ضوابط وأسُس لتنظيم الموازنة وتحديد الأقساط للعام الدراسي 2023/2022.

وقد امتاز هذا التعميم بالجرأة والعدالة، إذ،

- وضع حداً للفوضى والتفلّت المُمارسيْن من المدارس بفرضها مبالغ على الأهالي بالدولار من خارج الموازنة والقسط، فمنعها:

- من اعتماد أيّ عُملة أجنبيّة لتقدير نفقاتها، وألزمها باعتماد الليرة اللبنانية حصراً لتقديرها ولتحديد القسط المدرسي. (البند أولاً من التعميم)

- من إلزام الأهالي بدفع أي مبالغ تحت مُسمى «مساهمات»، وخصوصاً إذا فرضتها بشكل إلزامي وبالدولار. (الفقرة الأخيرة من مُقدمة التعميم)

- من إنشاء صناديق خاصة لتلقّي أي مبالغ خارج الموازنة، حتى ولو كانت المساهمة فيه بالاختيار، واعتبار ذلك كله مُخالفاً للقانون، ويُرتّب المسؤولية عليها ويحمل وزارة التربية على اتخاذ التدابير التي تجيز لها القوانين والأنظمة اتخاذها بحقها. (الفقرة الأخيرة من مُقدمة التعميم ، والبند سابعاً منه)

- من استيفاء أي مبالغ خارج إطار الموازنة، ولأي نفقة مُقدّر توجيها، أياً كان نوعها وقيمتها، عادية كانت أو استثنائية، وسواء تتعلق بديمومة العمل أو بمُساعدة ودعم رواتب أفراد الهيئة التعليمية وأجور العاملين، ووجوب إدراجها في عداد عناصر باب النفقات في الموازنة المدرسيّة، في حدود الحصر والعصر. (الفقرة الأخيرة من مُقدمة التعميم، والبند ثانياً منه)

2- نظّم التعميم ، ضمن قواعد وأُسس وضوابط قانونيّة، عادلة ومُنصفة، تنظيم المُوازنة المدرسيّة وتحديد الأقساط والزيادات بشكل يُراعي واقع حال كلّ مُكوّنات العائلة التربوية في الظروف الاستثنائية، إذ :

- أوجب على المدارس اعتماد موازنات تقشفية، وحصر الإنفاق بالعناصر التي يرتبط سير العمليّة التعليميّة بها ارتباطاً مباشراً على النحو الذي تتوقف معه في حال عدم توفير الاعتماد اللازم لها، وعصر مقدار هذا الاعتماد إلى حده الأدنى الذي لا يمكن النزول إلى ما دونه .(الفقرة الرابعة من المقدمة)

- أجاز مُساعدة ودعم رواتب أفراد الهيئة التعليمية وأجور العاملين في المدارس ، بشرط إدراج المبالغ المُقدّرة لها بالليرة اللبنانية في عداد عناصر باب النفقات من الموازنة. (البند ثانياً من التعميم)

- أجاز للمدارس الخاصة زيادة نفقاتها التشغيليّة وتجاوز نسبة الـ 35% المُحدّدة لها في الموازنة، وذلك ضمن عدة ضوابط وشروط أهمها :

- إدراج هذا التجاوز في ملحق للموازنة الأساسيّة يتضمّن النفقات الاستثنائية التي اضطرّت فيه إلى تجاوز نسبة الـ 35%، مرفقاً بتقرير خبير محاسبة محلّف يُبرّر فيه صحة تقدير هذه النفقات.

- إقرار هذا المُلحق مع الموازنة الأساسيّة ووفقاً للقواعد القانونية ذاتها المنصوص عنها في القانون 96/515، أي يجب أولاً أن يُعرض هذا المُلحق مع الموازنة على مندوبيْ لجنة الأهل في الهيئة المالية للتدقيق بهما، ثم وضع تقرير بكل منهما وعرضهما على لجنة الأهل التي لها أن تتخذ القرار المناسب إما بالتوقيع بالموافقة عليهما أو الامتناع عن ذلك، وما يستتبع ذلك من نتائج قانونية لكلا الحالتيْن .

- في حال عدم مُوافقة لجنة الأهل على هذا المُلحق ، يتم الفصل في أي خلاف حوله في حال نشوئه وفقاً للأسس القانونية نفسها المعتمدة للبت في أي خلاف ينشأ حول الموازنة. (الفقرة السادسة من مقدمة التعميم، والبند رابعاً منه).

-في المقابل، ألزم التعميم المدارس، بوجوب إدخال وإدراج كلّ المبالغ التي تتلقاها أو تستحصل عليها من مساهمات وهبات ومنح وتبرعات ورسوم انتساب وتسجيل وغيرها، في باب الإيرادات من موازنتها، وذلك أياً كان مقدارها، وأياً كانت عملتها، بعد تحويلها إلى العملة الوطنية بسعر صرفها الفعلي حين إدراجها، كما ألزمها بتنزيل قيمتها من باب نفقاتها، قبل تحديد القسط المدرسي (الفقرة الثانية من مقدمة التعميم، والبند ثالثاً منه).

وتأتي هذه الموجبات انسجاماً مع مبدأ عدم جواز استيفاء المدرسة لأيّ أرباح، كونها تدخل ضمن فئة المُؤسسات غير الربحيّة، كما انسجاماً مع استشارة هيئة التشريع والاستشارات الرقم 75 بتاريخ 2015/1/27، إضافة للأسباب الموجبة لوضع القانون رقم 96/515 ، والمُتمثلة في «تطبيق وتأمين الشفافية في إدارة حسابات المدرسة، والإبقاء على الرقابة الماليّة على قيودها كافة».

- ومن ناحية أخيرة، أكد التعميم دور لجنة الأهل في الرقابة والمُوافقة المُسبقة على المُوازنة الأساسيّة ومُلحقاتها .(الفقرة السادسة من مقدمة التعميم، والبند خامساً منه).

3- كذلك يتميّز التعميم بتضمّنه ضوابط تحدّ من العشوائية في فرض الزيادات المُسبقة غير المُبررة على الأقساط، واعتماد مبدأ التدرّج في ذلك في حال توجّبها، من خلال السماح بتقديم مُلحق ثان «للمُوازنة المدرسية» خلال العام الدراسي «يتضمن النفقات الاستثنائيّة التي تتجاوز الاعتمادات الملحوظة لها في الموازنة الأساسيّة والتي تطرأ أثناء العام الدراسي، وذلك ضمن ضوابط أهمّها:

- أن يكون الملحق المذكور مرفقاً بتقرير خبير محاسبة محلّف، يُبرّر فيه صحة تقدير هذه النفقات الاستثنائية التي تتجاوز الاعتمادات الملحوظة لها في الموازنة الأساسيّة.

- إقرار هذا المُلحق وفقاً للقواعد القانونية ذاتها التي ترعى إقرار الموازنة الأساسيّة، (أي عرضه على مندوبيْ لجنة الأهل في الهيئة الماليّة للتدقيق به، ووضع تقريرهما وعرضه على لجنة الأهل التي تتخذ القرار المناسب بهذا الشأن).

- استيفاء الزيادة على القسط المدرسي خلال السنة الدراسية في ضوء ما يترتب على الإقرار المذكور. (البند خامساً من التعميم)

- إلى ذلك، ألزم المدارس بتنظيم ملحق بالإيرادات الاستثنائية في حال حصولها ووروده «خلال العام الدراسي»، وتحديد انعكاسها الإيجابي على القسط المدرسي، وخفضه بما يوازي قيمة هذا الانعكاس. (البند سادساً من التعميم) .

التعميم يُشكل سابقة جريئة، تضع حداً للفوضى والعشوائية والتفلت من أحكام القانون والتحايل عليه، وسيؤدي، في حال تطبيقه، إلى إرساء قواعد عادلة في تحديد الأقساط المدرسيّة في هذه الظروف الاستثنائية، ما يضمن سير العام الدراسي بشكل هادئ، ويضمن الحدّ الأدنى من حقوق الأسرة التربوية بمُكوّناتها الثلاثة.

*عضو المنسقيّة القانونية في اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة

الحدث جاءت انتخابات الإدارة المحلّية في سوريا، مكمّلةً لانتخابات مجلس الشعب والرئاسة، إذ حملت هي أيضاً رسائل إلى الداخل كما الخارج، سواءً من خلال إجرائها في موعدها المحدَّد، أو عبر التحسينات التي أُريدَ تظهيرها فيها عشيّة الاستحقاق، بما يكفل إنتاج مجالس مغايرة لِما أفرزته التجارب السابقة - وهو ما لا يبدو أن ثمّة مؤشّرات إلى تحقّقه - كذلك، بدا أن توقيت الانتخابات سياسي بامتياز لِما حمله من رسائل إلى الخارج الذي انتقل من مرحلة «إسقاط النظام»، إلى مرحلة تطبيع العلاقات معه

انتخابات محلّية بتوقيت سياسي: سوريا تستكمل استحقاقاتها

علاء حلبي

انطلقت في المحافظات السورية الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية انتخابات الإدارة المحلية التي يتنافس فيها 59498 مرشحاً على 19086 مقعداً في 7348 مركزاً انتخابياً، بعد زيادة 1200 مركز. وفيما أعلنت دمشق رغبتها في أن تسهم هذه الانتخابات في التقدّم خطوة نحو «اللامركزيّة الإداريّة»، تُظهر نظرة على القوائم الانتخابية في المحافظات، اكتساح ممثّلي حزب «البعث» لقوائم «الجبهة الوطنية»، ممّا نتج منه - مثلاً - نجاح قائمة «الجبهة» في المجلس البلدي في تجمّع شبعا في القنيطرة بالتزكية، بعد انسحاب مرشّحَين مستقلّيْن. وإذ ظهرت عشيّة الاستحقاق ملامح خوْض عناصر شابة الانتخابات، فإن ذلك يظلّ مرهوناً بالنتائج النهائية، التي يُستبعد أن تُفرز تغييرات كبرى، على رغم التحسينات التي أريد إدخالها من خلال القانون 107 الصادر عام 2011. وبعيداً من مضمون الانتخابات وما ستؤول إليه نتائجها، تنظر دمشق إليها على أنها «بوابة» لإصلاح ما خرّبته الحرب على صعيد البنية المجتمعية والسياسية في بعض المناطق السورية، وهو ما ظهر بوضوح خلال النقاشات التي خيضت بين دمشق و«قسد»؛ إذ ترى الحكومة السورية في الإدارة المحلية منفذاً جديداً يمكن من خلاله فعلي مشاركة فئات المجتمع بما يمنحه القانون من مساحة حرية كبيرة نسبياً للعمل، غير أن هذا الطرح لم يلقَ استجابة من جانب «قسد» في حين، في ظلّ إصرارها على الحفاظ على «الإدارة الذاتية».

بدء حملات انتخابات الإدارة المحلية خجولة (أ ف ب)

إلى الرسائل الداخلية التي حملتها انتخابات الإدارة المحلية، والآمال المعقودة عليها لإحداث تغيير فعلي في آلية المجالس المنتخَبة، تحمّل الانتخابات بالنسبة إلى دمشق رسائل خارجية، يمكن اعتبارها متمّمة لنتائج انتخابات مجلس الشعب عام 2020، والانتخابات الرئاسية العام الماضي، وهو ما مهّد الأرضيّة نحو الانتقال إلى مرحلة جديدة من تطبيع العلاقات بين سوريا وبعض الدول، مع انتهاء مرحلة «السعي إلى إسقاط النظام» بشكل نهائي. وبخلاف الحملات الدعائية والانتخابية التي شهدتها انتخابات مجلس الشعب والانتخابات الرئاسية، بدت حملات انتخابات الإدارة المحليّة خجولة، حيث شهدت بعض المحافظات تعليق صور المرشحين، الذين اكتفى بعضهم بالإعلان عن مشاركته، فيما قام آخرون بعرض برامجهم الانتخابية. وفي وقت تفاوتت المشاركة من منطقة إلى أخرى، ذكر رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات، جهاد مراد، في تصريح صحافي، أن «المشاركة مقبولة». وسبق إجراء الانتخابات محاولة ظهرت بوضوح عبر وسائل الإعلام الرسمية السورية لتبيان أهميّتها وشرْح التغييرات التي يمكن أن تؤدّي إليها، والدور المأمول منها، سواء على مستوى رفع سوية المعيشة والخدمات، أو على مستوى تمتين حلقات الوصل بين المواطنين والحكومة، وهو ما عبّر عنه صراحة رئيس مجلس الوزراء السوري، حسين عرنوس، الذي قال، في تصريح للصحافيين أعقب مشاركته في الانتخابات، إن «الإدارة المحلية هي الأداة التنفيذية للحكومة على أرض الواقع، وهي صلة المواطن مع الدولة مباشرة»، لافتاً إلى أن «الدولة تنظر إلى الانتخابات باعتبارها مرحلة ستؤدّي إلى نقل العديد من الصلاحيات المركزية إلى الإدارة المحليّة»، منوهاً، في الوقت ذاته، إلى الرسائل الخارجية لهذه الانتخابات، بالقول إن «سوريا حريصة في كلّ الأوقات على الاستحقاقات الدستورية والانتخابية في مواعيدها».

> **تحمل الانتخابات المحلية رسائل خارجية متمّمة لتلك الناتجة من انتخابات مجلس الشعب والانتخابات الرئاسية**

يشار إلى أن هذه الانتخابات، وهي الثانية من نوعها منذ عام 2011، تأتي بعد استحداث 26 وحدة إدارية جديدة، وبعد قرار أصدرته وزارة الإدارة المحلية حدّدت فيه عدد الدوائر الانتخابية في المحافظات السورية، وفق ما يلي: 5 دوائر في محافظة دمشق، و11 في محافظة ريف دمشق، و11 في محافظة حلب، و25 دائرة انتخابية في محافظة حمص، و9 في محافظة حماة، و7 في محافظة إدلب، و5 دوائر في اللاذقية، و7 في طرطوس، و3 في دير الزور، و9 في الحسكة، فيما خُصّص لمحافظة الرقّة 4 دوائر، و6 لمحافظة درعا، و4 للسويداء، وواحدة في محافظة القنيطرة. وتبلغ فترة ولاية المجالس أربع سنوات تبدأ في الثاني من شهر تشرين الأول.

«الإدارة الذاتية» خارج الانتخابات: الأولوية للحوار السياسي

الحسكة - أيهم مرعي

لم تحمل انتخابات الإدارة المحليّة في محافظة الحسكة، بُعداً دستورياً وإدارياً وتنموياً فحسب، وإنما أيضاً رسائل سياسية رافضة للوجود العسكري الأميركي والتركي، ومحدودية سيطرة الحكومة في مدينتَي الحسكة والقامشلي وريفَهُما. وجاء إصرار الحكومة السورية على إجراء انتخابات مجالس الإدارة المحليّة في محافظة الحسكة في موعدها، ليعكس حرصها على وجود مجالس منتخَبة لمدنها السبع، وبلداتها الـ54، وبلديّاتها الـ89. ويجلّي هذا الحرص حسمَ الدولة لقرار استعادة السيادة على هذه المناطق، متى توافرت الظروف العسكرية والسياسية المناسبة، وإصرارها على ضرورة خروج القوات غير الشرعية منها، وتأكيدها المستمرّ على أن الطريقة الأنجع للقيام بذلك تكون من خلال «الحوار»، والتوصّل إلى توافق سياسي». وتهدف دمشق من وراء وجود مجالس منتخَبة لنحو 150 من الوحدات الإدارية في الحسكة، إلى إيجاد تواصل بين هذه المجالس والسكان - بغض النظر عن مناطق وجودهم -، ومواصلة تقديم الخدمات الحكومية لهم، بالإضافة إلى تهيئة الأرضيّة لإدارة هذه المناطق، يوْم تعود رسميّاً إلى كنف الدولة.

وفيما كانت الحكومة السورية قد طرحت على «الإدارة الذاتية» الكردية المشاركة في انتخابات الإدارة المحليّة لعام 2018، وفتْح صناديق انتخابية في مناطق سيطرتها، لم تَرِد أيّ معطيات عن وجود مثل هذا العرض للدورة الحالية، على رغم تقارب الطرفين عسكرياً، وانتشار الجيش السوري على امتداد مدن وبلدات الشريط الحدودي في كل من حلب والرقة والحسكة. ويَظهر أن التوجّه الحكومي يهدف للوصول إلى حوار شامل مع «قسد» لردم الهوّة انطلاقاً من المصلحة الوطنية، ظلّ استمرار التهديدات التركية بإطلاق عملية عسكرية جديدة ضدّ مدن وبلدات الشريط الحدودي.

> **تهدف دمشق للوصول إلى حوار شامل مع «قسد» وردم الهوّة انطلاقاً من المصلحة الوطنية**

وما يبيّن أن الانتخابات حملت طابعاً سياسياً، أن غالبية مَن التقتهم «الأخبار» من المقترعين خلال جولةٍ على المراكز الانتخابية في مدينة الحسكة، أكدوا أن المشاركة بالنسبة إليهم هي بمثابة «تمسّك بالهوية الوطنية السورية». وفي هذا السياق، قال محافظ الحسكة، لؤي صبوح، في تصريح إلى «الأخبار»، إن «كل صوت نزل في الصندوق الانتخابي، هو رسالة رفض شعبية للاحتلالَين الأميركي والتركي، وتعبير عن تمسّك أبناء المنطقة بدولتهم، عبر المشاركة الكثيفة في هذا الاستحقاق الوطني»، معتبراً أن «المشاركة اللافتة للأهالي، على رغم كل الظروف الصعبة التي تعيشها الحسكة، هو تحدٍّ لوجود هذا المحتلّ، وتعبير عن إرادة شعبية لضرورة خروجه من المنطقة». من جهته، بيّن رئيس اللجنة القضائية الفرعية في الحسكة، القاضي عبد العزيز المحمد، أن «الانتخابات جرت في الحسكة من دون أيّ منغصات أو مشكلات»، لافتاً إلى أن «المراكز الانتخابية الـ74 سارت فيها الانتخابات من دون أي عوائق». وأشار المحمد إلى أن «الانتخابات أجريت بمشاركة 1790 مرشحاً تنافسوا على 1775 مقعداً، ضمن مناطق سيطرة الدولة السورية»، موضحاً أن «العملية الانتخابية شهدت مشاركة أعداد جيدة من مختلف أحياء مدينة الحسكة وأريافها، ووصلوا إلى المراكز بكل سهولة ويسر».

الهوة انطلاقاً من المصلحة الوطنية، وعلى قاعدة ضرورة فكّ ارتباطها بالأميركيين، وسط توافر معلومات عن وجود جلسات حوار محلية في الحسكة برعاية روسية، للتوصّل إلى نقاط مشتركة لإطلاق حوار شامل يحدّد مستقبل المنطقة، في

بعد التصويت في الانتخابات المحلية في الحسكة «رسالة رفض شعبية للاحتلالَين الأميركي والتركي» (أ ف ب)

قضية

شمال العراق... «ترانزيت» الجزيرة السورية

على رغم عزلتها الاقتصادية شبه الكاملة، تعيش مناطق سيطرة «قسد» أوضاعاً أفضل من تلك الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية، إنْ كان لجهة توفّر المشتقات النفطيّة المكرّرة محليّاً، أو لجهة تدنّي أسعار السلع الأساسية. وفق ما يورد القادمون من تلك المناطق، «الإدارة الذاتية» أدركت أن مشروعها لن يحيا اقتصاديّاً، فهي تعتمد على شبكة علاقات وتجار، جعلت من إقليم شمال العراق «ترانزيت» الجزيرة السورية

زياد غصن

يحمل حديث القادمين من مناطق الجزيرة السورية الخاضعة منذ سنوات لسيطرة «قسد»، بعضاً من المفاجآت بالنسبة إلى نظرائهم المقيمين في مناطق سيطرة الحكومة، سواء لجهة توفّر المشتقّات النفطية، ولا سيما مادة المازوت التي تصل شهريّاً إلى منازل كثيرين، أو لجهة مستويات أسعار السلع الغذائية الرئيسيّة، والتي تقلّ بشكل واضح عن نظيراتها في أسواق محافظات البلاد الأخرى.

قد يبدو توفّر المشتقّات النفطية وانخفاض أسعارها أمراً بديهيّاً في منطقة كانت تستحوذ على 95% من الإنتاج النفطي الوطني قبل سنوات الحرب، وهي تُنتج راهناً ما يقرب من 70-80 ألف برميل يوميّاً يُهرَّب بعضها إلى خارج البلاد لبيْعه بأسعار مدنيّة، والبعض الآخر يُكرَّر في مصافٍ بدائية ليُطرَح في أسواق تلك المناطق للاستهلاك المحلّي. لكن ما ليس بديهياً، أن تتدنّى أسعار السلع في منطقة تعيش رسميّاً في عزلة اقتصادية شبه كاملة، فلا تبادل تجارياً معلناً - حتى الآن - مع مناطق سيطرة الحكومة السورية، ولا تركيا التي تتحرّك عسكريّاً بين الفينة والأخرى ضدّ «قسد» تسمح بعبور قوافل تجارية متبادلة، كما هي الحال مع إدلب الواقعة تحت سيطرة الجولاني.

شبكات اقتصادية

منذ البداية، أدركت «قسد» أن مشروعها في المناطق التي تمكّنت من السيطرة عليها بدعم من «التحالف الدولي»، محكوم عليه اقتصادياً بالموت، سورياً، تركياً، وحتى عراقياً. لذلك سعت، تحت غطاء إداراتها المدنيّة، إلى إنشاء شبكات اقتصادية متعدّدة يديرها أشخاص يعملون مع/ أو على صلة بهياكلها العسكرية والحزبية والإدارية، هدفها إدارة العمليات التجارية والاقتصادية في الداخل عبر الاستفادة من الثروات والمواد الطبيعية، أو مع الخارج من خلال استثمار شبكات التهريب الإقليمية الواسعة، والتي نشطت بشكل كبير جداً في ظلّ تطوّر الأوضاع الميدانية في كلٍّ من سوريا والعراق. وتتولّى هذه الشبكات عمليّات تهريب معظم السلع والبضائع المصدَّرة إلى العراق من دول الجوار، وإدخالها إلى مناطق الجزيرة السورية عبر شمال العراق، كما أنها تحتكر عمليّات المتاجرة بالثروات المهمّة كالنفط والغاز. وبحسب صحافي مقيم في محافظة الحسكة، فإن «الغالبية العظمى من السلع والبضائع التي تدخل إلى أسواق (المحافظة) تأتي من شمال العراق، عبر معبر سيمالكا غير الشرعي الواقع تحت سيطرة قسد، والتي تُفرض رسوماً جمركيّة على البضائع والسلع»، ويضيف، في حديث إلى «الأخبار»، إن ذلك يحدث «في ظلّ عدم وجود أيّ عمليات استيراد وتصدير من محافظة الحسكة إلى دول الجوار عبر المؤسسات الحكومية في المحافظة. كما أن الوارد من المواد والسلع من دمشق وحلب والساحل والمحافظات الأخرى قليل جداً إن لم يكن نادراً، وغالباً ما يقتصر على بعض الخضر والفواكه نتيجة الرسوم التي تُفرَض على المواد المتّجهة نحو محافظة الحسكة، وهذا أمر لم يفهمه أحد حتى الآن»، ما يعني ببساطة أن إقليم شمال العراق تحوّل إلى معبر ترانزيت أساسي للسلع والبضائع التي يشتريها التجار من دول الجوار بغية طرحها في أسواق مناطق الجزيرة السورية.

واللافت، وفقاً لِما يتداوله القادمون من تلك المناطق، أن معظم السلع المطروحة في الأسواق ذات منشأ تركي، وبدرجة أقل إيراني، بعضها يدخل من شمال العراق عبر المعبر المذكور، والبعض الآخر، وتحديداً السلع التركية، تهرَّب عبر شبكات يديرها أشخاص مقرّبون من «قسد»، ومن الفصائل المسلّحة الموالية لأنقرة، ومن تجار اتّراك أيضاً. وقد يتيح التعرّف إلى حجم التبادل التجاري بين إقليم شمال العراق وكل من تركيا وإيران الوقوف على ماهية وحجم المبادلات التجارية بين الإقليم ومنطقة الجزيرة السورية، والأهم أنه يفسّر جزءاً من أحجية الحضور الاقتصادي لدول على خلاف سياسي عميق مع «الإدارة الذاتية». إذ، بحسب بعض التصريحات الإعلامية لمسؤولين في إقليم شمال العراق، إن قيمة المبادلات التجارية بين الإقليم وكل من إيران والعراق، ارتفع من حوالي 16 مليار دولار في عام 2012، إلى حوالي 19 مليار دولار في عام 2013، وهو ما يجعل السلع التركية والإيرانية تبدو الأكثر حضوراً في أسواق الجزيرة السورية.

> **يستحوذ على حديث السوريين رخص الأسعار في مناطق سيطرة «قسد»**

وإلى جانب معبر سيمالكا مع شمال العراق، هناك معبران رئيسيّان مع المناطق التي تحتلّها تركيا في الشمال والشرق السوري، وهما معبر منبج ومعبر الباب، اللذان يتمّ عبرهما إدخال بعض السلع والمواد، كما أن هناك معابر خاصّة تربط تلك المناطق مع المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، كمعبر الطبقة ومعبر الصالحية في دير الزور. وتتباين الآراء حول كميات السلع التي تدخل من مناطق سيطرة الحكومة إلى مناطق الجزيرة، بين مَن يعتبرها جيّدة، وبين مَن يراها محدودة وقليلة.

... وأسعار أقلّ

أكثر من منشأ السلع والبضائع، يستحوذ على حديث السوريين رخص أسعارها مقارنةً مع أسعار نظيراتها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وتحديداً أسعار السلع التي لا تنتجها مناطق الجزيرة، والتي يجري استيرادها عبر إقليم شمال العراق أو عبر المناطق الخاضعة لسيطرة الاحتلال التركي. فمثلاً، في الوقت الذي كان يُباع فيه الكيلوغرام الواحد من مادة السكر في دمشق والمحافظات بحوالي 5500 ليرة، بلغ سعره في القامشلي نحو 3500 ليرة، كذلك الحال بالنسبة إلى جميع السلع المستوردة أو المنتَجة محليّاً. وآخر أحد المقيمين في مدينة القامشلي، «الأخبار»، أن سعر الأرزّ يبلغ 4 آلاف ليرة، البرغل 3500 ليرة، العدس 5500 ليرة. أما أسعار المشتقّات النفطية، وتحديداً الناتجة من عمليات التكرير في المنطقة، فهي أقلّ بكثير من نظيراتها في مناطق الحكومة؛ فمثلاً هناك ثلاثة أسعار لمادة البنزين هي 210 ليرات، 710 ليرات، و1250 ليرة، في حين يباع المازوت بأربعة أسعار هي: 410 ليرات و1250 ليرة، وللأفران وسيارات النقل بـ 85 ليرة، وللمنازل بحوالي 150 ليرة. والسبب الجوهري يكمن في عدم خضوع مستوردات المنطقة للعقوبات الغربية والتسهيلات الممنوحة للتجار في شمال العراق، علماً أن بعض السلع الغذائية تباع بتكلفتها وأقلّ أحياناً في إطار مبادرة لـ«الإدارة الذاتية» انطلقت في عام 2020، وهدفت إلى تخفيف الضغوط الاقتصادية والمعيشية عن السكّان بغية امتصاص حالات الغضب والنقمة على بعض ممارسات عناصر «قسد». وكما يشير الصحافي المقيم في الحسكة، فإن «الأسعار لا تزال أرخص من المحافظات الأخرى. وهناك وفرة في المواد والسلع في الأسواق». لكن هذا لا يعني أن الناس هناك يعيشون في «بحبوحة»، إذ إن الأجور والرواتب التي تمنحها «قسد» للعاملين في هياكلها الإدارية لا تزال ضعيفة وأقلّ من متوسط إنفاق المطلوب شهريّاً لتؤمّن الأسرة احتياجاتها، كما أن الضرر الذي لحق بالمساحات الزراعية وبشبكات المياه الحكومية جراء الحرب وتأثيرات موجة الجفاف وتناقص كميات المياه المتدفقة عبر نهر الفرات، ترك تأثيراته على دخل معظم الأسر المعتمدة على القطاع الزراعي، فضلاً عن ضعف الواقع الخدمي الذي يدفع بكثير من السوريين - مثلاً - إلى طلب العلاج في العاصمة دمشق أو حلب.

قضية

مرّت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 انطلاقَ حرب أميركية دائمة على الإرهاب في القارة الافريقية. سرعان ما اكتسبت قدرة وزخماً جديدَين بتشكيل «قيادة القوات الأميركية في افريقيا» (افريكوم) عام 2007. وعشية الذكرى الـ 21 لهجمات أيلول، طوّرت واشنطن سياسة مواجهتها للإرهاب في القارة ضمن ما عُرفت بـ«الاستراتيجية الأميركية تجاه افريقيا جنوب الصحراء» (أب 2022)

استراتيجية أميركية «محدّثة» لأفريقيا: الحرب على الإرهاب تتوالد

محمد عبد الكريم أحمد

أميركا ومواجهة الإرهاب: مزيد من التنظير؟

دأبت الإدارات الأميركية المتعاقبة، منذ أحداث أيلول، على وضع استراتيجيات وقوانين وخطط محدّدة لمواجهة الإرهاب في القارة الأفريقية. وفي خضمّ التنافس الدولي المتصاعد على موارد القارة ونطاقات النفوذ السياسي والاقتصادي فيها، بادرت واشنطن إلى «تغيير مسار» مقاربتها المعنيّة بمواجهة الإرهاب في أفريقيا لمواكبة مستجدّات هذا التنافس، وفي القلب منه اتباع سياسات استباقية سواء في مناطق الأزمة التقليدية (القرن الأفريقي وإقليم الساحل ووسط أفريقيا)، أو في المناطق المحتملة، كما في غرب أفريقيا تحديداً.

وقد بلورت «الاستراتيجية الأميركية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء» ما تقدّم؛ إذ أعلنت إدارة جو بايدن أولويّة «تعبئة الموارد لمكافحة الإرهاب لتحجيم تهديد الجماعات الإرهابية (لكل من) الولايات المتحدة، والأفراد، والمرافق الدبلوماسية والعسكرية، وعدم توجيه القدرة (العسكرية الأميركية) الأحادية إلا في الحالة القانونية وعندما يكون التهديد حالة خطورة بالغة»، على أن تعمل الإدارة «من خلال ومع وعبر شركائنا الأفارقة، بالتنسيق مع حلفائنا الرئيسيّين، على أساس ثنائي ومتعدّد الأطراف لتحقيق أهداف مكافحة الإرهاب وتعزيز المقاربات المدنية وغير العنيفة طالما كانت ممكنة ومؤثرة». بالنسبة إلى مناصري بايدن، تُقدّم الوثيقة «رؤية جديدة» للشراكة الأميركية - الأفريقية في القرن الـ 21، وذلك على رغم كيْل الانتقادات لها من جانب «دوائر يمينية» وصفتها بأنها «تجسيد لسياسات باراك أوباما»، وبأنها «تتجاهل النظر إلى أفريقيا ككلّ»، وتركّز، بدلاً من ذلك، على «جنوب الصحراء».

> يهدّد توسُّع حركة «الشباب» في الأراضي الإثيوبية بانفلات الأوضاع الأمنية في الإقليم برمّته

على أيّ حال، كشفت الفقرة الموجزة السابقة في الوثيقة، وما تلاها من ربط سافر لجهود «الحرب على الإرهاب» في مواجهة «النفوذ الروسي الخبيث» في أفريقيا، عن استمرار الرؤية الأميركية التقليدية للإرهاب في القارة، كملفّ هامشي، فيما هي استمرار لسياسة «الخطوة خطوة» القائمة على رهْن أنشطة الدعم الأميركية بالمضيّ قُدُماً في الاستجابة لمتطلّبات مصالح الولايات المتحدة المختلفة في الدول الأفريقية المعنيّة.

تهدُّد الحرب الأميركية على الإرهاب: غرب افريقيا نموذجاً

أكدت الولايات المتحدة، عشية الذكرى الـ 21 لأحداث 11 أيلول، توسيع جهودها في مواجهة الإرهاب في أفريقيا، عبر الكشف عن إرسال فريق من جنود العمليات الخاصة للمشاركة في تدريب قوات الجيش الإيفواري، استجابةً لطلب أبيدجان مساعدتها في مواجهة تهديد توسُّع الجماعات الإرهابية من الساحل إلى خليج غينيا. ولفتت السفارة الأميركية لدى أبيدجان إلى أن التدريب يمثّل جزءاً من «تعزيز القدرات العملياتية والتكتيكية لمنْع التطرّف العنيف والاستجابة له وتحجيمه»، الأمر الذي عُدّ تطويراً لأنشطة القوات الأميركية بالتعاون مع جيش كوت ديفوار الاستباقية لمواجهة التهديدات الإرهابية المحتملة، والربط بين هذه التهديدات في إقليم الساحل وتداعياتها في غرب أفريقيا. وكانت كوت ديفوار ساحةً للعديد من الهجمات الإرهابية في السنوات الأخيرة، والتي وقع أغلبها قرب الحدود مع بوركينا فاسو شمالي البلاد، ما دفع أبيدجان والولايات المتحدة إلى التعاون على القيام بعمليات مشتركة لمواجهة تصعيد تنظيمَي «القاعدة» و«داعش» عملياتهما في الإقليم، ولا سيما في مالي وبوركينا فاسو وغربيّ النيجر، في ظلّ الخشية من توسُّع عمليّاتهما إلى دول غرب أفريقيا الساحلية.

القرن الافريقي والقيادة العسكرية الاميركية الجديدة في افريقيا

احتفت وزارة الدفاع الأميركية، في أب الفائت، بالتزامن مع إعلان الاستراتيجية الأفريقية الجديدة، بتولّي مايكل لانغلي قيادة القوات الأميركية في أفريقيا، خلفاً لستيفن تاونسند. وفي ظل هذه الأجواء «الهوليوودية»، كشفت ملاحظات تاونسند الختامية حول مهمّته في الأعوام الثلاثة الماضية، عن جهل بنيوي فادح لدى واحدة من أهمّ «أدوات» المقاربة الأميركية؛ إذ أشار إلى أن مدّته كانت «تعليمية»، وإلى أن القارة كبيرة ومعقّدة ومتنوعة، ولا يمكن أميركا تجاهلها: «القارة مليئة بالمقدرات، لكنّها تعجّ بالتحديات وتقف عند مفترق طرق تاريخي. فمن جهة، هناك النزعة الاستبدادية والنفوذ الأجنبي الخبيث (الروسي والصيني)، والإرهاب وانعدام الأمن الغذائي والاقتصادي. ومن الجهة الأخرى، هناك السلام والأمن والديموقراطية والتنمية وحكم القانون. إن مستقبل أفريقيا سيكون له أثر عالمي».

لكن يبدو أن خلفه لانغلي، الأميركي من أصول أفريقية، يتحرّك بديناميكية أكبر، إن توجّه، بعد نحو أسبوعين من تقلّده قيادة القوات الأميركية، من مقرّ الأخيرة في شتوتغارت إلى القرن الأفريقي في زيارته الأفريقية الأولى، التي شملت كلّاً من جيبوتي والصومال وكينيا، والتي سعى في خلالها إلى فهم «الوضع السياسي والعسكري في شرق أفريقيا» ومناقشة المخاوف والأولويات المشتركة. وكشف مستوى اللقاءات الثنائية التي جمعته إلى الرئيسين الصومالي حسن شيخ محمود، والجيبوتي عمر جيله، ووزيري الدفاع والخارجية وكبار المسؤولين العسكريين في هذين البلدين، عن وضع أولوية أميركية واضحة لمواجهة الإرهاب في الإقليم وبؤرته الحالية في الصومال.

انتقدت «دوائر يمينية» استراتيجية بايدن بوصفها «تجسيداً لسياسات باراك اوباما» (أ ف ب)

وجاءت زيارة لانغلي واقعية للغاية، إذ يهدّد توسُّع حركة «الشباب» في الأراضي الإثيوبية، منذ نهاية تموز الماضي، بانفلات الأوضاع الأمنية في الإقليم برمّته، ولا سيما في ضوء الخسائر البشرية الهائلة منذ تموز وحتى اليوم، والتي قدّرت بالآلاف. وأشار رئيس القيادة السابق تاونسند إلى أن هجوم «الشباب» ليس «ضربة حظّ أو هجوماً خاطفاً وحيداً»، بينما رأى Ethiopia Insight, (مُحلّلون مطّلعون 9 September) أن «العملية، وبخلاف تقديرات أديس أبابا قبل أسابيع، كانت مكثّفة ومعقّدة للغاية، وتطلّبت تدخّل القوات الفدرالية (الإثيوبية)». وهكذا، فإن سياسة واشنطن لمكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي ستتشابك عملياتياً مع جهودها للوساطة في الأزمة الإثيوبية، آخذاً في الحسبان التوتّر السياسي الحالي في العلاقات الصومالية - الإثيوبية وخطورة مُضيّ أديس أبابا قدماً في مشروع إقامة منطقة عازلة داخل الصومال بعد فشل الضربات الجوية المحدودة التي وجّهتها القوات الفدرالية «ضدّ مقاتلي الشباب».

خلاصة: استدامة المشروطية الاميركية

على رغم التوجُّهات المتفائلة التي أبداها وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، وكبار مسؤولي وزارته إزاء الحضور العسكري الأميركي في أفريقيا والحرب على الإرهاب، إلّا أن خبراء عسكريين في «مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية» (ACSS) التابع لـ«البنتاغون» أصدروا حديثاً تقريراً دحضوا فيه تماماً تقييمات أوستن الإيجابية. وممّا كشفه التقرير، تضاعُف أنشطة «الجماعات الإسلامية المسلّحة منذ عام 2019»، فيما رصد أن نحو 95% من هذه الزيادة في عنف الجماعات الإسلامية في القارة تركزت، منذ ذلك العام، في الساحل والصومال. ورصد التقرير وقوع 6255 ألف حادث عنف على يد الجماعات الإسلاموية في عام 2022 حتى نهاية تموز 2022، في زيادة بلغت 21% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021، فيما ارتفع عدد ضحايا هذه الحوادث إلى 14635 فرداً، في زيادة بأكثر من 50% مقارنةً بالفترة نفسها في عام 2019.

كما أن تأكيد الدبلوماسيين الأميركيين في القارة اقتناع بلادهم بأن الحلّ يكمن في تقوية الصلات بين الدولة وسكّانها، وأن الوسيلة المثلى لمنع التهديدات الإرهابية تتمثّل في «تقوية التحوّل الديموقراطي، واحترام حريّات الأفراد والتحوّل الاحترافي إلى الأجهزة الأمنية»، يجيء في موازاة رغبة أفريقية في الاستفادة من الدعم الأميركي مباشرة، كما في حالة غانا - مثلاً - ودعوتها إلى مزيد من هذا الدعم إلى جانب المساهمة العملية من قِبَل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا لها ولدول الإقليم في مواجهتهم للإرهاب.

تشير مناقشات مسؤولي الدفاع الأميركيين بخصوص مكافحة الإرهاب في أفريقيا، وتبنّيهم مقاربات شمولية، أو ما وصفته مسؤولة في «البنتاغون» بأنه «جهود ثلاثية الأبعاد تتضمّن الدبلوماسية والدفاع والتنمية» وأن تتعلّق فحسب بمواجهة الإرهاب، إلى رغبة أميركية محمومة في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية غير مسبوقة في القارة الأفريقية من بوابتها الأثيرة «الحرب على الإرهاب» عبر فرض شروط سياسية وتنموية حقيقية بمبرّرات «مفهومة» وغايات ستَكْشف عنها القمة الأميركية - الأفريقية المقبلة في واشنطن بشكل أكثر وضوحاً.

تقرير

زحمة فلسطينية في الجزائر: المصالحة لا تزال بعيدة

غزة - رجب المدهون

بعد أيام من وصول وفد من حركة «فتح» إلى الجزائر للتباحث في ملفّ المصالحة الفلسطينية، أرسلت السلطات الجزائرية دعوة جديدة إلى حركة «حماس» للغرض نفسه، تمهيداً لمؤتمر جديد سيجمع الفصائل كافة، على الرغم من ضالة حظوظ هكذا خطوة. واستقبل المسؤولون الجزائريون، الأسبوع الماضي، وفداً من «فتح» يترأسه نائب رئيس الحركة محمود العالول، وعضو اللجنتَين «التنفيذية لمنظمة التحرير» و«المركزية لفتح» عزام الأحمد، ورئيس المجلس الوطني وعضو «مركزية فتح» روحي فتوح. وبحسب ما علمت «الأخبار» من مصادر «فتحاوية»، فإن الحركة استعرضت مع المسؤولين الجزائريين العقبات التي تواجه مشروع المصالحة وإجراء الانتخابات وخاصة الرفض الأميركي لها، إضافة إلى العوائق الإسرائيلية التي تحول دون التقدّم في مسارها، ولا سيما منع الاحتلال إجراء الانتخابات في مدينة القدس المحتلّة. وأكدت المصادر أنه حتى هذا الوقت، لا تزال الجهود الجزائرية تسير في محلّها من دون إحراز تقدّم يستدعي عقْد مؤتمر شامل وجامع، لافتةً إلى أن «فتح» لا تزال تصرّ على إقامة الانتخابات في مدينة القدس، ولا تقْبل بدخول الفصائل إلى «منظمة التحرير» من دون الاعتراف بالتزامات الأخيرة، وخاصة شروط «الرباعية الدولية».

في هذا الوقت، تلقّت حركة «حماس» دعوة رسمية من الجمهورية الجزائرية لزيارة العاصمة، في حين أعدّت الحركة ورقة سياسية متكاملة ستقدّمها للمسؤولين الجزائريين، تتضمّن رؤيتها التي تعتقد أنها يمكن أن تشكّل أرضية منطقية لبدء جولة جديدة من الحوار، على طريق إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وإتمام المصالحة. وبينما عُلم أن وفد الحركة الذي سيزور الجزائر سيترأسه رئيس مكتب العلاقات العربية والإسلامية خليل الحية، وعضوا المكتب السياسي ماهر صلاح وحسام بدران، إضافة إلى ممثّل «حماس» في الجزائر محمد عثمان، تفيد المعلومات بخصوص الورقة «الحمساوية»، بأنها تشتمل إبداء الرغبة في إجراء تعديلات جوهرية على النظام السياسي الفلسطيني، بحيث يقوم على مبدأ مشاركة جميع أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج في المؤسّسات كافة، وخاصة «منظمة التحرير» والمجلس التشريعي والحكومة، واعتماد برنامج سياسي موحّد لكلّ الفلسطينيين يقرّ جميع أنواع المقاومة، وبناء المؤسّسات الفلسطينية على أسس وطنية بعيداً عن الحزبية. كذلك، تقترح الورقة الجديدة جدولاً زمنياً لإنهاء الانقسام، وإجراء الانتخابات بشكل متزامن أو على مراحل، وتجاوز العقبات التي يضعها الاحتلال أمام عقدها في الضفة والقدس.

في سياق متّصل، أكد القيادي في «حماس»، إسماعيل رضوان، أن الحركة «ستذهب إلى الجزائر بعقل وقلب منفتحَين من أجل تحقيق المصالحة»، آملاً لـ«هذه الجهود النجاح»، مشدداً في الوقت نفسه على أنها «ليست بديلة من الدور المصري، بل هي جهود متكاملة مع جهود الأشقاء في مصر». وتمنّى على «الإخوة في حركة فتح أن يلتزموا باتفاقات المصالحة وأن يدركوا المخاطر التي تحيط بالقضية الفلسطينية». وفي وقت سابق، أعلن وزير الشؤون الخارجية الجزائرية، رمطان لعمامرة، نيّة بلاده استضافة اجتماع للفصائل الفلسطينية قبل القمة العربية المقرّر عقدها مطلع تشرين الثاني المقبل، مؤكداً أن ثمّة «جهوداً رؤوبة» في هذا الاتجاه. وأوضح لعمامرة أن الهدف من الاجتماع «تسهيل الوصول إلى وحدة عربية تدعم الوحدة الفلسطينية، وتجعل من قمّة الجزائر انطلاقة للعمل العربي المشترك (...) من أجل السلام الدائم والعادل المبنيّ على إحقاق الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرّف، ومواجهة التحدّيات المطروحة في المجتمعات العربية من منطلق المصير المشترك والجماعي».

السودان

مناكفة إماراتية للبرهان: «حميدتي» حاملاً لواء المدنيين!

يُبدي «حميدتي» جدّية أكبر في مسألة تسليم السلطة للمدنيين (أ ف ب)

الخرطوم - مي علي

تشهد الساحة السودانية تطوّرات لافتة، ولا سيما لناحية موقف المؤسسة العسكرية من تسليم السلطة للمدنيين، حيث يبدو أن ثمّة انقساماً بين جناح عبد الفتاح البرهان وجناح نائبه محمد حمدان دقلو. والظاهر أن الأخير يحاول، بدعْم إماراتي، سحْب البساط من تحت البرهان، بعدما أثار إيغال قائد الجيش في تمكين الإسلاميين من مفاصل السلطة، قلق أبو ظبي التي تسعى بجْهدها لفرض رؤيتها على اللجنة الرباعية المتصدّية للوساطة بين المدنيين والعسكريين

كشفت التصريحات الأخيرة المتضاربة الصادرة عن وجوه المكوّن العسكري، عدم جدّيته في الالتزام بما تعهّد به القائد الأعلى للقوات المسلّحة، عبد الفتاح البرهان، في الرابع من تموز الماضي، من تركْ الحياة السياسية وإفساح المجال أمام المدنيين لتشكيل حكومتهم. إذ بعدما خرج قائد مليشيات «الدعم السريع» ونائب رئيس «مجلس السيادة»، محمد حمدان دقلو «حميدتي»، ناقلاً عن رئيس المجلس، البرهان، تجديده التزامه بالتعهّد المذكور، وتأكيده أن اجتماع الوساطة الرباعية، المكوّنة من الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات، بمشاركة البرهان ونائبه، أقرّ بشكل قاطع تولّي المدنيين مهمة اختيار رئيسَي مجلس السيادة ومجلس الوزراء، اتّضح لاحقاً أن ما تقدّمت به «الرباعية» من مقترحات لم يحظَ بقبول الجيش. فلم تكد تمرّ ساعات على تصريح «حميدتي»، حتى أعلن مستشار قائد الجيش، الطاهر أبوهاجة، أن المؤسّسة العسكرية لن تُسلّم السلطة إلّا لحكومة متوافَق عليها من قِبَل كلّ السودانيين أو حكومة منتخَبة. وربط أبو هاجة التزام العسكر بمغادرة العملية السياسية بإدارة الفترة الانتقالية من قِبَل حكومة كفاءات بعيداً عن المحاصصات الحزبية، مشدّداً على أنه لا مجال للحُكم بـ«وضع اليد والفهلوة السياسية»، مضيفاً إن «القوات المسلّحة مسؤولة بموجب القانون والدستور عن حماية أمن البلاد واستقرارها، ولن تُسلّم الأمانة إلّا لمَن يختاره الشعب».

> يسود اعتقاد بأنه يجري الإعداد لتسوية سياسية بين القوى السياسية والحزبية المناهضة للانقلاب والعسكريين

وجاءت تصريحات مستشار البرهان ردّاً على كلام دقلو من جهة، وعلى التسريبات التي خرجت من اجتماع الآلية الرباعية، متحدّثةً عن عودة «ائتلاف الحرية والتغيير» وتشكيله حكومة مدنية لإدارة الفترة الانتقالية، من جهة ثانية. وقد انعقد هذا الاجتماع لأوّل مرّة بحضور الإمارات، فيما بدا لافتاً أنه أعقب عودة قائد «الدعم السريع» من زيارة غير معلَنة لأبو ظبي الأسبوع الماضي. وبحسب مراقبين، فإن «حميدتي» اللافت هو التغيّر الجذري في موقف دقلو الذي بات الأقرب إلى تسليم السلطة للمدنيين، معتبراً أن «خطورة التحوّل في المواقف أنها ولّدت خلافاً عسكرياً عسكرياً لا مدنياً عسكرياً، ما يعني أن الحسم سيكون بواسطة السلاح». وكان البرهان قد سعى، منذ اليوم الأول للانقلاب، إلى تمكين كوادر حزب «المؤتمر الوطني» المنحلّ داخل مؤسّسات الدولة المسيطرة على أهمّ موارد البلد الاقتصادية، وخاصة الذهب. وبحسب فضل الله، فإن «من الواضح أن البرهان لا يملك قراره، وأنه وكيل للإسلاميين ينفّذ أجندتهم على مستوى الجيش والسلطة، ولذلك كانت جلّ قراراته متشدّدة تجاه الثورة والثوار، وبدت تصريحاته متناقضة». ويسود اعتقاد بأنه يجري الإعداد لتسوية سياسية بين القوى السياسية والحزبية المناهضة للانقلاب، والعسكريين، بوساطة اللجنة الرباعية، بما يضمن للبرهان خروجاً آمناً من المشهد وإفلاتاً من المحاسبة التي مثّلت أحد أبرز مطالب القوى «الثورية». وبحسب التسريبات، فإن من أهمّ المقترحات المطروحة على طاولة «الرباعية»، منْح حق اختيار رئيسَي «مجلس السيادة» والوزراء للمدنيين، وتكوين مجلس أعلى للدفاع والأمن مهمّته الاضطلاع بمهام الذود عن مكتسبات البلاد، علاوة على تشكيل هيئة تنسيقية بين المدنيين والعسكريين مهمّتها الفصل في القضايا الخلافية. وجاء تداول هذه المقترحات بعدما طرحت اللجنة التسييرية لنقابة المحامين مسودة إعلان دستوري على القوى السياسية والجهات الإقليمية والدولية، ومن بينها الاتحاد الأوروبي وعدد من سفراء الدول العربية المعتمدين لدى الخرطوم. وإذ رحّب نائب رئيس «مجلس السيادة» بالإعلان، فقد ناهضتْه مجموعة الحركات المسلّحة المُوقّعة على «اتفاق جوبا». ويفسّر فضل الله هذا الموقف بأن «تلك الحركات تُعدّ الخاسر الأكبر بعد الإطاحة بالحكومة المدنية، حيث فقدت البوصلة عقب فقدانها حلفاءها التاريخيين الذين عملت معهم على إسقاط حُكم الإنقاذ، وخسرت سياسياً جرّاء تمسّكها بتنفيذ بند وحيد من بنود الاتفاق وهو تقاسم السلطة».

تقترح الورقة «الحمساوية» جدولاً زمنياً لإنهاء الانقسام (أ ف ب)

حقق شباب الساحل فوزا تاريخيا على العهد (طلاك سلمان)

الكرة اللبنانية

الأسبوع الثالث من الدوري العهد الخاسر الأكبر

عزز الاسبوع الثالث من الدوري اللبناني لكرة القدم من فكرة ان دوري موسم 2022-2023 سيكون مشوّقاً. ومن الصعب على اي ناد ان يحسم اللقب مبكراً بعد النتائج التي سجّلت فيه. العهد كان الخاسر الأكبر. والساحل كان الفائز الاكبر. فيما كانت الانصار المُسجّل الاعلى. في وقت كان فيه السلام يحقق فوزه الاول والعزيز على الحكمة. والنجمة يمتّع جمهوره بعرض كبير امام الإخاء. اما الصفاء. فقد سجّل اول فوز على ملعبه وكان على حساب التضامن صور. فيما مدّد البرج إقامته في الصدارة منفرداً أسبوعاً جديداً

لاعبو النجمة يحتفلون بهدف بالير وبرفعون قميص زميلهم حسن معنا الذي تعرّض لكسر في رجله الأسبوع الماضي (أسماعيل عبود)

عبد القادر سعد

شهدت طريق بيروت - الشمال فرحة لاتجاهين. ناديا بيروت النجمة والأنصار عادا بفوزين مستحقين من الشمال، حين فاز النجمة على الإخاء الأهلي عاليه 2-0 على ملعب المرداشية في زغرتا، فيما فاز الأنصار على طرابلس 6-0 على ملعب طرابلس. على الجهة المقابلة من الخط السريع، كان السلام زغرتا يعود إلى دياره بفوز عزيز على فريق الحكمة 1-0، سجّله فيليب أيوب في الدقيقة 75 على ملعب جونية. هذا الملعب الذي شهد سقوطاً مدوّياً ومفاجئاً للعهد أمام شباب الساحل قبل 24 ساعة.

النجمة فاز، والأنصار فاز ولم يستطيعا فك الارتباط على صعيد النقاط (سبع نقاط لكل منهما)، لكن الأنصار تحرر من منافسه اللدود بفارق الأهداف ليحتلّ المركز الثاني بعد النتيجة الساحقة التي سجّلها في طرابلس بسداسية نظيفة، سجّل منها الحاج مالك ثلاثة أهداف كما سجّل حسن معتوق وغازي حنينة وحسام اللواتي الأهداف الثلاثة الأخرى.

النجمة، الوصيف الثاني والمطارد للأنصار والبرج المتصدّر، فاز على الإخاء الأهلي عاليه 2-0. وبقدر ما للفوز من أهمية، فإن العرض الذي قدمه النجماويون، والإيقاع المتواصل على مدار دقائق المباراة لا يقل أهمية، وخصوصاً مع غياب المدير الفني للفريق بلال فليفل الموجود مع منتخب الشباب في تصفيات كاس اسيا في طاجيكستان. لكن مساعده المدرب محمد ناصر نجح في تعويض غياب فليفل على أكمل وجه وقاد فريقه للفوز والعودة بالنقاط الثلاث. فاز النجمة بثنائية، سجلها جان أوتيس بالير، وخليل بدر في الدقيقتين 29 و36. هدف بدر «خرافي» من تسديدة صاروخية من على بعد حوالي ثلاثين متراً. هدف توّج مجهود بدر الرائع في المباراة إلى جانب حسن كوراني. فوز تحقق أمام جمهور نجماوي أحتفل طويلاً بفوز فريقه الممتع، لكنه جنح مجدداً نحو الشتائم بعد مطالبة غير مستحقة بركلة جزاء. أمرّ أجبر الحكم الرئيسي حسين أبو يحيى على إيقاف المباراة، حيث عملت إدارة النادي وتحديداً الرئيس مازن الزعني وأمين السر أسعد سبليني على تهدئة الجمهور. خروج نجماوي من بعض الجمهور عن النص يصعّب مهمة إدارة النادي في فتح أبواب الملاعب أمام الفريق، ويؤكّد وجود مشكلة تحتاج إلى حلّ حرصاً على مصلحة الفريق بالدرجة الأولى.

الإخاء الأهلي عالية من جهته، تلقى خسارته الثالثة وبقي في المركز الأخير من دون نقاط خلف طرابلس الذي يملك نقطة. لكن هذه الخسارات الثلاث جاءت على يد العهد والنجمة والصفاء وهي أندية تتفوق فنّياً على الفريق الجبلي، وبالتالي لا يمكن الحكم على الفريق من خلال هذه المباريات الثلاث. لكن في الوقت عينه، لم يبرز من الإخائيين سوى جميل إبراهيم الذي كان أفضل لاعبي فريقه وأزعج النجماويين كثيراً، وخصوصاً في الشوط الأول. لكنّ يداً واحدة لا تصفق.

في بيروت، كان الصفاء يعود إلى ملعبه بعد غياب في الأسبوع الثاني، ليحقق فوزاً عزيزاً على التضامن صور بهدف وحيد سجّله ديالو في الدقيقة 9، ليتقدم الصفاء إلى المركز الرابع برصيد سبع نقاط خلف البرج والأنصار والنجمة بفارق الأهداف. أما التضامن صور فيحتل المركز الثامن بنقطتين.

يوم السبت شهد مباراتين. الأولى للبرج الذي فاز على الغازية بهدفين نظيفين على ملعب أنصار في الجنوب. سجّل للمتصدر الغاني ريتشارد بافور في الدقيقة 24، وخضر حلاق في الدقيقة 91. فوز عزز صدارة البرج برصيد تسع نقاط، ووضع الشباب الغازية في المركز التاسع بنقطة وحيدة.

اللقاء الثاني كان الحدث في الأسبوع الثالث من الدوري اللبناني. شباب الساحل يفوز على العهد 1-0 على ملعب جونية بهدف رائع للمهاجم فضل عنتر وبتمريرة اروع من المتألق محمد حيدر في الدقيقة 86. هدف وفوز صادم للعهداويين، الذين فعلوا كل شيء في المباراة إلا التسجيل. لم يستحق العهد الخسارة، وخصوصاً أن شباب الساحل سجّل هدفاً من فرصتين حقيقيتين في المباراة. لكن هذه الخسارة (الأولى للفريق منذ حوالي سنة ونصف سنة في الدوري) كانت لها تداعيات على وضع العهد على أكثر من صعيد. فهو تراجع إلى المركز السادس برصيد أربع نقاط بعيداً بخمس نقاط عن البرج المتصدر. كما أن الخسارة خلقت استياءً غير مبرر لدى الجمهور العهداوي الذي تحرّك على مواقع التواصل الاجتماعي لوماً وانتقاداً، علماً أن فريقه كان جيداً في المباراة لكن المرمى أقفل في وجهه. هذا لا يعني أنه ليس على المعنيين بالفريق فنياً وإدارياً الجلوس ومناقشة الأمور بعد الأسابيع الثلاثة التي مرت. لكن ما هو مؤكّد أنه لا داعي للقلق لدى جمهور العهد، كما يقول مصدر فني متابع لـ«الأخبار» «فالدوري ما زال طويلاً والعهد يحتاج إلى «ركلجة» وليس إلى إعادة برمجة».

أما الساحل، الذي حقق فوزه الأول على العهد منذ ست سنوات، فقد أثبت أن ما قدمه أمام الأنصار حين تعادل معه لم يكن صدفة، وأن تعادله مع الحكمة سلباً في الأسبوع الثاني كان كبوة. فوز الساحل رفعه إلى المركز الخامس برصيد خمس نقاط، وهو جاء في غياب عدد من لاعبيه الأساسيين المعارين له من العهد.

انتهى الأسبوع الثالث ودخلت الفرق في فترة راحة وإعادة حسابات لمدة أسبوعين إفساحاً في المجال أمام معسكر منتخب لبنان في طرابلس، حيث سيغيب الدوري في عطلة نهاية الأسبوع المقبلة، على أن يستعيد نشاطه في الثلاثين من الشهر الجاري.

> بقيت الصدارة للبرج وحقق الأنصار الفوز الأعلى بسداسية في مرمى طرابلس

كرة آسيا

سلمان بن إبراهيم يقترب من ولاية آسيوية ثالثة

حصل رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم البحريني سلمان بن إبراهيم آل خليفة على رسالة تأييد خطية من 46 اتحاداً وطنياً، في الانتخابات المقبلة على رأس الاتحاد القاري، بحسب ما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن ما وصفته بالمصدر الآسيوي الرسمي. وقالت الوكالة إن المصدر الذي لم يُكشف عن اسمه قال: «حصول الشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة على رسالة دعم خطية موجّهة من 46 اتحاداً من أصل 47 هو مؤشر إلى إعادة انتخابه بالتزكية لولاية جديدة».

وفيما من المقرّر إقامة الانتخابات مطلع شباط/ فبراير 2023، يُغلق باب تسمية المرشحين من قبل ثلاثة اتحادات منضوية على الأقل «في موعد لا يتجاوز أربعة أشهر قبل تاريخ انعقاد الجمعية العمومية»، أي مطلع تشرين الأول/ أكتوبر المقبل، بحسب نظام الترشح لمنصب رئيس الاتحاد.

وفي حديث لوكالة الصحافة الفرنسية قال عضو اللجنة التنفيذية في الاتحاد الآسيوي ورئيس الاتحاد اللبناني لكرة القدم هاشم حيدر: «لقد بعثنا برسالة دعم خطية للشيخ سلمان وكنا من بين الاتحادات الوطنية التي قامت بتسميته للترشح لهذا المنصب. حصل على دعم خطي من قبل 46 اتحاداً وطنياً».

وكان اتحاد غرب آسيا الذي يرأسه الأردني علي بن الحسين ويضم كل الاتحادات العربية الآسيوية، أعلن يوم الخميس الفائت تأييده الشيخ سلمان لولاية جديدة، وقال: «أكّد سمو الأمير علي ضرورة دعم الاتحادات الـ12 المنضوية تحت مظلة اتحاد غرب آسيا، لترشح الشيخ سلمان لدورة جديدة لرئاسة الاتحاد الآسيوي، وذلك ترسيخاً لمفهوم توحيد الصفوف، لما فيه خدمة كرة القدم في آسيا وإقليم غرب آسيا بالتحديد».

وكان ابن إبراهيم (57 عاماً) أعلن في 18 أيار/مايو الماضي عزمه الترشح لولاية ثالثة في الانتخابات المقرّرة عام 2023، بعد انتخابه بالتزكية في عام 2019. وقال: «كما تعلمون، فإنّ ولايتي الثانية كرئيس للاتحاد الآسيوي لكرة القدم بدأت عام 2019، وهي تنتهي العام المقبل 2023، وأود إعلامكم اليوم أنني سأترشح من أجل إعادة الانتخاب خلال اجتماع الجمعية العمومية الذي سيُعقد في البحرين مطلع شهر فبراير (شباط) 2023، أملاً أن أحصل على ثقتكم ودعمكم من جديد لدورة جديدة كرئيس للاتحاد الآسيوي لكرة القدم». وانتُخب ابن إبراهيم في عام 2013 رئيساً للاتحاد الآسيوي لإكمال العامين المتبقيَيْن من ولاية الرئيس السابق القطري محمد بن همام، الموقوف مدى الحياة عن مزاولة أي نشاط كروي بسبب قضايا فساد. وبعدها تغلّب البحريني في عام 2013 على الرئيس السابق للاتحاد الإماراتي يوسف السركال، وأعيد انتخابه بالتزكية عام 2015 لولاية من أربعة أعوام. وكان من المتوقع أن ينافس في عام 2019 الإماراتي محمد خلفان الرميثي والقطري سعود المهندي، قبل أن يعلنا انسحابهما.

يُذكر أن ابن إبراهيم خسر السباق على رئاسة الاتحاد الدولي (فيفا) أمام رئيسه الحالي السويسري جاني إنفانتينو في 26 شباط/ فبراير 2016 بنتيجة 115 مقابل 88 صوتاً.

(أ ف ب)

> أعلن لبنان تأييده إعادة انتخاب ابن إبراهيم لولاية جديدة مع 46 اتحاداً آسيوياً

خسر ابن إبراهيم السباق على رئاسة الاتحاد الدولي في عام 2016 (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 4126

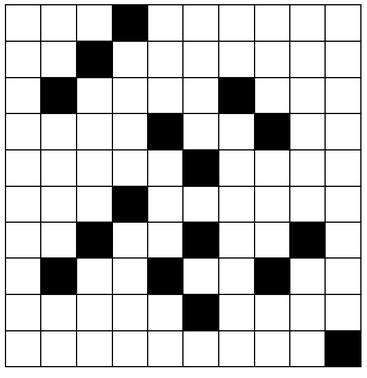

أفقيا

1- قسم الأطباء – خليج ليبي – 2- أحد أبواب مدينة دمشق القديمة في سوريا – إسم بوذا في الصين – 3- قلّ وجوده – مصباح كهربائي بالأجنبية – 4- حرف عطف – للتعريف – خلاف بطيء – 5- جمع من الناس – عاصمة ولاية كوينزلاند الأوسترالية – 6- من الألوان – من الفاكهة – 7- نوتة موسيقية – أخو الأب – خاصتها بالأجنبية – 8- هرب – حرف تحقيق – واحد بالأجنبية – 9- امر يحدُث تحت تأثير القوة – يكسو جلد بعض الحيوانات – 10- إحدى جزُر البحرين

عمودياً

1- مؤلف عربي فارسي نقل من البهلوية الى العربية كتاب كليلة ودمنة – 2- مدينة إيطالية – أدام النظر إليه بسكون الطرف – 3- لحد – نهار وليل – ثغر – 4- خنزير برّي – إحدى القارات – 5- ماركة سيارات – 6- مدينة مصرية – خلاف شراء – حرف نصب – 7- الأمر المكتوم –هائم بحبها – 8- قطعة أرض ضيقة محصورة بين بحريْن – روح – 9- سرب من الطيور – يقبلَ – جرد بالأجنبية – 10- فرعون مصري

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- بادن باول – 2- حضرموت – صان – 3- رموش – فخ – لخّ – 4- اهتِ – بقلاوة – 5- هبل – جحا – 6- ظلم – انا – حص – 7- لا – الإنفاق – 8- ميلو – شتل – 9- ابن – روما – 10- تل العمارنة

عمودياً

1- بحر الظلمات – 2- اضمه – لايبل – 3- دروبهم – لنا – 4- نمش – او – 5- بو – بلال – رع – 6- اتفق – ناحوم – 7- خلجان – ما – 8- لص – اح – فشار – 9- الواحات – 10- طنجة – صقلية

sudoku 4126

		8	9	1	5	2		6
4		2						
		5				8	3	7
					8			
5			1	6	3			9
			4					
2	9	4				7		
						1		4
6		1	3	8	4	5		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4125

3	4	5	6	2	8	1	7	9
1	2	7	5	9	3	6	4	8
6	9	8	1	4	7	2	3	5
4	7	6	2	1	5	8	9	3
9	8	3	7	6	4	5	1	2
5	1	2	3	8	9	4	6	7
7	6	1	8	3	2	9	5	4
8	5	4	9	7	6	3	2	1
2	3	9	4	5	1	7	8	6

مشاهير 4126

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أستاذ جامعي ومؤرّخ لبناني (1929-2011). كان رئيس دائرة التاريخ وعلم الآثار في الجامعة الأميركية في بيروت

2+4+3+1 = روح سماوي ■ 7+8+9+6 = صوت السيوف ■ 5+10+11 = والدي

حل الشبكة الماضية: **بيتر غابرييك**

إعداد
نعوم مسعود

وفيات

إنّا لله وإنّا إليه راجعون
انتقلت إلى رحمة الله تعالى المرحومة
الحاجة زهرة حسين غدار
أرملة المرحوم حسين مصطفى أيوب
أولادها:
السفير عفيف زوجته د. رلى مهنا والأستاذ مصطفى زوجته آمنة نصرالدين
والمحامي رشيد زوجته سوسن برجي
والخبير بشارة زوجته مريم غيث
والبروفسور فؤاد زوجته د. هيام مروة
والمرحومة لينا زوجة يحي حمدان ومنى ايوب.
ووريت الثرى يوم الخميس الواقع فيه 15 أيلول 2022 في بلدة الدوير
تقبل التعازي بوفاتها نهار الثلاثاء في 20 أيلول في بيروت- الرملة البيضاء ، في قاعة جمعية التخصص والتوجيه العلمي قرب مقر امن الدولة، بين الساعة الثالثة عصرا، والسادسة مساءً.
يتقبل أبناء الفقيدة التعازي عبر الرسائل القصيرة والواتساب على أرقام الهاتف التالية:
السفير عفيف أيوب 03725191
الأستاذ مصطفى أيوب 03940290
المحامي رشيد أيوب 70002500
الخبير بشارة أيوب 81285556
البروفسور فؤاد أيوب 03215290
الأسفون: آل أيوب، وغدار، ومهنا، ونصر الدين، وبرجي، وغيث، ومروة، وحمدان وأهالي بلدتي الدوير والغازية.

إعلانات رسمية

إعلان
بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ صور
في ملف المعاملة التنفيذية رقم 2019/410 استنابة المتكونة فيما بين حسام الصنوبر ومرشد لطفي زين.
الآلية: ب إم x5 برقم لوحة: 176520/ص
لم تسدد رسوم الميكانيك من العام 2012
الرسوم المستحقة: 2610000 ل.ل
التخمين: 50000000 ل.ل
بدل الطرح: 30000000 ل.ل
موعد وشروط المزايدة: نهار الجمعة الواقع فيه 30-9-2022 الساعة الثانية عشرة ظهراً أمام مرأب منصور الكائن في الحمادية. على الراغب بالشراء الحضور في المكان والموعد المحددين مصحوباً بالثمن نقداً أم بموجب شك أو كفالة مصرفيين كما وعليه دفع رسم الدلالة 5% من قيمة الشراء.
رئيس القلم اسيل برجي

سينما

عروض كوميدية ووثائقية وتحية إلى فرنر هيرتزوغ
«أسبوع الفيلم الألماني» يحطّ في لبنان: لولا فسحة الخيال...

رغم انسداد الأفق والأزمات التي تحاصر المواطن بلقمة عيشه في بلد انعدمت فيه ادنى مستويات الاستمرار، ما زالت الثقافة تحاول اقتراح فسحة بديلة، هامش للهروب... للخيال، محطة استراحة من كلّ هذا التعب. بدءاً من 22 أيلول (سبتمبر)، سيكون الجمهور على موعد مع الدورة الثامنة من «أسبوع الفيلم الالماني» الذي ستُقام عروضه في فضاءات مختلفة في لبنان، بالشراكة مع جمعية «متروبوليس»، برمجة هذا العام التي تمتد حتى 29 أيلول، تضمّ مروحة متنوّعة من الانواع، تراوح من الإثارة إلى الخيال العلمي، والكوميديا والاعمال الوثائقية، بالإضافة إلى فيلم عائلي موجّه للجمهور الاصغر سناً.

شفيق طبارة

«الباب المجاور» (2021) ـ دانيال برول

22 أيلول ـ س: 20:00 ـ متحف سرسق

إنّه فيلمه الأول كمخرج. قدم الممثل دانيال برول شريطاً ذكياً فكاهياً، إذ لعب شخصية الممثل النرجسي في مبارزة كلامية طويلة في مدينته برلين، حيث تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. رغب برول في التحدث عن نفسه كممثل، لكن أيضاً عن دولته ألمانيا ومدينته برلين. بنظره، المدينة لا تزال مقسمة إلى قسمين، وإن لم تعد كذلك جغرافياً. دانيال (دانيال برول نفسه) يعيش حياة يُحسد عليها، يقيم في شقة عصرية كبيرة في برلين مع زوجته وأطفاله. ذات صباح، بينما هو ذاهب إلى لندن للقيام بجلسة اختبار ممثلين لفيلم عن بطل خارق، يدرك أنه قد انطلق باكراً جداً، فيقرر قضاء بضع ساعات في حانة شبه مهجورة، حيث كان يتواجد برونو الغاضب (بيتر كورث). أثناء محادثة بين الاثنين، يكتشف دانيال بشكل مقلق أن برونو يعرف الكثير عنه، وأنّه كان يخطط لهذا اللقاء. ينتقد برونو الخداع والسذاجة في فيلم «وداعاً، ليينين!» (2003)، الذي لعب به برول دور الشاب الذي حاول حماية والدته من حقيقة سقوط جدار برلين. يرى برونو أنه أحد الخاسرين في إعادة توحيد البلاد. ما بدأ بمحادثة عابرة، اتخذ تدريجاً مساراً مختلفاً غير مريح.

«الإعدام الاخير» (2021) – فرنسيسكا ستونكل

24 أيلول ـ س: 20:00 ـ سينما فالاكسي، بيروت

تقدم فرنسيسكا ستونكل قصة آخر رجل أعدم في ألمانيا الشرقية عام 1981، قبل أن تلغى عقوبة الإعدام عام 1987. بكثير من الدراما والإثارة، تقدم المخرجة الألمانية قصة العالم الطموح فرانز والتر (لارس أدنكر) الذي يعدما وُعد بأن يصبح أستاذاً في الجامعة. لم يتردد أبداً وتعهّد بالولاء المطلق للنظام ووافق على العمل في جهاز المخابرات الخارجية في جمهورية ألمانيا الديموقراطية. يتم إرساله في مهام خارجية إلى ألمانيا الغربية. سرعان ما يتعين على فرانز استخدام الابتزاز لجعل الأبرياء يتحدثون. لكن رؤساءه يذهبون أبعد من ذلك: اللاجئون من ألمانيا الشرقية وأقاربهم مستهدفون للتدمير النفسي، والرسائل المزورة والتشخيصات الطبية والمراقبة والتنصت على المكالمات الهاتفية على جدول الأعمال. مع كل هذا، يرفض فرانز الاستمرار ولكنه يشعر بالعجز ويعزل نفسه بشكل متزايد. يكتشف أن مغادرة عالم التجسس المظلم أصعب بكثير مما تخيل.

«البربكورنز وسر أعماق البحار» (2020) – كريتسان ثيدي

23 أيلول ـ س: 19:00 ـ مسرح إشبيلية/ صيدا و24 أيلول (س: 19:30) في Action4Hope/ برّ الياس.

في «البربكورنز وسر أعماق البحار»، يتّحد فريق من خمسة أصدقاء مراهقين، باسم «بربكورنز»، لمعرفة من يقف وراء اختطاف عالمة المحيطات ووالدة أحد المراهقين، التي اكتشفت وسيلة للتخلص من النفايات البلاستيكية في المحيط. يدرك الأطفال بسرعة أنّ أكثر من شخص يملك سبباً وجيهاً في الاختطاف، فينطلق الخمسة في مغامرة خطرة ومرحة مليئة بالألغاز والمعلومات المفاجئة لانتقاد العالمة.

«كوبيلوت» (2021) – آن زهرة براشد

23 أيلول ـ س: 20:00 ـ سينما فالاكسي، بيروت

بفيلم مستوحى من القصة الحقيقية لزياد جراح، أحد المشاركين في عملية 9/11، تقدم المخرجة الألمانية آن زهرة براشد مع المصور السينمائي اللبناني كريستوفر عون، وبعض الممثلين اللبنانيين، شريطاً يروي قصة حب تواجه الاختلافات الثقافية، وثنائيات الحقيقة والإيمان، والثقة والوهم.

«توبابـ» (2020) – فلوريان ديترش

26 أيلول ـ س: 20:00 ـ سينما مونتاني (المركز الفرنسي في لبنان)

بعد إطلاق سراحه من السجن، يتطلع بابتو (فاربا دينغ) إلى بداية جديدة: التمتع بحريته مع صديقه، واحتضان العالم، والتحرّر من ضغط التعامل مع السلطات الألمانية مرة أخرى. لكن عندما تصاعدت حفلة الترحيب العفوية، وجد بابتو نفسه مكبل اليدين مرة أخرى في الليلة نفسها. يواجه أنباء مأساوية غير متوقعة: بسبب الجرائم الجنائية المتكررة، سيتم ترحيله إلى «وطنه» السنغال. لكن بابتو يعرف السنغال فقط من قصص والده، فهو ولد في ألمانيا، ومنزله في فرانكفورت. من أجل منع الترحيل الوشيك في الثانية الأخيرة، يكون بابتو وصديقه على استعداد لفعل كل شيء.

«المربع الأسود» (2021) – بيتر ميستر

28 أيلول ـ س: 20:00 ـ سينما فالاكسي

لا تسير الأمور كما هو مخطّط لها حين يسرق لصّان لوحة «المربع الأسود» الشهيرة للرسام الروسي كازيمير ماليفيتش بهدف بيعها وتسليمها على متن سفينة سياحية. تبدأ سلسلة من المغامرات الكوميدية، حين يستولي الاثنان على هويتين تابعتين لراكبين في الباخرة، ليتضح لهما أنّهما تعودان لنجمين يستعدّان لتقديم استعراض على متن السفينة، وهما شبيها الفيس بريسلي ودايفيد بوي.

«كشكش» (2022) ـ ليا نجّار

29 أيلول ـ س: 20:00 ـ سينما فالاكسي

في منطقة تمزقها التقاليد والحداثة والحرب ودوائر النفوذ الجيوسياسية والهجرة والدين، اكتشفت المخرجة اللبنانية ليا نجار رابطاً غير عادي، لعبة كش الحمام التقليدية القديمة في بلاد الشام. باعتبارها هواية أو مهنة أو تراثاً أو إدماناً، تمتد اللعبة عبر شبكة فريدة غير سياسية من سوريا إلى لبنان، تربط الناس من جميع الأديان والانتماءات السياسية. كشّ الحمام لعبة حظ مع الحمام فوق أسطح المنازل في المدن. كل لاعب يحمل قطيعه الخاص من الطيور على السطح ويسمح لحمامه بالدوران فوق منزله، على أمل جذب حمام جاره إلى سطحه، وبالتالي زيادة قطيعه. تنطلق ليا في فيلمها في رحلة عبر لبنان، من السطح إلى السطح، لتتعمق في حقائق صائدي الحمام وعوالمهم الموازية المتناقضة. صورة وثائقية لمنطقة تبحث عن القاسم المشترك في مجتمع تحدّده الاختلافات.

«أنا رجلك» (2021) – ماريا شريدر

27 أيلول ـ س: 20:00 ـ سينما فالاكسي

الألمانية ماريا شريدر التي قدمت السنة الماضية مسلسل Unorthodox على شبكة نتفليكس، تعرض فيلمها الجديد «أنا رجلك» الذي يطرح فكرة علاقة امرأة مع رجل آلي شبيه بالإنسان تم تصميم ذكائه الاصطناعي للسماح له بالتحول إلى شريك حياتها المثالي. قصة رومانسية تدور أحداثها في المستقبل القريب، وتتسم بالمرح والطرح غير المعتاد في التعبير عن العلاقات بين الإنسان والإله، إلى جانب مساءلة تعقيدات الرفقة والتفاعلات البشرية.

مواهب بيروت

إلى جانب «أسبوع الفيلم الفلسطيني»، تنطلق الدورة الثامنة من «مواهب بيروت» الذي تنظمه «جمعية متروبوليس» و«معهد غوته» في لبنان بين 22 و 26 أيلول (سبتمبر) 2022 تحت شعار «سينما المستقبل». يهدف المشروع إلى «دعم المواهب السينمائية من العالم العربي، والسماح لهم بمراجعة أعمالهم الخاصة من خلال التواصل مع مواهب ناشئة أخرى، واكتشاف طرق جديدة لمقاربة فن صناعة الأفلام من الناحيتين الفنية والنظرية». وقد اختير 21 مشاركاً من العاملين في المونتاج والتصوير السينمائي وتصميم الصوت من الجزائر، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والسعودية، والسودان، وسوريا، وتونس للمشاركة في دورة هذا العام.

■■■

سينما الحالمين

في 5 أيلول، احتفل فرنر هيرتزوغ بعيد ميلاده الثمانين. هو الذي طبع السينما الألمانية الجديدة واستحال ممثلاً هاماً في صناعة أفلام المؤلفين العالميين. للاحتفال بهذه المناسبة، يلقي «معهد غوته» نظرة على خمسة أفلام من أعماله وهي: «فيتزكارالدو» (1982)، «أغيرا، غضب الرب» (1972)، «نوسفيراتو مصاص الدماء» (1979)، «دروس الظلام» (1992)، «أرض الصمت والظلام» (1971). سينما فرنر هيرتزوغ هي سينما الحالمين المتطرفين. بصفته مستكشفاً جريئاً وفضولياً، سافر حول العالم باحثاً عن «نشوة اكتشاف المجهول»، في رؤيته السينمائية إلى البشرية، أدخل الحقيقة بالأساطير، الخيال بالواقعية، والعلم بالدين. نحن نعرف صوته. صوت حفيف، رتيب، بنبرة عاجلة، مثل التأمّل، يأخذك بعيداً. مع المخرج البافاري، لا سكينة. لا يضيع وقت، دائم السفر والتحرك. حتى نهاية العام، ستكون الأفلام الخمسة متاحة مجاناً على Goethe on Demand، منصة البث المباشر التابعة لـ «معهد غوته».
wernerherzog.goethe-on-demand.de

أسبوع الفيلم الالماني: بدءاً من 22 حتى 29 أيلول (سبتمبر) ــ الدخول مجاني، والحجز إلزامي عبر موقع MetropolisCinema.net

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 19 أيلول 2022 العدد 4730

مهرجان

روسيا تكسر الحصار... سينمائياً

موسكو ــ ديانا أوديرخايفا

منذ نهاية آب (أغسطس) لغاية منتصف الشهر الحالي، استضافت روسيا اثنين من كبريات المهرجانات السينمائية المقامة سنوياً: «مهرجان موسكو السينمائي الدولي»، و«مهرجان قازان السينمائي الدولي الثامن عشر». بالرغم من محاولات الغرب فرض عقوبات ثقافية شملت قطاع الإنتاج السينمائي، إلا أنّ الامتداد الجغرافي للأفلام المشاركة اتّسع ليضمّ مشاركين من قارات العالم كافة.

في إطار «مهرجان موسكو» الذي أقيم في العاصمة الروسية، شاركت 65 دولة بحوالى 230 فيلماً، من بينها 20 فيلماً جلبها منتجو الأفلام من الهند وفرنسا. وبالرغم من مشاركة قياسية غير مسبوقة لمنطقة الشرق الأوسط، إلا أنّ غالبية الأفلام الإيرانية الستة عشر المعروضة سلّطت الضوء على وجهة نظر معارضين للنظام الإيراني الإسلامي، مدعومين من دول غربية، مقابل فيلمين وثائقيين فقط أُنتجا في إيران، ولم يحملا الطابع الاستفزازي. حاز الاثنان اهتمام لجنة الحكام والجمهور أولهما «18 قدماً» (إيران 2020) للمخرج الإيراني مهدي شاهمحمدي الذي تناول مجريات الحرب في سوريا، والثاني بعنوان «المطر والرصاص» للمخرج الإيراني مرتضى بايشيناس. وشهد الحدث تنوعاً في المشاركة الفعالة، إذ شاهدنا أفلاماً أميركية لاتينية وأخرى صينية، تقابلها أفلام كورية جنوبية.

حالما اختُتم «مهرجان موسكو»، انطلق «مهرجان قازان الدولي للفيلم الإسلامي»، الذي تلقى أكثر من 600 طلب مشاركة من 44 دولة، وصلت أفلام 23 دولة منها إلى التصفيات النهائية. وضمّت لجنة التحكيم أسماء من أستراليا والجزائر وألمانيا ومصر وإيران والهند وكازاخستان والإمارات العربية المتحدة وطاجيكستان وتركيا.

وتمثل لبنان في فيلم روائي طويل بمشاركة ألمانية حمل عنوان «الغضب» (2021 ووثائقي «أنا لست لقيطاً» (2022 . مشاركة رومانية). حمل الفيلمان توقيع المخرجة الروسية ماريا إيفانوفا سواري، التي اجتهدت في تقديم أفلام عدة عن لبنان خلال السنوات الماضية. تناول «الغضب» موضوع الإرهاب المعادي للإسلام في الشرق الأوسط كتجربة أولى للمخرجة في هذا النوع. يروي الشريط قصة فتاة لبنانية صغيرة اسمها إيدا (أدت دورها الممثلة اللبنانية منال عيسى)، كادت أن تسقط في فخ إرهابي مجنون قادم من أوروبا. فاز «الغضب» بالجائزة الخاصة لـ «نقابة نقاد السينما» و«اتحاد المصوّرين السينمائيين في الاتحاد الروسي»، كما حاز مصوّره توماس فيرولي جائزة أفضل مصوّر فيلم روائي طويل. أما الفيلمان الفائزان بتقدير لجنة التحكيم الرئيسية والجوائز الأولى لمهرجاني «موسكو الدولي الرابع والأربعين» و«قازان الثامن عشر»، فكانا روائيين إيرانيين. الجائزة الأولى عن أفضل دور نسائي و«جائزة اتّحاد نوادي السينما الروسية للفيلم الروائي الإيراني الطويل» نالها فيلم «من دون موعد مسبق» للمخرج بهروز الشعيبي. تدور فكرة الشريط حول الاستشفاء الطبيعي التراثي والمقومات الكامنة في أرض الوطن ولدى مواطنيه المتمسكين بثقافتهم الغنية.

منال عيسى في فيلم «الغضب»

أما الفيلم الروائي الطويل الحائز جائزة أفضل فيلم في «مهرجان قازان» وجائزة أفضل ممثلة وجائزة لجنة التحكيم الأولى، فكان من نصيب «المجد الصامت» (إيران ـ 2022) للمخرجة ناهد حسن زاده.

رغم بعض المقاربات المتناقضة مع توجهات السياسة الروسية الوطنية في التعاطي مع شركائها الأساسيين، سجّل المهرجانين تطلعاً متعاظماً باتجاه الشرق على المستوى الثقافي.

على بالي

أسعد أبو خليك

اليونيفيل لن تتوقّف عن «الحركشة». مهمتها منذ الأساس التجسّس والتخريب وسند جيش العدوّ. كان الهدف الأولي مصوّباً ضد منظمة التحرير في الجنوب (بالمناسبة، كانت أكثر قوى الحركة الوطنيّة تعتبر أنّ مهمة الدفاع عن الجنوب منوطة بالمقاومة الفلسطينيّة وحدها فيما كان دورها يتركّز على الهتاف والتهييص والتهريج— تذكر أنّ توفيق سلطان ووليد جنبلاط وإبراهيم قليلات كانوا من قادة الحركة). اليوم إسرائيل تريد تغيير قواعد اللعبة وهي تطالب بذلك من زمن. وفي لبنان، يدخل مروان حمادة (الذي لم يقع على موقف إسرائيلي نحو لبنان لم يؤيّده منذ عام 2004 على الأقل ـ وقبل ذلك في السرّ) على الخطّ ويدلي لـ «الشرق الأوسط» بحديث يطالب فيه ـ بما معناه ـ الحدّ من قدرة أهل الجنوب على الدفاع عن أنفسهم. أشكّ أنّ حمادة هذا قد وطأ أرض الجنوب، أو أنّه زار متحف مليتا، أو أنه شارك الجنوبيّين فرحتهم لنصر تمّوز. حمادة على العكس من ذلك. هذا شارك إسرائيل أساها على هزيمة تمّوز، وكان يظهر واجم الوجه عندما توالت أخبار النصر في تموّز. مروان حمادة ـ بالصدفة ـ يريد من إسرائيل أن تطمئن إلى أنّ الجنوب يُستباح لها، وأنّ أي سلاح موجّه ضدها يصادر. لا للتخوين طبعاً، لكن مروان حمادة ظهر لنا على حقيقته في وثائق ويكيليكس. مروان حمادة يريد الفصل السابع: أي أنّه يريد من القوات الدولية أن تستعمل القوّة لحماية... إسرائيل. لا للتخوين لكن مروان حمادة يبدو شديد القلق على أمن إسرائيل، وهذا طبعاً موقف عفوي له لأنه لا يمكن لحمادة هذا ـ الذي له تاريخ طويل مع رفيق دربه وليد جنبلاط في التخطيط لعمليّات ضد الاحتلال الإسرائيلي على موائد رفيق الحريري والديبلوماسيّين الغربيّين ـ أن يناصر إسرائيل. اليونيفيل هي بديل عقيم عن دور مرسوم للجيش اللبناني لمحاربة أهل الجنوب. لكن قيادة الجيش مهما تمادت ومهما خُيِّل لها أنّ الدعم الغربي سيقوّي من عضيدها بطائرات سوبر توكانو (سوبر، مش عادي؟ يعني مثل ما تقول مسحوق برسيل سوبر)، فإنها تعلم بأنّ عليها التواضع.

المفكرة

«هكذا تكلّم» رضا عابديني

■ تدعو غاليري «تانيت» يوم الجمعة المقبل إلى احتفال توقيع كتاب Zarathustra للفنان الإيراني رضا عابديني (1967 ـ الصورة)، الصادر هذه السنة عن دار Dongola Limited Edition. الكتاب، الذي يجمع بين رسومات أنجزها عابديني ومقتطفات من كتاب نيتشه «هكذا تكلّم زرادشت»، هو نظرة حميمة على منظور عابديني، والتأثير التحويلي الأساسي الذي أحدثه نيتشه في رحلته الشخصية والفنية. يضع الكتاب 20 كولاجاً رقمياً من توقيع عابديني جنباً إلى جنب مع مقاطع مختارة من نص نيتشه الذي يخضع لعملية تحويل: تتم ترجمة الأقسام إلى خمس لغات مختلفة، يوضح كل منها جانباً معيناً من سياق الكتاب. كذلك، تمثّل الصور «اندماجاً متوازناً بين الرمزية والتاريخ: لا يوفر لنا عابديني الراحة من خلال المعنى الواضح. بدلاً من ذلك، على القارئ التخلّي عن التوقعات التقليدية»، وفق النص التعريفي الخاص بالحدث.

توقيع كتاب Zarathustra: **الجمعة 23 أيلول (سبتمبر) الحالي . الساعة السادسة مساءً . غاليري «تانيت» (مار مخايل . بيروت) . للاستعلام:** 71/328814

وحّدنا المطار

■ تحتضن المكتبة الوطنية في بعقلين (الشوف)، في 24 أيلول (سبتمبر) الحالي مسرحية «وحّدنا المطار» (كتابة وإخراج: ربيع أنور زيتوني). العمل الذي يجمع الممثلين بلال عزام ورانيا كنعان وربيع زين الدين وهبة رضوان وهيفاء رضوان، كوميدي يتمحور حول خمس شخصيات رئيسية من جنسيات عربية مختلفة، يلتقون في أحد المطارات الأجنبية. ضمن سياق «واقعي»، يختلف هؤلاء حول أمور كثيرة، بينما هناك من يراقبهم من بعيد فيما هم مشغولون بتفاصيل صغيرة كأنّ الأمر مقصود، وفق ما يؤكد القائمون على المسرحية في لقاءات إعلامية عدّة.

مسرحية «وحّدنا المطار»: السبت 24 أيلول 2022 . الساعة السابعة مساءً . مسرح المكتبة الوطنية (بعقلين . الشوف). للاستعلام: 71/336367

أمل رمسيس تلمّ الشتات الفلسطيني

■ «عن التّضامن»، هو برنامج يقدّمه «ريف ـ أيام بيئية وسينمائية» على منصة «أفلامنا» الإلكترونية. لغاية بعد غدٍ الأربعاء، سيتمكّن الراغبون من متابعة فيلم «تأتون من بعيد» (2018 ـ 85 د) للمخرجة المصرية أمل رمسيس. تخيّل أن تكون لك أسرة ولكنّك تربيت من دون أهل، وأنّ لديك إخوة ولكنك لا تستطيع الحديث معهم لأنّك لا تتكلم لغتهم. إنّها قصة غير عادية لعائلة فلسطينية تشتّتت وافترقت عن بعضها، أوّلاً بسبب النضال ضدّ الفاشية في الحرب الأهلية الإسبانية، ثم بسبب الحرب العالمية الثانية، وبعدها النكبة الفلسطينية، ثمّ الحرب الأهلية اللبنانية.

فيلم «عن التّضامن»: لغاية الأربعاء 21 أيلول 2022 على www.aflamuna.online

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 19 أيلول 2022 العدد 209
Lundi 19 Septembre 2022 no209

الأخبار

رأس المال

في العدد

03
مصارف لبنان: 3 سنوات «زومبي»

04
علي عوّاد
هل يمكن تخيّل اقتصاد عالمي من دون الاتصالات؟

06
ماهر سلامة
أولويات رأس المال تتبدّل

07
مايكل روبرتس
نحو ركود الإنتاج الرأسمالي

08
برابات باتنايك
انحسار الدولار

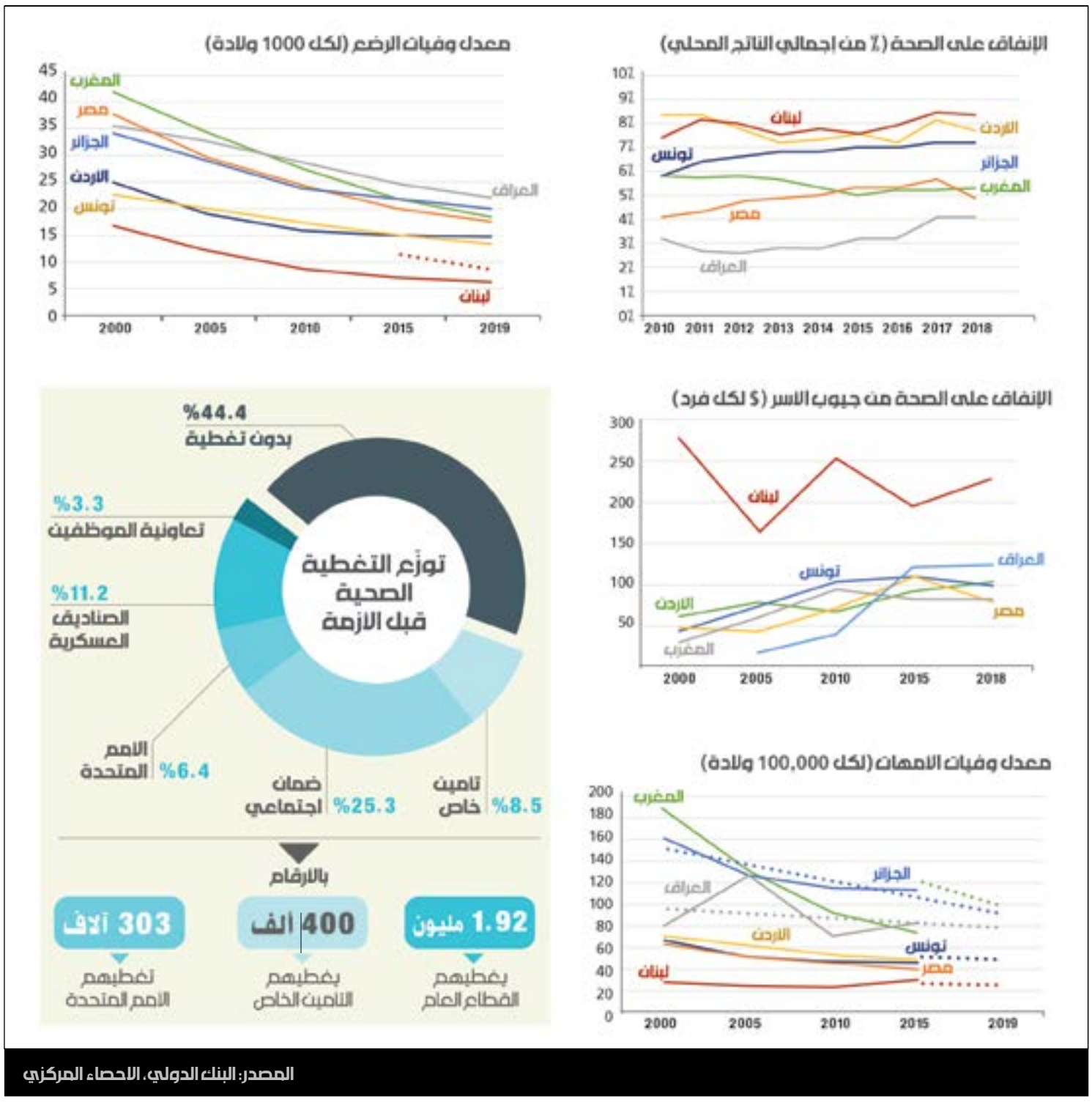

المصدر: البنك الدولي، الاحصاء المركزي

الأسر بلا أدنى تغطية صحيّة

خلال العقود الماضية، كان القطاع الصحي في لبنان من القطاعات «الناجحة» لجهة تنوّع الخدمات التخصّصية وجودتها العالية. جزء أساسي من هذا النجاح كان ممولاً من الخزينة العامة. فمن أصل فاتورة صحية إجمالية تُقدّر بنحو 4 مليارات دولار، كانت الخزينة تسدّد سنوياً نحو مليار دولار بشكل مباشر، ومبالغ أخرى بطرق التفافية. في قانون موازنة 2019 بلغت قيمة مخصّصات الصحة والاستشفاء نحو 1500 مليار ليرة (مليار دولار في ذلك الوقت)، وفي مشروع موازنة 2022 بلغت قيمة هذه المخصّصات نحو 2800 مليار ليرة (الدولار الصحي بحسب نقابة المستشفيات يساوي 70% من دولار السوق، أي ما يوازي بأسعار اليوم 26,600 ليرة، وهذا يعني أن قيمة هذه المخصّصات لا تتجاوز 105 ملايين دولار).

هذا الأمر كافٍ وحده للدلالة على مفاعيل الانهيار. لكن يمكن رسم صورة أكثر دقّة للوضع الناشئ في القطاع الصحي بعد انهيار قيمة العملة، والانكماش الاقتصادي. فقد سجّلت أسعار الصحة بحسب أرقام الإحصاء المركزي اللبناني، ارتفاعاً منذ بداية عام 2019 ولغاية تموز الماضي بنسبة 1110%. ويشير البنك الدولي إلى أن تضخم الأسعار ليس فقط مصدره انهيار قيمة العملة مقابل الدولار، بل إن الأمر يعود أيضاً إلى ارتفاع كلفة النقل التي تشمل نقل المستلزمات الطبية والأدوية ونقل العاملين في القطاع الصحي أيضاً. وانعكس الأمر سلباً على توافر السلع اللازمة لتقديم الخدمات الصحية، سواء مستلزمات طبية أو أدوية في ظل عدم رغبة الدولة في الاستمرار بدعم أسعار هذه المستلزمات والأدوية. ويضاف إلى ذلك مسألة حيوية أيضاً، هي النقص في العاملين في القطاع الصحي. وفق تقديرات منظمة الصحة العالمية التي ترد في تقرير مراجعة المالية العامة الصادر عن البنك الدولي أخيراً، فإن النقص في العاملين في القطاع يُراوح ما بين 30% و40% بسبب هجرة هؤلاء بشكل دائم أو مؤقّت.

بنتيجة هذا الوضع، لم يعد سهلاً على أيّ مقيم في لبنان الحصول على الخدمة الطبية اللازمة، سواء كانت زيارة إلى الطبيب أو شراء الأدوية أو الحصول على خدمات استشفائية. كل هذه الخدمات التي كانت ممولّة بشكل أساسي من أحد الصناديق الصحية الضامنة (ضمان اجتماعي، صناديق عسكرية وجيش، صناديق تعاضد، تعاونية موظفي الدولة، وزارة الصحة...)، لم تعد متوافرة بسبب انهيار التمويل من الخزينة، وبالتالي فإن ما يُدفع من جيوب الأسر صار هو أساس الحصول على الخدمة أو الدواء. ففي السابق، كان ما نسبته 55,6% من المقيمين في لبنان يتمتعون بنوع من أنواع التغطية الصحيّة ومن بينهم 45,5% مشمولون بتغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، و20,1% تغطي خدماتهم الصحية صناديق المؤسّسات العسكرية، و11,5% تحت تغطية مؤسسات الأمم المتحدة، فيما 5,9% تحت تغطية تعاونية موظفي الدولة، و15,3% كانوا يحصلون على خدماتهم الصحية تحت مظلة شركات التأمين الخاصّة. أما الذين كانوا لا يتمتعون بتغطية صحيّة، فكانت وزارة الصحّة العامة تتكفّل بتمويل استشفائهم، إما في المستشفيات الرسمية أو في المستشفيات الخاصة، كملاذ أخير.

بشكل أوضح، كانت الكلفة الإضافية التي تُسدّد من جيوب الأسر للحصول على التغطية الصحية على مسار تصاعدي، إذ ارتفعت حصّة الفرد من تمويل الفاتورة الصحية، من 190 دولاراً في عام 2015 إلى 230 دولاراً في عام 2018، ويُقدّر أن الأفراد والأسر يموّلون من جيوبهم أكثر من 90% من فاتورة الصحة. فإذا كانت الفاتورة تساوي 4 مليارات دولار، فإن حصّة الفرد من تمويل هذه الفاتورة لا تقل عن 500 دولار. وبأسعار اليوم تساوي هذه الكلفة نحو 19 مليون ليرة، أو ما يساوي 9,5 مرات الحدّ الأدنى الرسمي للأجور البالغ 2 مليون ليرة.

إذاً، خسر أكثر من 1,92 مليون فرد مقيم في لبنان، النسبة الكبرى من التغطية الصحية التي كانوا يحصلون عليها من تمويل الخزينة، لكنّ المشكلة أن هذه الخسارة لم تصبح نهائية بعد، بل هي عدّاد متواصل في ظل غياب أي معالجة للمسألة. فالحدّ الأدنى المطلوب لتقديم الخدمات الصحية الأساسية، يبلغ 200 مليون دولار وفق تقديرات البنك الدولي، إنما مشروع الموازنة لم يصل إلى نصف هذا المبلغ بعد.

عملياً، أصبح معظم المقيمين في لبنان مكشوفين صحيّاً. والقطاع يواجه نقصاً في الأطباء والممرضين، ما أسهم في انخفاض نوعيّة الخدمة، إذ يُتوقع أن يسجّل ذلك تراجعاً في الكثير من المؤشرات الطبية، مثل العمر المتوقّع عند الولادة، موت الأطفال الحديثي الولادة... لكنّ القلق أيضاً هو أن يؤدي الأمر إلى نهاية المستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الأولية، إذ ستكون نسبة وصول الأسر إلى الخدمة الطبية، في ظل التغطية الصحية الشاملة، ضعيفة إلى أقصى حدود.

مصارف لبنان
ثلاث سنوات «زومبي»

بدأت المصارف اللبنانية الانتقال تدريجاً إلى حالة الـ«زومبي» منذ بداية عام 2019. وذلك عندما بدأت مظاهر الأزمة المصرفيّة بالانكشاف من خلال لجوئها إلى تطبيق «كابيتال كونترول» غير رسمي واستنسابي خاصّ بها. وبعد إقفال أبوابها في تشرين الأوّل من ذاك العام لعشرة أيّام، بدأ دورها في الاقتصاد يتراجع سريعاً لتصبح مجرّد وسيط يأخذ الأموال من مصرف لبنان ليعطيها للمودعين وتقتطع عمولتها على هذه العمليات. بمعنى أوضح، أصبحت تعتاش على دعم المصرف المركزي ولا يمكنها الاستمرار من دونه

%23,4
هي نسبة الانخفاض في حجم رؤوس أموال المصارف منذ كانون الثاني 2019 حتى شهر تموز 2022

%145
هي نسبة تراجع صافي الموجودات الخارجيّة للمصارف اللبنانية بين بداية عام 2019 وتموز 2022

رودريغو دي ماتوس البرتغال

لا يمكن لأي مخطط لحلّ الأزمة اللبنانية، أو التعافي منها، إلا أن يمرّ عبر تسوية الأزمة المصرفيّة. قد يتضمّن ذلك الكثير من الإجراءات التي تبدأ بإعادة رسملة المصارف، وصولاً إلى إشهار إفلاس عدد منها وتصفيتها. فإبقاء القطاع على حاله هو أمر سيء للاقتصاد بشكل عام. ينقل المحامي الأميركي دايمون سيلفبرز عن مسؤول في صندوق النقد الدولي، أن الحكومات تمرّ في ثلاث مراحل خلال الأزمات المالية: الإنكار، ثم تقديم الدعم المالي للمتضررين، وبعد فشل هاتين المرحلتين تنتقل الحكومة إلى مواجهة المشكلة الحقيقية. وكلما أخذت الحكومات وقتاً أكثر للوصول إلى المرحلة الأخيرة، كلما ارتفعت كلفة الأزمة على الحكومة وعلى الاقتصاد.

عملياً، لا لم تصل حكومة لبنان إلى المرحلة الثالثة، ومن الواضح أن تأجيل هذا الموضوع تتحكّم به شبكة العلاقات بين النخبتين المصرفيّة والسياسيّة في لبنان. في الوقت نفسه، لا يزال الاقتصاد اللبناني على مسار انحداري يدفع ثمنها المجتمع.

الدور الاقتصادي للمصارف

في الأنظمة الرأسمالية، للقطاع المصرفي وظيفة محوريّة في النشاط الاقتصادي. توقّفه عن أداء وظائفه يعني تعطّل أي نوع من حركات النمو الاقتصادي.

لكن ما هي الوظائف التي يقوم بها القطاع المصرفي في الاقتصاد؟

أولاً، بحسب صندوق النقد، هذا القطاع له وظيفة التمويل، أي إعطاء القروض إلى القطاعات الاقتصاديّة المختلفة. هذه الوظيفة أساسيّة في الاقتصاد، لأن عمليّة التمويل مهمّة في إنشاء المشاريع المنتجة التي تسهم في تطوير الاقتصاد ونموّه. ومن دون عمليّة التمويل يُصبح هذا الأمر صعباً جداً. علماً بأن عمليّات التمويل التي كانت المصارف اللبنانيّة تقوم بها لم تكن موجّهة نحو القطاعات المنتجة، وهذا أمر يحتاج إلى تعديل في حال عودة القطاع المصرفي إلى العمل مجدداً.

ثانياً، تحظى المصارف بوظيفة ذات أهميّة بالغة، وهي خلق الأموال. هذه الوظيفة هي انعكاس للدورة الاقتصاديّة في البلد. تخلق المصارف الأموال من خلال القيام بأي نوع من الإقراض، سواء كان إقراضاً استهلاكياً أو استثمارياً. في الحالة الطبيعيّة، هذه الأموال تعود وتجد نفسها في المصارف مرّة أخرى، على شكل ودائع جديدة، تقوم المصارف بإقراضها مرة أخرى. هذه الدورة هي انعكاس للدورة الاقتصاديّة. أما المصارف اللبنانيّة، فهي لم تُقرض أحداً منذ بداية الأزمة عام 2019.

ثالثاً، تقوم المصارف بدور الوسيط المالي الذي ينقل الأموال من حساب الشاري إلى حساب البائع، ومن حسابات المؤسسات إلى حسابات الموظفين. هذه الوظيفة هي آخر وظيفة متبقيّة للقطاع المصرفي اللبناني، لكن القطاع ما زال قادراً على القيام بها فقط لأن مصرف لبنان كان يزوّده بالليرات المطبوعة، ثمّ بالدولارات الورقية مع بداية العمل بالتعميم 161، الذي يقضي بإلزام المصارف بصرف دولارات نقدية للعملاء مقابل ما لديهم من أموال نقدية بالليرة، وما يسحبونه من حساباتهم وفق سقوف المصارف غير الشرعية، وذلك على أساس سعر صرف منصّة «صيرفة». لذا، أصبح القطاع المصرفي اللبناني عبارة عن محاسب، يقوم بالوساطة الماليّة فقط، يقوم بدعمه مصرف لبنان.

مصارف متهالكة

مع فقدان القطاع المصرفي دوره، تشير جميع المؤشرات إلى أنه في حالة تدهور مستمرّة. فالثقة فيه أصبحت منعدمة، وهذا ما تُظهره أرقام الودائع منذ عام 2019 حتى اليوم. إذ انخفض حجم الودائع بالليرة اللبنانية، من نحو 74871 مليار ليرة في شهر كانون الثاني من عام 2019، إلى 44156 مليار ليرة في شهر تموز 2022. وبمقارنة سريعة مع ارتفاع حجم الكتلة النقدية في التداول، يظهر أن عمليّة سحب الودائع جارية بشكل مستمر منذ بداية الأزمة، ولا يوقفها إلا القيود، غير المشروعة، التي وضعها القطاع المصرفي بنفسه. أما حجم ودائع الدولار فتقلّص من نحو 121 مليار دولار في شهر كانون الثاني 2019، إلى 97,2 مليار دولار في شهر تموز 2022. وهذا الأمر أيضاً يشير إلى انعدام الثقة بالقطاع، وهو ما يعني أن لا سيولة إضافية تدخل إلى المصارف.

توقّف دخول السيولة إلى القطاع المصرفي يدفع للنظر إلى حجم الإقراض لدى القطاع المصرفي، وخصوصاً الإقراض إلى القطاع الخاص. حيث يُظهر مؤشّر المحفظة الائتمانيّة المصرفيّة بأن هذا القطاع توقّف عن تمويل القطاع الخاص في الاقتصاد اللبناني، أي أنه توقّف عن أداء الوظيفتين المذكورتين سابقاً، وهما التمويل وخلق الأموال. وما يظهر هذا الأمر هو تقلّص حجم المحفظة الائتمانيّة. فتُظهر الأرقام انخفاض القروض بالليرة من نحو 27300 مليار ليرة في كانون الثاني من عام 2019، إلى 16384,5 مليار ليرة في تموز ال2022. كما أن القروض بالدولار انخفضت من نحو 39,8 مليار دولار في كانون الثاني

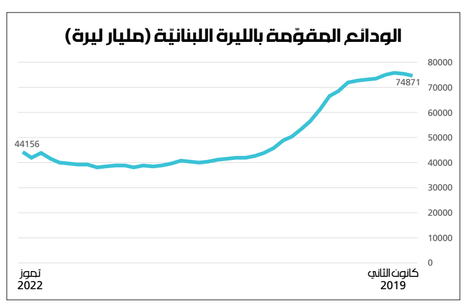

المصدر **مصرف لبنان**

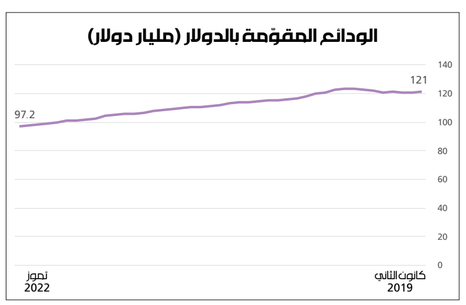

المصدر **مصرف لبنان**

أصبح القطاع المصرفي اللبناني عبارة عن صندوق وساطة ماليّة مدعوم من مصرف لبنان

عام 2019، إلى 12,2 مليار دولار في تموز عام 2022. إن انخفاض القروض تم من خلال تسويتها، من خلال استغلال الفرق في سعر «الدولار المصرفي» والدولار السوقي، وذلك عبر عمليات شراء الشيكات المصرفيّة بسعر مقتطع واستخدامها لتسديد القروض. ومن ناحية أخرى، توقّف المصارف عن الإقراض بسبب انعدام السيولة عندها.

ويظهر عجز المصارف أيضاً من خلال ملاحظة التغيّر في صافي موجوداتها الخارجيّة، التي تحوّلت من حالة فائض في عام 2019 إلى حالة عجز اليوم. صافي الموجودات الخارجيّة هو الفرق بين أصول المصارف اللبنانية الموضوعة في المصارف الخارجيّة والمطلوبات المستحقّة على المصارف اللبنانيّة لصالح المصارف الخارجيّة. ففي كانون الثاني 2019 بلغ صافي الموجودات الخارجية للمصارف اللبنانيّة فائضاً نحو 1,16 مليار دولار. أما في تموز 2022 تحول هذا الحساب إلى حالة عجز تبلغ قيمته نحو 534 مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أنه يفترض أن يكون حجم هذا العجز أعلى بكثير لولا تدخّل مصرف لبنان في مراحلة عدّة لتغطية مطلوبات المصارف اللبنانيّة لدى المصارف الخارجيّة. وهذا مؤشّر آخر يدلّ على أن المصارف اللبنانية اليوم تعيش على جهاز التنفّس الذي يزوّدها به مصرف لبنان.

وأخيراً، يظهر التقلّص الواضح في رؤوس أموال المصارف حالتها بشكل واضح. إذ انخفض حجم رأسمال المصارف من 22,11 مليار دولار في كانون الثاني 2019، إلى 16,9 مليار دولار في تموز 2022. هذا الانخفاض في رؤوس الأموال هو مؤشّر سلبي، يظهر أن المصارف تستخدم رؤوس أموالها لتغطية عجزها عن تلبية مطلوباتها. وهو أمر يتم عبر تخصيص المؤونات لتغطية الخسائر التي تكبّدتها المصارف في القروض المتعثّرة والـ«يوروبوندز».

الـ5 الكبار

%86 من الواردات بيد خمس شركات

تسيطر خمس شركات شحن على 86% من الواردات إلى السوق اللبناني. بحسب الأرقام الصادرة عن مرفأ بيروت، فإن الحجم الإجمالي للواردات بواسطة هذه الشركات الخمس بلغ 90,665 حاوية (container) في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2022، وهو ما يمثل زيادة قدرها 5,6% من 85846 حاوية في نفس الفترة من عام 2021.

غالبية هذه الشركات هي شركات مملوكة أو تابعة لشركات شحن بحري عالمية باستثناء «نقليات الجزائري». هذه الأخيرة هي شركة لبنانية تعمل مع شركات شحن عالمية، بينما شركة «Merit Shipping» هي نفسها شركة «CMA CGM» الفرنسية، والتي منحها لبنان عقداً لتطوير وتشغيل محطة الحاويات في ميناء بيروت لمدة 10 سنوات، بما في ذلك خطط لإعادة بناء وتوسيع البنية التحتية التي تضررت في انفجار المرفأ في الرابع من آب عام 2020. أما شركة «البحر المتوسط للشحن» أو (MSC) هي شركة سويسرية عالمية، وشركة «ميرسك» (MAERSK) هي دنماركية، و«لوتس للشحن» (Lotus Shipping) هي شركة يونانية. تعمل تلك الشركات الأربع العالمية عبر مكاتب تابعة لها مباشرةً أو عبر وكلاء بمثابة سماسرة يتواصلون مع الشركة الأساسية من أجل إبرام صفقات الشحن البحري وتحصيل أرباح منها.

وفقاً لتقرير نشره موقع «Alphaliner»، فإن أكبر 5 شركات شحن عالمية، هي: شركة «ميرسك»، شركة «البحر المتوسط للشحن»، شركة «China Cosco»، شركة «CMA CGM» وشركة «Hapag-Lloyd». عملياً، بيانات الشحن البحري اللبنانية تعكس بشكل واضح نفوذ 3 شركات عالمية على عمليات الشحن البحرية في لبنان.

وفي الأشهر الخمسة الأولى من السنة الجارية، سجلت شركة البحر المتوسط للشحن (MSC) زيادة بنسبة 26,7%، وهو أعلى معدل نمو بين الشركات المشمولة، بينما سجلت شركة الجزائري للنقل انخفاضاً بنسبة 17,3%، وهو أكبر انخفاض بين الشركات الخمس في الفترة المشمولة. وفي موازاة ذلك، وصل الحجم الإجمالي لصادرات أكبر خمس شركات شحن عبر مرفأ بيروت إلى 29,225 حاوية في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2022، بزيادة قدرها 6% عن 27,599 حاوية في نفس الفترة من عام 2021.

استحوذت الشركات الخمسة على 92,8% من البضائع اللبنانية المصدرة في الفترة المشمولة.

نشاط الاستيراد لأكبر خمس شركات شحن ووكلاء شحن في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2022 في لبنان

1 Merit Shipping	2 شركة البحر المتوسط للشحن (MSC)	3 ميرسك (MAERSK)	4 لوتس للشحن (Lotus Shipping)	5 نقليات الجزائري (Gezairi Transport)
عدد الحاويات	عدد الحاويات	عدد الحاويات	عدد الحاويات	عدد الحاويات
31,014	28,932	14,416	8,116	7,748
الحصة السوقية	الحصة السوقية	الحصة السوقية	الحصة السوقية	الحصة السوقية
%23	%21.5	%10.7	%6	%5.8

نشاط التصدير لأكبر خمس شركات شحن ووكلاء شحن في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2022 في لبنان

1 Merit Shipping	2 ميرسك (MAERSK)	3 شركة البحر المتوسط للشحن (MSC)	4 مجموعة (Sealine)	5 مجموعة (Seanautics)
عدد الحاويات	عدد الحاويات	عدد الحاويات	عدد الحاويات	عدد الحاويات
17,680	5,427	2,600	2,232	1,286
الحصة السوقية	الحصة السوقية	الحصة السوقية	الحصة السوقية	الحصة السوقية
%56.2	%17.2	%8.3	%7	%4

المصدر: بنك بيبلوس

انفوغراف

خطوات بالتوازي مع الكابيتال كونترول

يقول الوزير السابق منصور بطيش إنه يجب إقرار قانون الكابيتال كونترول بلا تأخير وبالتوازي مع:

4 إجراءات

1. تحرير سعر الصرف وتوحيده، وبالتالي العمل على إيقاف السوق السوداء ومهزلة الأسعار المتعددة التي يعتمدها مصرف لبنان. وهذه جريمة مالية موصوفة إذ دوّبوا منذ تشرين 2019 ولا يزالون يذوّبون شهرياً مدّخرات اللبنانيين.
2. إقرار خطّة للتعافي الاقتصادي والمالي والنقدي بموجب قانون، على أن تكون شاملة متكاملة يُتّكأ عليها لاستنهاض الاقتصاد ووضعه على خريطة النمو الحقيقي المستدام.
3. إقرار قانون إعادة هيكلة القطاع المالي، أي مصرف لبنان والهيئات التابعة له والمصارف، ونُستحسن إضافة شركات التأمين إلى خطّة التعافي أيضاً.
4. وضع موازنة للدولة تُطلق النمو في الاقتصاد الوطني.

القطاع الذي ارتبطت به كل القطاعات

هل يمكن تخيّل اقتصاد عالمي من دون الاتصالات؟

علي عواد

العولمة التي فرضت إيقاعها على الكوكب منذ القرن الماضي، والتي بدأت ملامحها تتغير راهناً نحو التجزئة والأقلمة الاقتصادية، ارتبطت بالرقمنة لخلق حالة جديدة للتواصل والربط بين الدول والصناعات والشركات والأفراد حول العالم، من خلال تدفق البيانات والمعلومات والأفكار والمعرفة. يرى بعض الباحثين العولمة الرقمية (digital globalization) باعتبارها شكلاً جديداً من أشكال العولمة، في حين يرى آخرون أن الاتصالات - نقل البيانات - هي حاجة بشرية أكبر من أن تبتلعها سياسة اقتصادية أو أن تهيمن عليها قيم الإمبراطورية الثقافية. لكنه عالمٌ يتسيّده مستبد، وهذا النفط الرقمي الذي بات محرك الإنتاج محجوب عن أعين بقية البشر.

في تقرير نشره «معهد ماكينزي العالمي» عام 2017، يقول إن الحركة المتعاظمة لرؤوس الأموال والتجارة الدولية، بدأت بالتراجع منذ عام 2008. ومع ذلك، فإنّ الحركة الرقمية آخذة في الارتفاع. على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، أصبح الإنترنت قناة لتريليونات الدولارات في التجارة والصناعة والاقتصادات، وحتى في طبيعة العولمة نفسها. إنما اليوم، ومع تراجع التجارة العالمية في السلع والخدمات وتراجع التدفقات المالية العالمية بشكل كبير، تتزايد تدفقات البيانات. فعلى سبيل المثال، داخل وخارج الولايات المتحدة وحدها يقدر تدفق البيانات بـ 80 تيرابايت في الدقيقة. كما أنه

> **الاتصالات هي نتيجة حتمية لقدرة البشر على النطق. ووسيلة للتفاهم والتفاعل ونشر الفكر والمعرفة**

بحسب موقع «ستاستا»، تم إنتاج 79 زيتابايت (1 زيتابايت يساوي مليار تيرابايت) من البيانات في جميع أنحاء العالم عام 2021 فقط.

ومن المتوقع أن تصل تلك النسبة إلى نحو 180 زيتابايت عام 2025.

البيانات المتنقلة بين جهات الأرض الأربعة تتخذ عدة أشكال. منها ما يخلقه المستخدمون العاديون، مثل رسائل البريد الإلكتروني ومكالمات الفيديو عبر الإنترنت ومعاملات التجارة الإلكترونية ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي وعمليات البحث على الإنترنت، وكذلك من خلال استهلاك السلع الرقمية (موسيقى، ألعاب فيديو، أفلام...) من جميع أنحاء العالم. ومنها ما تراكمه الشركات مثل الأرشيف والبيانات الكبرى الآتية من أجهزة إنترنت الأشياء التي تصنعها ومن خلال البرمجيات مثل منصات التواصل وأنظمة التشغيل.

في هذا النظام العالمي الجديد السريع التبدل والتطور، بدأ نشاط الاتصالات السلكية واللاسلكية في التأثير على الاتجاهات التنافسية للمناطق الاقتصادية في التجارة الدولية. منذ التسعينيات، أدى انتشار خدمات الاتصالات إلى تحسين الإنتاجية، كما أدى إلى جذب الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي). استغرق الهاتف الأرضي 125 عاماً ليصبح في متناول مليار شخص. في المقابل، وصل الهاتف المحمول الذي يعمل بنظام «أندرويد» إلى نفس الإنجاز في أقل من ست سنوات. وللمفارقة، في الـ16 من آب عام 1858، انتقلت 21 كلمة من بريطانيا عبر سلك في المحيط الأطلسي وصولاً إلى الولايات المتحدة الأميركية. يومها استغرق الأمر 17 ساعة لتصل تلك الكلمات التي نُقرت عبر جهاز تلغرام. من دون منازع، أصبح تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية قوة دافعة مهمة للنمو الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة. وفي الفترة المعاصرة، تكيفت التقنيات الرقمية مع احتياجات الصناعات التحويلية (ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة)، حيث تقدمت أنماط مثل التصنيع الذكي والمنتجات الذكية وسلسلة التوريد الذكية والعمل الذكي وإنترنت الأشياء والخدمات السحابية والبيانات الضخمة والتحليلات. لهذه الأسباب، شرعت البلدان المتقدمة والنامية على توجيه أدواتها السياسية التي يمكن أن تعزّز توسيع وتحديث الاتصالات. عملياً، بدأ العالم يرى البيانات بطريقة مماثلة للطاقة كمدخل مهم للتقدم.

تدفق البيانات حول العالم أشبه بحزام ناقل للتجارة الرقمية. هي بمثابة خطوط تجارية تمر عبر الألياف الضوئية التي تصل البلدان ببعضها. قطار من الأصفار والأحاد يسير بسرعة الضوء، وينقل معه ما اختاره المستخدمون من سلع وخدمات ورؤوس الأموال. على مدى السنوات القليلة الماضية، أصبحت التجارة الإلكترونية جزءاً لا غنى عنه في إطار البيع بالتجزئة العالمي. ومثل العديد من الصناعات الأخرى، شهد البيع بالتجزئة تحولاً كبيراً مع ظهور الإنترنت، وبفضل الرقمنة المستمرة للحياة الحديثة، يستفيد المستهلكون من كل بلد تقريباً من مزايا التجارة عبر الإنترنت.

تبرز البيانات، بوضوح، كنوع من السلع في اتفاقيات التجارة الحرة. إذ منذ عام 2003 وحتى اليوم، تشتمل 70 اتفاقية تجارية حرة على الأقل على فصل خاص بالتجارة الإلكترونية. وعلى سبيل المثال، تشمل اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكوريا، أول التزام عام صريح بتدفقات البيانات عبر الحدود. كما تتضمن اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA) واتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة واليابان التزامات أكثر شمولاً، بما في ذلك السماح بالتدفق الحر للمعلومات وتجنب متطلبات توطين البيانات، مع مراعاة أحكام الاستثناءات المناسبة. كذلك توفر التزامات التجارة الدولية في منظمة التجارة العالمية وفي اتفاقيات التجارة الحرة نظاماً مهماً للقيود غير الضرورية على التجارة الرقمية. كما أن قواعد التجارة في اتفاقيات التجارة الحرة أيضاً بدأت في الذهاب إلى أبعد من مجرد منع قيود التجارة الرقمية، وهي تشمل أيضاً التزامات للتعاون التنظيمي والتطوير.

البيانات باتت ركيزة أساسية في إنتاج السلع والخدمات، ولا سيما ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي والمعرفي. ومن الأمثلة على كيفية ارتباط البيانات بإنتاج السلع، ينتشر الذكاء الاصطناعي كتقنية للأغراض العامة في عدد متزايد من المجالات لمعالجة مشكلات متنوعة للغاية. تسجل السيارات المزودة بأجهزة استشعار تصرفات السائق الذي يتنقل في شوارع المدينة، ما يؤدي إلى تكوين مجموعة بيانات ضخمة من قرارات بشرية في مواجهة المواقف المختلفة على الطرقات. يمكن بعد ذلك تحليل الأنماط في هذه البيانات باستخدام خوارزميات التعلم الآلي للتنبؤ ومحاكاة عملية صنع القرار البشري على الطرقات التي تتطلب تركيزاً أعلى، ومن خلال تلك البيانات، ستتمكن الشركة المنتجة من تصنيع سيارة آمنة ذاتية القيادة. هنا، خلقت البيانات سلعة جديدة كلياً. بحسب موقع «ستاتسا»، في عام 2020، قام أكثر من ملياري شخص بشراء سلع أو خدمات عبر الإنترنت. تجاوزت مبيعات التجزئة العالمية في مجال التجارة الإلكترونية 4,2 تريليون دولار في العام ذاته، وهو ما يمثل 17,8% من إجمالي مبيعات التجزئة العالمية، ارتفاعاً من 7,4% في عام 2015. ومن المتوقع أن تصل هذه الحصة إلى 21% في عام 2022 و24,5% بحلول عام 2025.

ووفقاً لتحليل قام به موقع «meticulousresearch»، من المتوقع أن يصل سوق التجارة الإلكترونية إلى أكثر من 16 تريليون دولار أميركي بحلول عام 2027، وبمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 22,9% خلال الفترة المتوقعة بين عامي 2020 إلى 2027. وفي تقدير قام به موقع «agileintelresearch»، عام 2020، أشار إلى أن حوالى 12 في المئة من تجارة السلع العالمية تتم عبر التجارة الإلكترونية الدولية. ومن الأمثلة على أهمية ارتباط الشركات المنتجة بالإنترنت، في كوريا الجنوبية، تمتلك 100% من الشركات على موقع «eBay» مبيعات عابرة للحدود، مقارنة بـ 20% من الشركات الكورية غير المتصلة بالإنترنت.

وفي تقرير أعده البنك الدولي، يقول إنه على مدى عقدين من الزمن، نمت التجارة العالمية في السلع بمعدل ضعف سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بالتوازي مع توسع خطوط سلاسل الإنتاج والتوريد الخاصة بالشركات الكبرى خصوصاً في البلدان التي توجد فيها عمالة منخفضة التكلفة. ارتفعت التجارة العالمية في السلع من 13,8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 1986 إلى 26,6 في المئة في عام 2008 عشية الركود العظيم. وبعد ذلك، حصل انتعاش قصير الأمد، إذ كانت تجارة السلع تنمو بشكل أبطأ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. حتى تدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود، والتي تشمل الإقراض والاستثمار الأجنبي المباشر وشراء الأسهم والسندات، نمت من 0,5 تريليون دولار في عام 1980 (4,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) إلى 11,9 تريليون دولار في عام 2007 (20,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي). لكن عام 2007 أثبتت أنها ذروة فقاعة الائتمان العالمية.

(انجل بوليغان ـ المكسيك)

ومنذ ذلك الحين، انخفضت التدفقات المالية إلى أقل من ذلك. وحدها تدفقات البيانات آخذة في الصعود.

لا يمكن تخيّل عالم من دون تواصل. الاتصالات هي نتيجة حتمية لقدرة البشر على النطق. هي وسيلة للتفاهم والتفاعل ونشر الفكر والمعرفة وخلق الموسيقى. ورغم أن البعض يرى أن الإنترنت والاتصالات لها عيوب، إلا أنها عملياً الأثير الذي ينقل أصواتنا وذاتنا في الفضاء الرقمي. ما يميز البيانات أيضاً، أنها مواد أولية أو مصدر للطاقة لا يتبدد. بمعنى أنه على عكس النفط الذي يجب إشعاله كي ينتج طاقة، البيانات يمكن إعادة استعمالها ونشرها إلى كل من يحتاج إليها. إلا أنه عالمٌ يبدّي مصالح الامبراطورية قبل أي شيء آخر، وتلك البيانات البالغة الأهمية والتي يجب أن تتم مشاركتها مع كل الكوكب من أجل الأبحاث والتطوير والإنتاج، تخزنها بضعة شركات أميركية باتت تعد آلهة وادي السيليكون. وهي بذلك تمنع المنافسة وتقيد الوصول إلى المعرفة تحت حجة مخاطر انكشاف خصوصية المستخدم وعمليات القرصنة السيبرانية المحتملة، علماً بأن تلك الشركات «أمازون»، «ميتا»، «مايكروسوفت»، «الفابت» «آبل» لديها تاريخ حافل من التعرض لخصوصية المستخدمين وبياناتهم.

68,09
مليار دولار
هي قيمة الإيرادات السنوية المتوقعة بحلول عام 2025 من سوق تحليلات البيانات الضخمة العالمية

13,6
زيتابايت من البيانات اتجهتها اتصالات إنترنت الأشياء العالمية في عام 2019 وحده وبحلول عام 2025 سيجتاز أكثر من 150 زيتابايت من البيانات الضخمة إلى التحليل

المصدر سالتسا

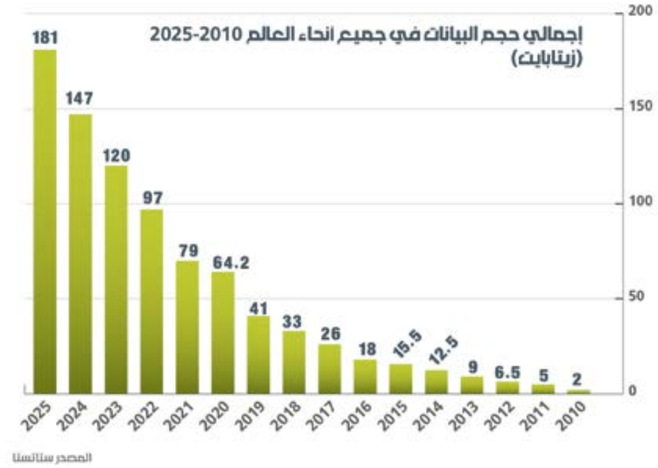

المصدر سالتسا

«إيثيريوم» تودّع التعدين

إنه عصر جديد بالنسبة إلى ثاني أكبر العملات المشفرة، «إيثيريوم». إذ انتقلت شبكة «بلوكتشاين» الخاصة بها في الـ15 من أيلول الحالي، من تقنية «إثبات العمل» (proof of work) عبر التعدين، إلى تقنية «إثبات الحصة» (proof of stake) والتي تعد بفوائد بيئية هائلة. يشبه الأمر وكأن فنلندا توقفت كلها عن استخدام الكهرباء فجأةً.

يطرح التحديث أو الارتقاء الجديد المعدنين جانباً، والذين كانوا يخلقون العملة عبر استخدام الحواسيب القوية أو أجهزة تعدين تستهلك قدراً كبيراً من الكهرباء، كي تحل معادلات حسابية، والتي بدورها تخلق عملات «إيثيريوم». هذا كان الماضي. الآن، ومن أجل خلق العملة، يجب أن يمتلك المستخدم 32 عملة «إيثيريوم»، ويضعها في صندوق رقمي لشبكة «إيثيريوم». وكلما كثر عدد العملات ازدادت حظوظ أن يتم اختياره كي يدقق في العمليات الجارية على الشبكة. فيخلق بلوك أو كتلة جديدة تنضم إلى سلسلة الكتل وبالتالي يحقق عوائد على شكل عملات «إيثيريوم». يشبه الأمر امتلاك أوراق يانصيب، كلما كثرت الأوراق، ازدادت احتمالات الفوز.

يقول جاستن دريك، الباحث في مؤسسة «إيثيريوم»، إن الانتقال لم يكن سهلاً، وشبه الأمر باستبدال محرك سيارة قيد التشغيل بآخر دون إطفائها. ويشير يقول مطورو «إيثيريوم» إن الترقية ستجعل الشبكة، والتي تضم أعمالاً بقيمة 60 مليار دولار (بورصات عملات المشفرة، وشركات الإقراض رقمية، وأسواق الرموز غير القابلة للاستبدال (NFT) والتطبيقات الأخرى)، أكثر أماناً وقابلية للتوسع أيضاً.

التحديث، الذي ينهي اعتماد الشبكة على عملية تعدين العملات المشفرة كثيفة الاستهلاك للطاقة، تمت مراقبته عن كثب من قبل مستثمري العملات المشفرة والمتحمسين والمشككين للتأثير المتوقع له على صناعة «بلوكتشاين» الأوسع. إن الفكرة كانت موجودة منذ البداية، وهي أن «إيثيريوم» ستقوم في نهاية المطاف بالانتقال إلى إثبات الحصة. لكن هذا التحول الحاصل تحت حجة تخفيف استهلاك الطاقة بنسبة 99,99%، نقل العملة المشفرة إلى أيدي أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة. عملياً، تم استبدال اللاعبين الأساسيين القدماء في هذه الصناعة بلاعبين جدد. سعر العملة عند كتابة هذا التقرير يبلغ 1433 دولاراً، والمستخدم بحاجة إلى 32 عملة كي يصبح مدققاً، أي نحو 46 ألف دولار. في حين أنه سابقاً، كان يمكن البدء بخلق العملة عبر التعدين بكلفة 5 آلاف دولار لشراء الأجهزة. «إيثيريوم» اليوم لم تعد عملة لا مركزية، ومع الوقت، وبسبب خوارزميتها الجديدة والتي تفضل من لديه أكبر عدد منها، ستتركز بين يدي حفنة من الأثرياء. علماً أن بعض المعدنين السابقين يحاولون مقاومة هذا التغيير الجديد في «إيثيريوم»، وهم عازمون على الحفاظ على تقنية العمل القديمة على قيد الحياة.

بالنسبة إلى «بتكوين»، أكبر العملات المشفرة على الإطلاق، مولود ساتوشي ناكاموتو، فمن غير المرجح أن تتخطاها «إيثيريوم» بعد الترقية إلى المركز الأول في سوق التشفير. ويتوقع بعض محللو السوق أن تشهد «إيثيريوم» ارتفاعاً طفيفاً في الأسعار ولكن ربما لبضعة أيام أو أسابيع فقط. أما على المدى البعيد، وعلى عكس تقنية «إثبات العمل» والتي لا يمكن استخدامها في «الميتافيرس» أو الـNFTs، هناك فرصة جدية بأن تصبح «إيثيريوم» العملة المشفرة الأكبر.

الخطر حالياً هو أن يسيل لعاب المشرع الأميركي، ويبدأ مطالبة العملات المشفرة بالانتقال أيضاً إلى تقنية إثبات الحصة، وربما يدفع صانعي السياسة إلى حظر إثبات العمل في السنوات القادمة أثناء محاولتهم تنظيم العملات المشفرة تحت حجة المخاوف من تأثيرها البيئي.

ومن المتوقع أن ينخفض استخدام الكهرباء، في «إيثيريوم» بنسبة هائلة تصل إلى 99,988 في المئة، ووفقاً لتحليل نشرته شركة الأبحاث (Crypto Carbon Ratings Institute (CCRI. كانت الشبكة في السابق تستخدم نحو 23 مليون ميغاواط/ ساعة في السنة. ومن الآن فصاعداً، من المتوقع أن تستخدم ما يزيد قليلاً عن 2600 ميغاواط/ ساعة سنوياً.

قال فيتالك بيوترين، أشهر مؤسسي «إيثيريوم»، خلال عملية الانتقال، إن هذه هي الخطوة الأولى في رحلة «إيثيريوم» الكبيرة نحو أن تكون نظاماً ناضجاً للغاية، ولكن لا تزال هناك خطوات متبقية. واستمر في الإشارة إلى كلفة الرسوم المرتفعة نسبياً (كلفة نقل العملة من محفظة إلى أخرى) والسرعات البطيئة لتلك العمليات، وكيف أن الترقية الجديدة لم تلحظ تلك الأمور أو تقدم أي تحسين فيها. وتظل عائقاً أمام زيادة قاعدة مستخدمي الشبكة.

أدّت الأحداث السياسيّة والصحيّة والأمنية الأخيرة حول العالم، إلى خلل كبير في سلاسل التوريد، ما أحدث تغيّراً في أولويات رأس المال. فقد كان همّ الشركات الغربية الأساسي هو زيادة ربحيّتها، إنما اليوم أُجبرت على أولوية تامين استمرارية إنتاجها تفادياً للخسائر. لذا اتجهت الشركات إلى اتباع استراتيجيات خاصة بتخزين المواد الأوّليّة، بدلاً من شرائها بشكل دوري يتناسب مع الحاجات الآنيّة لها

أولويات رأس المال تتبدّل: الاستمرارية أولاً

ماهر سلامة

في بنية النظام الرأسمالي، ظهر نموذج في إدارة المخزون والبضائع، ولد من رحم العولمة النيوليبرالية، عُرف باسم: «just in time». يقضي هذا النموذج بأن أولويات رأس المال وأهدافه هي زيادة الربحية إلى أقصى حدودها. وهو الأمر الذي يحصل من خلال إدارة الإنتاج بشكل لا يفرط في الاعتماد على تخزين السلع الأوّلية والسلع النهائية. إدارة مخزون كهذا، سيكون على حساب زيادة الأكلاف التي تكبح نموّ الأرباح. لكن هذا النموذج سقط اليوم وأحدث تبديلاً في أولويات رأس المال. فرأس المال بات مهدداً بوجوده، ما دفعه إلى تعديل الأولوية في اتجاه الإبقاء على استمرارية الإنتاج ولو جاء الأمر على حساب زيادة الأرباح. طبعاً، في تراتبية هذه الأولويات كلّها، لا تظهر الأجور وقوّة العمل كأولوية متقدّمة، بل هي من العناصر التي تكون دائماً في أدنى سلّم الأولويات.

عرقلة السلاسل

في السنوات الأخيرة أظهر تراكم الأحداث، بوادر لتغيّر النظام الاقتصادي العالمي. فمنذ وقت ليس ببعيد بدت الأمور كأنها متجهة إلى تفكّك العلاقات الاقتصاديّة العالمية، التي كانت تشكّل أساساً للجانب الاقتصادي من نظام العولمة. عملياً، العولمة الاقتصادية هي عبارة عن ترابط الاقتصادات العالميّة، نتيجة توسّع نطاق التجارة العابرة للحدود، وسهولة تدفقات رأس المال بين البلدان، وانتشار تقنيات الإنتاج. هذه الأمور كلها سهلتها الاتفاقات المتعددة الأطراف، و«انفتاح الأسواق»، القائم على إزالة كل العوائق من أمام حركة رأس المال والتجارة العالمية، بحسب المفهوم النيوليبرالي للمصطلح.

ومع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بدأ المسار العالمي يذهب عكس اتجاه العولمة، إذ تأثّرت بهذا القرار سلاسل التوريد بين بريطانيا وكل أوروبا بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، ساهم هذا الحدث في عرقلة سلاسل توريد البضائع الوسيطة في الإنتاج، وظهر هذا الأمر في انخفاض واردات بريطانيا الأوروبية من السلع الوسيطة في بعض أهم القطاعات، مثل الزراعة وصناعة السيارات وغيرها، في مقابل ازدياد هذه الواردات البريطانية من دول خارج الاتحاد الأوروبي. بل ظهر الأمر أكثر من ذلك من خلال تخزين السلع الوسيطة في قطاع صناعة الأدوية في بريطانيا، عما كان عليه قبل خروجها من الاتحاد، بحسب تقرير «الواردات، وسلاسل التوريد، والانعكاسات على أسعار المستهلك، ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي» الذي نشرته مجموعة «المملكة المتحدة في أوروبا المتغيرة». سبق هذا الحدث حرب تجارية كان أشعلها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب على الصين، ما أسهم في توقّف جزء ليس بصغير من حركة التجارة الأميركيّة الصينيّة. وبسبب هذه الحرب التجارية، تضررت العديد من الشركات الأميركيّة، بالأخص تلك التي كانت تعتمد على سلاسل توريد تبدأ، أو تمرّ، من الصين. هذه الشركات بدورها بدأت بتخزين المواد الأوليّة والبضائع الصينيّة، وذلك تحسباً لمخاطر عدم قدرتها على استيرادها مستقبلاً.

وفي عام 2020 أتت جائحة كورونا لتعطل سلاسل التوريد على صعيد عالمي، ما ساهم في إحداث خلل في عمليات الإنتاج حول العالم. مثل الخلل الذي حدث في الصناعات الطبيّة، كأجهزة التنفّس والكمامات، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع الطلب عليها وترافق مع نقص في عرضها عالمياً. وكذلك أدى الخلل في صناعة أشباه الموصلات، إلى نقص كبير فيها على مستوى العالم. وبما أن هذه السلعة تدخل في معظم الصناعات التكنولوجيّة، ساهم نقصها في خلق مشكلات في سلاسل توريد الصناعات المذكورة. كما أحدثت الجائحة الصحية خللاً في عدد حاويات نقل البضائع المتاحة، ما أدى إلى تأخّر نقل البضائع بين البلدان لأشهر عدّة، ولا يزال العالم يعاني من انعكاسات هذه المشكلة حتى اليوم.

وأخيراً، ساهمت الحرب الروسيّة الأوكرانيّة، في ظهور أزمات عدّة في سلاسل التوريد. لا سيّما تلك التي تتعلّق بالسلع الزراعيّة، مثل الأسمدة والقمح والزراعات الأخرى. وما يعيشه العالم اليوم هو خير دليل على ذلك. تظهر علاماته في نسب التضخّم المرتفعة في العالم، التي تسبّب فيها الخلل الذي حدث في سلاسل التوريد وانعكاسه نقصاً في عملية عرض السّلع في الأسواق وبالتالي ارتفاع أسعارها.

هذه الأمور كلها ساهمت، بشكل تدريجي، في تغيّر استراتيجيات تقييم المخاطر، التي تتبعها الشركات حول العالم. فبعد الانفتاح النيوليبرالي الذي شهدته الأسواق بين بعضها، أظهرت السنوات الأخيرة أن سهولة تنقّل البضائع بين البلدان لم تعد أمراً مضموناً، بل أصبحت في خطر بعد هذه التجارب التي وقع فيها العالم. لذلك كان على الشركات أن تحدد استراتيجيات جديدة لها، تضمن من خلالها استمراريّة إنتاجها، من دون التعرّض إلى مخاطر الخلل في سلاسل التوريد التي خبرها العالم.

(انجل بوليغان ـ المكسيك)

> برز اتجاه لدى الشركات يتعلق بتخزين المواد او استراتيجيّة «التحسّب» التي تزيد الاكلاف

من الوقت المناسب إلى التحسب

من بين أهم الأمور التي تُعنى بها الشركات في النظام العالمي الحالي، هو كيفيّة إدارة تخزين البضائع والسلع، سواءً كانت مواد أوّلية، أو مدخلات وسيطة للإنتاج، أو حتى سلعاً جاهزة للاستهلاك. ولهذا السبب، ساهمت استراتيجيّة الشراء «حسب الحاجة»، في إدارة عمليّة شراء مدخلات الإنتاج بزيادة ربحيّة الشركات بشكل كبير. يعود الفضل في تطبيق هذه الاستراتيجيّة إلى المهندس الياباني «تايشي أوهنو» منشئ نظام الإنتاج في شركة «تويوتا»، الذي طوّره في بداية الثمانينيات. تقوم هذه الاستراتيجيّة على خفض التكاليف وتحسين سير العمل، من خلال جدولة شراء المواد، بشكل يتيح وصولها عند الحاجة في الوقت المناسب. هذا الأمر يساهم في خفض تكاليف التخزين المرتفعة، خصوصاً في البلدان الغربيّة حيث ترتفع كلفة العقار. هذه الاستراتيجيّة تساهم أيضاً في تحديد المشكلات، إذا وجدت، في شراء المواد، بالأخص إذا ما كان هناك شراء إضافي لا حاجة له. كما تساهم في خفض مخاطر تلف مخزون المواد لدى الشركة، ذلك من خلال استخدام المواد في عملية التصنيع حال وصولها إلى المخازن. وبالتالي، يمكن تخفيض تكاليف الاحتفاظ بالمواد بشكل كبير يؤدي إلى تحسين جودة الإنتاج. تُعتبر هذه الاستراتيجيّة من أكبر خصائص العولمة، لأنها عملياً لم تكن ممكنة لولا وجود الربط بين الاقتصادات المختلفة.

لكن بات استراتيجيّة الشراء «حسب الحاجة» تنطوي على مخاطر كبيرة، وهو ما جعل الشركات تتخلّى عنها. عملياً، كان همّ الشركات هو رفع الربحيّة إلى حدّها الأقصى، وهو أمر كان متاحاً للشركات الغربيّة بشكل خاص في النظام الاقتصادي العالمي، الذي سهّل اتصال هذه الشركات بسلاسل التوريد في الدول النامية، لا سيّما في شرق آكرة الأرضيّة، مستغلّة انخفاض كلفة الإنتاج وتوفّر المواد الأولية فيها، لنقل القيمة منها إلى الدول «المتقدّمة» اقتصادياً، بحيث تتوجّه هذه القيمة إلى الشركات الغربيّة على شكل أرباح.

لكن الاتجاه اليوم لدى الشركات هو تخزين المواد. أو ما يسمّى باستراتيجيّة «التحسّب». وهي استراتيجيّة تعتمد على توقّع المبيعات، وتفرض على الشركات أن تشتري المواد بشكل يجعلها قادرة على تلبية حجم الطلب المتوقع. هذه الاستراتيجيّة تزيد أكلاف التخزين، وتضع الشركات تحت مخاطر فساد البضائع أو تلفها. إلا أنها في الوقت عينه، تحمي الشركات من مخاطر الانقطاع المفاجئ لسلاسل التوريد، على أن يبقى إنتاجها مستمراً بدلاً من التوقّف عن الإنتاج وتكبّد خسائر كبيرة.

تفقد الشركات الغربيّة، بشكل خاص، تدريجياً ترف رفع الربحية إلى حدها الأقصى، وهي تعمل الآن بهدف ضمان استمرارية إنتاجها. فإن تهديد سلاسل الإنتاج، الذي حصل أخيراً، لا يبدو أنه في طريقه إلى التوقّف، مع ارتفاع التوتّر بين البلدان، الذي تبدو مؤشراته واضحة، وقد تتجه الشركات في المستقبل إلى استراتيجيات أكثر تحفظاً، تماشياً مع تغيّر أولوياتها التي تفرضها التحوّلات في النظام العالمي.

قراءات

مقال

المقص المغلق على الأرباح
نحو ركود الإنتاج الرأسمالي *

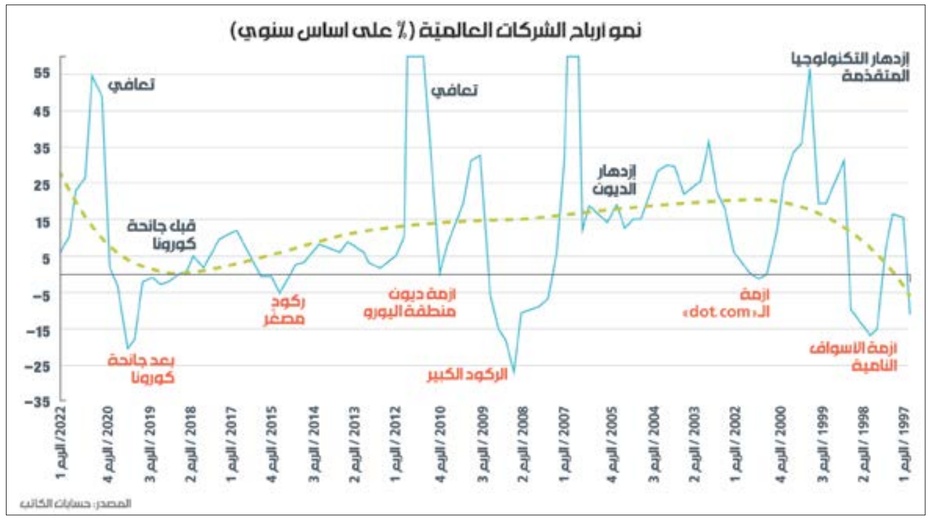

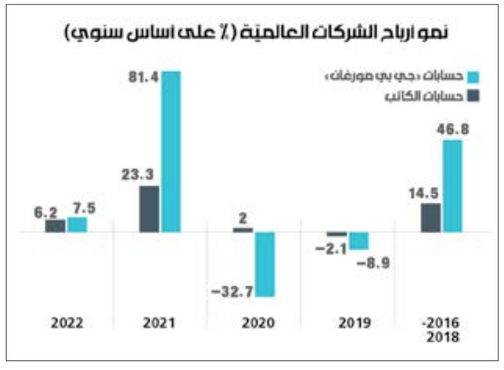

مايكل روبرتس

الاتجاه العام لأرباح الشركات العالمية نحو الانخفاض، وفقاً لتحليلات خبراء الاقتصاد في المصرف الأميركي «جي بي مورغان». يقدر هذا الأخير، أنه بعد الارتفاع الهائل بنسبة 89% في نسب الأرباح في عام 2021، تراجع نموّ الأداء المالي للشركات العالمية إلى 24% في عام 2022. ويقدّر أيضاً أن «مستوى صافي الأرباح السنوية أعلى بنسبة 17% فقط عن ما كان عليه قبل جائحة كورونا، ولكنه لا يزال يعوض الأرباح التي فقدتها الشركات خلال الجائحة». مع ذلك، يتوقع «تباطؤ نمو الأرباح في الفترة القادمة مع تباطؤ التضخم، بينما تظل أسواق العمل ضيّقة. وتأتي الضغوط الإضافية على الشركات من ارتفاع معدلات فوائد اقتراض الشركات حيث تواصل المصارف المركزية أشد دورة رفع فوائد منذ عقود». بدأت مقصات الركود المستقبلي (هبوط الأرباح وارتفاع أسعار الفائدة) في الإغلاق على من يقف بينها.

خلال فترة التعافي، بعد جائحة كورونا، بلغت هوامش ربح الشركات (وهي الفرق بين الإيرادات والتكاليف لكل وحدة إنتاج) إلى أعلى مستوياتها منذ عدة عقود، حيث عزز ارتفاع التضخم قدرة الشركات على التلاعب بالأسعار بينما تراجعت الأجور. لكن الأمور تتغير في عام 2022، حيث تنخفض هوامش الربح مع ارتفاع تكاليف الإنتاج وتباطؤ نمو الإيرادات.

عند التصنيف حسب القطاعات، وجد المصرف الأميركي بأن كل قطاع من القطاعات العشرة التي يتألف منها الاقتصاد، يُظهر تباطؤاً في نمو الأرباح، بعدما كان النمو في عام 2021 كانت واسعة النطاق في جميع القطاعات، إلا أنه يتضح من البيانات أن الجزء الأكبر من مكاسب الأرباح كانت في قطاع الطاقة والمواد الخام والغذاء.

في الماضي، أسست مؤشّراً لقياس أرباح الشركات العالمية على أساس نموّها السنوي في خمس دول نسبة إلى الناتج المحلي لكل دولة (الولايات المتحدة واليابان والصين وألمانيا والمملكة المتحدة). المجموعة المحتسبة في هذا المقياس أصغر من تلك التي جمعها الاقتصاديون في «جي بي مورغان». هم يتتبعون أرباح الشركات الأكبر من 29 دولة. هذا يبدو أفضل، ولكن هناك بعض المحاذير الجدية لمقياس «جي بي مورغان». أولاً، يعتمد المقياس على الأرباح المُبلغ عنها في حسابات الشركة، التي دائماً ما تبالغ في أرباحها المعلنة. بينما يعتمد مقياسي على مؤشرات حكومية وطنية أكثر دقة للأرباح. وثانياً، يقيس المصرف الأميركي التغير في تلك الأرباح بمتوسط متحرك لأربعة فصول سابقة، وليس على أساس سنوي لكل فصل. يميل هذا إلى جعل التغييرات لأعلى ولأسفل مبالغ فيها.

تظهر أشياء عدة من مقارنة النمو في أرباح الشركات. أولاً، إن توقف نموّ أرباح الشركات العالمية، جاء حتى قبل اندلاع جائحة كورونا والإغلاقات وانهيار التجارة الدولية، حيث ظهر تراجع في الأرباح بنسبة 2,1% في الفصل الرابع من عام 2019. ثانياً، أدّى الانتعاش الضخم في عام 2021، الذي بلغ ذروته عند 54,4% في الفصل الثاني من عام 2021، إلى تباطؤ سريع في الأرباح في عام 2022، حيث بلغ 6,2% فقط في النصف الأول من عام 2022.

بالنظر إلى الاختلافات في الأرقام بين النموذجين، إلا أنهما يظهران اتجاهاً مماثلاً. والاتجاه يُظهر أنه كان هناك ازدهار في الأرباح بعد الركود المصغر في عام 2016، ثم انخفاض في عام 2019، وكان هذا الانخفاض يُنذر بتراجع جديد في الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الرئيسية، ثم شهدت الأرباح انخفاضاً بسبب الجائحة. بعد ذلك يأتي التعافي في عام 2021، وهو يظهر أكثر اعتدالاً في بياناتي مقارنةً ببيانات «جي بي مورغان». أما النصف الأول من عام 2022 فيظهر تراجعاً في كلا النموذجين.

تُظهر معطيات كلا النموذجين ما خلص إليه «جي بي مورغان»، «الأرباح العالمية التراكمية منذ بداية الجائحة لا تزال منخفضة بنسبة تزيد عن 20% مقارنة مع ما كانت عليه قبل الجائحة». والآن بدأ نموّ الأرباح في الاضمحلال. يتوقع المصرف «أن تتراجع قوة تحديد الأسعار التي تمتلكها الشركات، خصوصاً في مجال الطاقة، بينما من غير المرجح أن تنخفض الضغوط التي تشكلها الأجور بالسرعة نفسها. إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة، ستنخفض هوامش الربح، ما يضعف مستوى الأرباح الإجمالية». ما أسميته في الماضي، «مقص الركود» (ارتفاع أسعار الفائدة وهبوط الأرباح)، بدأ في الإغلاق.

لماذا يعتبر تتبع التغير في أرباح القطاع الرأسمالي عالمياً مهماً؟ كما ذكرت سابقاً، فإن الأرباح هي القوة الدافعة للاستثمار الرأسمالي، وبالتالي العمالة ونمو الدخل. إذا انخفضت ربحية الاستثمار الرأسمالي وآلت في النهاية إلى انخفاض إجمالي الأرباح، فهذا هو أقوى مؤشر على حدوث ركود وشبح في الإنتاج الرأسمالي. إن العلاقة الوثيقة (إذا كانت متأخرة) بين الأرباح والاستثمار مثبتة جيداً من خلال العديد من الدراسات.

من المؤكد أن «جي بي مورغان» مقتنع بالعلاقة بين الأرباح والاستثمار، حيث يقود الأول الثاني: «نتوقع أن يتباطأ نموّ أرباح الشركات أكثر في الفصول القادمة. هذا الضعف سيؤثر سلباً على النفقات الرأسمالية للأعمال».

*نُشر هذا التقرير على مدونة مايكل روبرتس الخاصّة، thenextrecession.wordpress.com، في 14 أيلول 2022

نمو ارباح الشركات العالميّة (التغير السنوي %)

	2016–2018	2019	2020	2021	2022
الطاقة	212.9	-15.8	-75.9	316.3	57.4
المواد الصناعية	64.9	-28.9	-22.3	180.3	12.5
الصناعة	38.7	0.7	-42.2	69.1	48.9
السلع الثانوية للمستهلكين	19.4	9.3	-33.6	92.5	-2.4
السلع الرئيسية للمستهلكين	33.4	3.4	-3.8	26.8	28
الصحة	29	0.9	-7.3	75	0.9
المال	43.9	4.1	-28.5	87.3	-5.8
المعلوماتية	53.4	-5.9	1.6	34.6	2.2
الاتصالات	1.5	-8.6	16.2	29.1	-8.2
المرافق العامة	64.2	16.2	-14.2	16.7	-11.8
المجموع	46.8	-8.9	-32.7	81.4	7.5

المصدر: bloomberg finance. JP Morgan

> الارباح العالمية التراكمية منذ بداية الجائحة لا تزال منخفضة بنسبة تزيد عن 20% مقارنة مع ما كانت عليه قبل الجائحة

عام 2021 في أعلى مستوياته منذ عقود عدة. ورغم أن أربعة قطاعات فقط شهدت انكماشاً منذ بداية العام الحالي، ورغم أن طفرة الأرباح في عام

مقال

انحسار الدولار

برابات باتنايك

استندت هيمنة الدولار الأميركي إلى حقيقة أنّ مالكي الثروة في العالم قرروا اعتبار الدولار «بنفس جودة الذهب» كعملة احتياطات عالميّة، وذلك حتى عندما لم يعد يمكن تحويل الدولار إلى الذهب بسعر ثابت، أي بعد سقوط نظام بريتون وودز. وأصحاب الثروات هؤلاء، على نوعين: أفراد ومؤسّسات خاصة، ومصارف مركزية تحتفظ باحتياطات النقد الأجنبي لبلدانها. يستند هذا الاعتبار إلى توقعات بألّا ترتفع أسعار السلع والخدمات - التي يتحرّك معها سعر الذهب بشكل متزامن - بشكل غير ملائم مقارنة مع الدولار، أي أن يحافظ الدولار على استقرار أسعار هذه السلع. وبُني هذا الأمر على اعتقاد بأن معدلات الأجور في الولايات المتحدة كانت تحت السيطرة من خلال وجود جيش احتياطي من العمالة غير العاملة. وكان يفترض أن يظلّ سعر أهم مُدخلات الإنتاج، أي النفط نسبة إلى الدولار، مستقراً رغم التقلبات قصيرة الأمد، وذلك بفضل قدرة الولايات المتحدة على فرض «الانضباط» على منتجي النفط.

عوامل إضافية

في حالة المصارف المركزية، كان هناك عامل إضافي. لقد احتفظت هذه المصارف باحتياطاتها من الدولار، لأن الدولار كان أيضاً وسيلة التبادل في جزء كبير من معاملات التجارة الدولية. وهذه المعاملات متعدّدة الأطراف بطبيعتها. أما في التجارة التي تتم من خلال اتفاقات ثنائية، كان بإمكان كل دولة أن تسجّل مطلوباتها على الطرف الآخر بعملة الدولة المقابلة، على أساس التوقّع بأن هذه المطلوبات سيتم شطبها بمرور الوقت من خلال معاملات تجاريّة معاكسة. بشكل عام، كانت التجارة الثنائيّة لا تحتاج إلى عملة محايدة، على افتراض أنه مستقبلاً سيكون هناك تعادل تجاري في الاتجاهين. لكن في الاتفاقات التجارية متعدّدة الأطراف، حيث لا يوجد نطاق بسيط لمثل هذا التناسب التجاري بين الدول، لا بد من وجود عملة مشتركة للاحتفاظ بالاحتياطيات. وهذه الاحتياطات يجب أن تكون بعملة لا يُتوقع أن تنخفض قيمتها مقارنة مع السلع بشكل غير ملائم، أي بمعدل انخفاض أكبر من أكلاف الاحتفاظ بهذه السلع. لأنه إذا كان معدّل انخفاض قيمة العملة أكبر من تكاليف الاحتفاظ بالسّلع، سيكون الاحتفاظ بالسلع بدلاً من العملة أقل كلفة على الدول. لذلك، وقع الاختيار على الدولار للقيام بهذا الدور.

كان هذا الواقع في طور التغيّر عملياً، لكن فرض العقوبات على روسيا عقب بداية الحرب مع أوكرانيا أدّى إلى تسريع وتيرة هذا التغيير. فقد أدّت العقوبات إلى ارتفاع حادّ في أسعار النفط والغاز الطبيعي، علماً بأن روسيا مصدّر رئيسي لهما. إنما لم ينجم هذا الارتفاع من نقص فعلي في السلع، بل كان نتيجة نشاط المضاربات التي خلقتها توقعات السوق بارتفاع الأسعار بعدما فرضت الولايات المتحدة حظراً على شراء هذه السلع من روسيا. بالنتيجة، زادت هوامش ربح شركات النفط الأميركية بشكل كبير، ما ساهم في الارتفاع الحاد في معدلات التضخّم. باختصار، تم قطع الارتباط الضمني بين النفط والدولار، ما وضع الدولار تحت الضغط. في المقابل، منذ أن تم تثبيت سعر النفط مقارنة مع الروبل، ظهر الروبل كعملة مفضلة «بنفس جودة النفط»، وهي في طريقها لأن تصبح «بنفس جودة الذهب».

وقد تعزز الطلب على الروبل أكثر بسبب إصرار روسيا على أنها لن تبيع النفط والغاز الطبيعي إلا للمشترين الذين يدفعون ثمنها بعملتها المحليّة. وبالتالي، فإن امتلاك الدولارات لا فائدة منه في الحصول على النفط والغاز الروسييْن، ما جعل المشترين المحتملين يندفعون للحصول على الروبل بدلاً من الدولار.

رغم أهمية هذين العاملين، إلا أنهما لا يمثّلان كل الحكاية. فيتم اليوم إحياء ترتيبات تجاريّة ثنائية مع روسيا من قبل عدّة دول بما فيها الهند. كانت مثل هذه الترتيبات التجاريّة موجودة في السابق، في أيّام الاتحاد السوفياتي، ولم تنته إلا بسبب انهيار الاتحاد. بموجب هذه الترتيبات، لم يكن الدولار الأميركي مهماً لمواصلة التجارة بين البلدان المعنيّة. كان هناك سعر صرف معين متفق عليه بين عملات البلدان، وكانت المطلوبات الماليّة الناشئة بسبب الفوائض التجارية، تُسجّل بعملة البلد الذي يمتلك عجزاً تجارياً. هذه الفوائض التجارية كانت تشبه «الاحتياطات» اليوم. لذا، يمكن القول إن انتشار الثنائية التجاريّة هو في الوقت نفسه وسيلة لتنويع الاحتياطات بعيداً عن الدولار.

> السبب وراء تحوّل العقوبات ضدّ روسيا إلى «هدف عكسي» في مرمى الغرب، هو أنها ارتكزت على سوء تقدير

كل هذه الأسباب ترفع الطلب على الروبل مقارنة بالدولار. وبالتالي ليس مستغرباً أن يكون سعر صرف الروبل الذي هبط بشدّة بعد إعلان العقوبات، قد انتعش الآن إلى مستوى غير مسبوق منذ سنوات. في آب 2021، كان سعر الصرف نحو 72 روبلاً مقابل الدولار، وبعد إعلان العقوبات ارتفع إلى 136 روبلاً للدولار. لاحقاً ارتفع الروبل بشكل حادّ ليبلغ معدله في 11 آب 2022 نحو 61 روبلاً للدولار. خلال فترة الـ 12 شهراً الماضية، من أغسطس 2021 إلى أغسطس 2022، ارتفعت قيمة الروبل مقابل الدولار بأكثر من 22%.

نحو الثنائيّة

بعبارة أخرى، تبين أن العقوبات ضد روسيا هي «هدف عكسي»، ليس فقط في مرمى الاتحاد الأوروبي الذي ترنّح تحت انعكاساتها، ولكن حتى في مرمى الولايات المتحدة. والأهم من ذلك، أن هذه العقوبات عجّلت في الابتعاد عن الاتفاقات متعددة الأطراف ونحو زيادة الاتفاقات الثنائية.

هذه الخطوة تعني أيضاً انتكاسة شديدة للنظام النيوليبرالي. وكان في جوهر هذا النظام فرض الترتيبات متعدّدة الأطراف. في الواقع، ما كان فرض الاتفاقات متعدّدة الأطراف، إلا تأكيد هيمنة الإمبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة، والتي عُبّر عنها من خلال تفوق عملتها التي سعى النظام النيوليبرالي إلى التمسك بها.

السبب وراء تحوّل العقوبات ضدّ روسيا إلى «هدف عكسي» في مرمى الغرب، هو أنها ارتكزت على سوء تقدير. كان الاعتقاد بأن العقوبات ستُركّع روسيا بسرعة كبيرة، بحيث ينتهي عملها العسكري في أوكرانيا في وقت قصير. حتى إنه كان هناك حديث عن تغيير النظام في روسيا. لكن كل هذا لم يكن واقعياً على الإطلاق. فالعقوبات بطبيعتها تمثّل انتهاكاً للاتفاقات متعدّدة الأطراف لأنها تستبعد البلاد خارج هذه الاتفاقات. لطالما كان أمل القوى الغربية أن يبقى انتهاك تعدّدية الأطراف محصوراً بحالات معينة فقط، وأن ينتهي سريعاً. ولكن إذا تبين أن هذا الافتراض خاطئ، فإن مثل هذا الانتهاك للتعدّدية يصبح عدوى، فهو يتكاثر أكثر وأكثر، ويهدّد النظام العالمي بأكمله. سيكون من السابق لأوانه الاستنتاج بأن تراجع الدولار قد وصل إلى مرحلة نهائية. بالنسبة إلى أصحاب الثروات في العالم، الذين يتألّفون من أفراد ومؤسسات، يظلّ الدولار حتى الآن العملة الأكثر جاذبية بأشواط. في الواقع، مع ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية استجابةً للتضخّم الحالي، فإن التمويل الذي تدفّق إلى العالم الثالث عندما كانت أسعار الفائدة الأميركية قريبة من الصفر، بدأ يتدفق عائداً إلى أميركا مرّة أخرى. والنتيجة هي انخفاض قيمة عملات العالم الثالث، بما في ذلك الروبية الهندي، مقابل الدولار. هذا التدفق ليس فقط بسبب حركة أسعار الفائدة التي جعلت الدولار جذاباً، فقد قامت دول العالم الثالث برفع أسعار الفائدة استجابة لارتفاع أسعار الفائدة الأميركية. لكن هذا لم يمنع تدفق رأس المال، لأنه في العالم المجهول الذي ندخله، يشعر رأس المال بالراحة أكثر في قاعدته الأصلية، وهي الولايات المتحدة. بالنظر إلى هذا الواقع، فإن كتابة نعي هيمنة الدولار اعتباراً من الآن سيكون سابقاً لأوانه وسخيفاً تماماً.

بعبارة أخرى، هناك اتجاهان مختلفان في هذا الصدد في الاقتصاد العالمي المعاصر: الأول هو هروب رؤوس الأموال من العالم الثالث إلى الولايات المتحدة بينما ترفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم؛ والآخر هو الانتشار التدريجي للاتفاقات الثنائية التي تساهم باستبدال احتياطات الدولار باحتياطات بعملات أخرى (خصوصاً بالروبل في السياق الحالي) وبالتالي تقوّض إلى حد ما وضع الدولار في النظام العالمي. يعمل هذان الاتجاهان عكس بعضهما فيما يتعلق بقيمة الدولار. لكن الاتجاه الأخير، أي تزايد الاتفاقات الثنائيّة، لا يزال أقل أهمية مقارنة بالأول، على الرغم من أنه نذير لأشياء قادمة. ومع ذلك، تظل الحقيقة أن النظام النيوليبرالي الذي احتفل بتعددية الأطراف وفرضها في جميع أنحاء العالم يقترب من نهايته.

نُشر هذا المقال على موقع Peoplesdemocracy.in في 23 آب 2022